



إهداء 2005

أميرة الأمير / عمر طوسون
الهاجرة

كِتَابُ
مَالِيَّةٍ مُصَرَّةٍ
مُنْعَمٌ عَلَى الْفِرْعَوْنِ
لِلْإِمَامِ
عَمْرٍو سُونُ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونية نمرة ٣ بالاسكندرية

هدية من المؤلف

كِتَابُ
مَالِيَّةٍ مُقْصَرٌ
مُنْعَمٌ عَلَى الْفِرْعَوْنِيَّةِ إِلَى الْآنَ
لِلْأُمِيرِ
عَمْرٍ طَوْسُونِ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ للفتا العرية علينا حقاً لزاماً أن تكون معبرة
عما وقفنا لتأليفه باللغة الفرنسية لسبب تقديمه إلى الجمع
العلمي المصري أو لسبب آخر لأنها لغة وطننا العزيز

ولقد رغب إلينا الكثيرون فوق ذلك أن نعرب
هذه المؤلفات فكانوا مرغبين لنا فيما نرغب فيه بل فيما
نراه واجباً علينا للغة البلاد

فبدأنا اليوم بتعريب كتابنا (مآلة مصر من
عهد الفراعنة إلى الآن) راجين أن يقع هذا الصنيع لدى
الناطقين بالضاد موقع القبول

والله نسال أن يوفقنا إلى تعريب أخواته في القريب
العاجل حتى تنظم جميعاً في سلك واحد وتخلع عليها اللغة العربية
حلتها الموقفة انه أكرم مسئول

المقدمة

—228—

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي افتتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطننا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج منديجا في الإيرادات في الغالب لمحاولتنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) — الإيرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب
تعبير الكتب العربية)

(٢) — الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) — الخراج والمساحة المفروض عليها

والتقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ — التالان في بعض العصور التي قبل الاسلام

٢ — الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبروز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره يبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنبها مصريا)

وأما الدينار فن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستيا على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة
عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى
٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ مليم أو ٦٠ قرشا .
وستقدره بذلك

والفروق الشاسعة التى ربما يلاحظها القارئ فى عبارات
المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على ما نرى على
أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض
الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا
فى أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف فى كثير من الأحيان عن
أرقام الأتاوة فى عباراتهم . على أن من أهم الأسباب فى
اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل فى ثروته
وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب
اتساع رقعتها بالفتوحات فى إفريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى
وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم
يعنون الإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيق لها تدل
على ما يجي عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) .
فاضطربنا مرات كثيرة أن ندج فى قسم الإيرادات مبالغ ذكرت
تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هى تواريخ وفياتهم .
اللهم الا إذا وجد ما يدل على شئ آخر ؟

القسم الاول

الابرادات

الفصل الاول

عصر الفراعنة

لم تقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون
اليه عن المبالغ التى كانت تجبها الفراعنة من
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع
الأسف أثاروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .
واننا نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه
الابرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارئ عليها لأنه بالطبع
شغوف بالمعرفة وها هي :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس »

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب
تسعين ألف ألف دينار (.../.../٥٤ ج ٠ م) اه

وقال المقرئى فى خططه قلا عن ابن وصيف
شاهج ١ ص ٧٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف
دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)
وفى أيام كلكن بن خريتا بن مالىق بن ندراس مائة ألف ألف
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة
القبط الأولى من مصر وملكها العالقة اختل أمرها .
وكان فرعون الأول يسميها ألف ألف ألف دينار
(٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) يخرج من ذلك عشرة آلاف
ألف دينار (٩/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) لمصالح البلد وعشرة
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون
ويكنزون لفرعون خمسين ألف ألف دينار
(٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيئت مصر فى أيام الفراضة فبلغت تسعين
ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) بالدينار
الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر
الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث
جبات من قح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف
وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وذكر الشريف الجواني أنه وجد في بعض البرابي بالصعيد
مكتوبا باللغة الصعيدية ما نقل بالعريفة مبلغ ما كان
يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان
ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجه الخراج
وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف
والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على
عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع ما يجب وضعه لحوادث
الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة
وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار
(١٤٠٠ / ١٤٠٠ ج . م)

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال - وجدت في كتاب قبلي باللغة الصعيدية
ما نقل الى اللغة العريفة أن مبلغ ما كان يستخرج
لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات
لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير
اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه
وبعد وضع ما يجب وضعه لحوادث الزمان رقعا بالمعاملين
وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة
ألف دينار من جهات مصر (١٤٠٠ / ١٤٠٠ ج . م)
وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لحفر الخليج واتقانات الجسور
وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في
 البذار وغير ذلك وتتمن الآلات وأجرة من يستعان به
 من الاجراء لحل الاصناف وسائر نفقات تطريق أراضيهم، من
 العين ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج. م) . ولما
 يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان
 وأشياهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم
 من الخزان ومن يجرى مجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر
 ألف رجل ، من العين ثمانية آلاف ألف دينار
 (٤٨٠/٠٠٠ ج. م) . ولما يصرف في الأرامل والآليات
 فوضاً لهم من بيت المال وان كانوا غير محتاجين
 اليه حتى لا يتغلوا آمالهم من بر يصل اليهم ، من العين أربعمائة
 ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج. م) . ولما يصرف في كسنة
 برابهم وأتمتهم وسائر بيوت صلواتهم ، من العين مائة ألف
 دينار (٩٠/٠٠٠ ج. م) . ولما يصرف في الصدقات وينادى
 في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفساقه فليحضر
 فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فاذا رأى
 رجل لم تجر عاداته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى
 إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل
 أمناء فرعون اليه وهنوه بتفرقة المال ودعوا له
 بالبقاء والسلامة وأنهموا حال الطائفة المذكورة
 فيأمر بتغيير شعثها بالحمام واللباس ويمد الاسمطة

ويأكلون ويشربون ثم يستلم من كل واحد سبب فاقته
فان كانت من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر
وان كانت عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف
عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار
(١٧٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة ماتبين وفصل في هذه الجهات
المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة^١ ألف دينار
(٨٨٠/٠٠٠ ج . م) . ويحصل بعد ذلك مايتسله فرعون
في بيوت أمواله عدة لتوائب الدهر وحادثات الزمان ، من
العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار
(٨٧٠/٠٠٠ ج . م) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين
ألف ألف دينار قال في الوقت الذى أرسل فرعون بويته
فح إلى أسفل الأرض وإلى الصعيد فلم يجد لها ما يضعها تنذر فيه
لشغل جميع البلاد بالعارة . اهـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجاءه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى
يوسف عليه السلام وكان وزيراً لفرعون المسمى الريان
ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٦٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال ابن اياس في تاريخه (بئائع الزهور ج ١ ص ١٥) :
وكان خراج مصر في أيامه (أى الريان بن الوليد)
مائة الف الف دينار في كل سنة (٦٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(١) ملحوظة — جمنا المائتة فرجتها تقسم من هذه الجملة ثلثائة ألف دينار

وهناك ملخص ماذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
أبو صالح الأندلسى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقريزى	ندارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
»	كلكن بن خربنا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
»	القراتنة	٣٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
»	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق. م إلى ٣٠ ق. م

إن المعلومات التى نقلها إلينا المؤرخون عن الإيرادات
فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا أنها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م. عدا
١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قمح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجديين^(١) ص ٢٩٣)
إن الارتب عبارة عن ٣٩ ر ٤ من التترات . ولما كان
الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى
الاردب ه أرتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح
٣٠٠/٠٠٠ لردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .
إلا أن رينييه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر
الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .
فيكون ثمن الدخل من الفلال وحدها بناء على
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجديون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاهوس من نسل الاسكندر

لبنث متيلة حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م ثم وباطالة فيه واحد

الآثار الرومانية المجلد العاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ
٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا
فيستصوب التعويل على متوسطهما الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م
وذكر استرابون عن سيرون Cicéron (المجلد ١٧
الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليوبطرة بلغ إيراده
السنى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م)
ونقل ديودور عن كتبة السجلات الدوائية فى ذلك
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من
٩/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج. م)

ويجب أن نرجع رواية سيرون على رواية ديودور
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد
أقرض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومان المسمى
رابيريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،
وانتخذ هذا وسيلة تخلصه عما استدانه من هذا
النيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على رابيريوس
المذكور ، وعطوع للدفاع عنه سيرون (أنظر كتاب
قضية رابيريوس ودفاع سيرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيرون نظرا لمركز موكله
لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي نقلها
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الأستاذ ويلكن
Wilcken في كتاب (أوستراكا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp في كتاب (مصر في عصر البطالسة
ص ١٩١) أن نصف مبلغ ال ١٧٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر
من البحر الأحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه
الحكومة من الإهمال والخطأ اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين
اللاجديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تهيمه العرب في
عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال لمبروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضي الملك كانت متسعة الأرجاء
لاتسكاد تملأ منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال في ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر في فلاحتها أناس مخصوصون .
وتوزع فيها بينهم حسب منطوق الأمر الملكي كل بحسب قدرته
وقوته . اهـ

وذكر ديودور في المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضي الخصبة التي في حوزة
الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم في فلاحتها . اهـ
وقال هنري ماسبيرو Henrie Maspero في كتاب
(مالية مصر في عصر اللاجيين ص ٤٩) :

كان كل شيء في القطر المصري في الزمن القديم من رجال
ومتاع ملوكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات
ولا الفتوحات أمكنها أن تتزع شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا
ويضعون أيديهم على جميع مایرون منه فائدة لهم ويزيد في ثرائهم .
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض
والصناعة

وعلى هذا كان في حوزة الملك خاصة ما يقرب من نصف المملكة ، كما كان في حوزته وحده دون سواء جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة (البيرة) والملح ومعظم الأشياء الهامة التي كانت تستهلك في القطر ، وبالأخص القمح والتبيض والعمل والياب الثمينة الفاخرة التي كانت تصدر إلى الخارج بكيات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون إيراد هذه المحتكرات الهامة (أى احتكار الأراضي والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضرائب فيكون منها دخل المملكة . اهـ

فنتستج ما تقدم أن البطالة كانوا يمتلكون أراضي شاسعة منبثة في جميع أرجاء القطر وهي من الأراضي الخصبة . ولما كانت تلك الأراضي مفعاة من الضرائب انحطت بالطبع إيرادات الدولة وعلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وربت

ويتلخص ما ذكر في أن الإيرادات التي ذكرها المؤرخون بصورة في الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الإيرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسيما

وينحصر ما عثرنا عليه عن إيراد المملكة المصرية

في عصر البطالسة في عهدي الملوكين الآتين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح وقيمة ذلك

بالجنهيات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهي تساوى بالجنهيات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يذلون غاية
جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان
يديهم في جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا
أغسطس واضعاً نصب عينيه من غداة يوم الفتح
الاشتغال بالاشياء التي تدور على البلد الخير والثراء . فالترع
التي كانت أهمها البطالسة أخذ في إعادة حفرها بأيدي جنوده
الظافرين

ولقد شمر القطر بأتماش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرايون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيمرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يجي من البلد مبلغ ١٧/٥٠٠ تالان (٧٠٠/٧٠٠ ج. م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كهنه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدوا الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما أن علاقتها التجارية مع التروجلودتيك^(١) أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أغزر السلع وأغصها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسوما . هذا به صرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكافى القنار يقول منهم قدماء الفتحين باسم تخليط البلدان أنهم قوم كانوا يقطنون الجنوب الشرقى لمصر

الى كان في استطاعتها تموين البلاد الاخرى . اه
ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون
هنا لم يقرن بالأرقام ، الأمر الذي كان يهمننا كثيراً
الوقوف عليه . وفضلاً عن هذا فإن إيرادات الجمارك التي
ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لا تخفى أهميتها
ولا نصل مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر أرقاماً عن هذا هو
ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧) .
وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل . فريدلاندر M. L. Fariedlander
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك
(١٠٠/٩٤٥/٦ ج ٢٠)

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن مذكرو
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلف المؤلفين

أما بتلر Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الاسمشونين بنوع أخس ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحى فقد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فنزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قنوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى القسطنطينية فكان يجهز على عمرو الجيوش . اه

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع
من فيها من الرجال من القبط بمن راقى الحلم إلى ما فوق ذلك
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين
دينارين (١٧٠ قرشا) فبلغت عندهم ثمانية ألف ألف . اه

وفي ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني
ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لاتنقض بالقبط
وأدخلني معهم ، وألزميني ما لزمهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمنون لك على ما تحب . وأما
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم
الخ . اه

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إیرادات هذا العصر فهاك ما قاله
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٧٠٠٠٠٠٠ ج . م)

وتقبلها جريح بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه
ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « قروح مصر »
ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو)
بسنة ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى
المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ » ١٢/٠٠٠/٠٠٠ »

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مؤلف: عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هذا الخليفة هو ثاني الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي
عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر في سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتهيب الحملة على مصر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في قصصا . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد ما نصه :

يأمر أمير المؤمنين ائمنن لي أن أسير إلى مصر فانك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتي :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص .
أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وإنما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع
وهنا رويت روايتان :

الأولى هي أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش
والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر
وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لا بد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاق عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل في قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : أَلَسْتُمْ تعلمون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرني إن لحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجبة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب في السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م)

وهذا هو ما رواه الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ ، والمقريزي في خطه ج ١ ص ٦٩ . مع أن المقوقس كان يجبي قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

أما اليعقوبي فقال في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو في خلافة عمر في أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) اهـ

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره اليعقوبي
نفسه عقب ذلك في نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جابها عمرو في السنة الثانية ، عشرة آلاف ألف
(٦٠٠٠ / ٠٠٠ ج . م) . اهـ

ولقد أثار قص الجباية غضب الخليفة فتبذلت بينه وبين
عمرو المكاتبات التي أنهى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم في كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :
لما استبطأ عمرو بن الخطاب الخراج من قبل عمرو
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن أبيه عن
سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمرو أمير
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فإني أريد إليك الله
الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فإني فكرت في أمرك والذي
أنت عليه . فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله
أهلها عددا وجلدا وقوة في بر وبحر . وإنها قد عالجت الفراعة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوم وكفرهم فصجت من
ذلك . وأجبت ما عجببت أنها لا تؤدي نصف ما كانت تؤديه من
الخراج قبل ذلك على غير قسوط ولا جدوب . ولقد أكثرت
في مكانتك في الذي على أرضك من الخراج ، وظننت أن
ذلك سيأتينا على غير نزر ، ورجوت أن تغيق قترفع إلى ذلك .

فإذا أنت تأتيني بمعارض^{١١} فتألفا لاتوافق الذي في نفسي . ولست قابلا منك دون الذي كنت تؤخذ به من الحراج قبل ذلك . ولست أدري مع ذلك ما الذي أنفرك من كتابي وقبضك . فإني كنت مجرئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وإن كنت مضيقا ناعيا^{١٢} إن الأمر لعل غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن ابتلي ذلك منك في العام الماضي رجاء أن تفيق قترفع إلى ذلك . وقد علمت أنه لم يملك من ذلك إلا عمالك حال السوء ، وما توالى عليه وتلف . اتخذوك كهفا وعندي باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أباعد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهر يخرج الدر ، والحق أبلغ ودعنى وما عنه تلجلج ، فإنه قد برح الحفاه ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغت كتاب أمير المؤمنين في الذي استبطأت في من الحراج ، والذي ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمري للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعثوم أرغب في جارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهر يخرج الدر ، فخطبتا

١١) للمعارض الحكم اليهم . ولعل كلمة تتلوا مرة من كتابها إلى تأتيني بجهت تبصها

حلبا قطع ذلك درهما . وأكثر في كتابك وأنت ، وعرضت
 وثبت ، وعلت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر
 بجئت لعمري بالمقطعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من
 الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد علمنا
 لرسول الله صلعم ولين بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا
 حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا
 والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قلوبنا . معاذ الله
 من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض
 عملك فان الله قد زهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها
 بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أحدا .
 والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك مني أشد لنفسي غضبا ولها
 إزاهاء وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،
 ولكني حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب ما زدت .
 يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ،
 وكان السان بها مني ذلولا ، ولكن الله عظم من حقك
 ما لا يحجل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب
 أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
 أبي مرزوق التميمي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبى إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بينيات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فأنما هو فى المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم معصرون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فأتى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطنى فى الخراج ويدعم أنى أعتمد عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وأنى والله ما أرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلثهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرقب بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع مالا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق السامري قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .
ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر
كرومهم . وتخصر في كل سنة خلجها . وتسد ترعها وجسورها .
ولا يقبل عمل أهلها - يريد البغي - فإذا فعل هذا فيها عمرت
وإن عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمرو بن الخطاب عمرو بن الماص
في الخراج كتب إليه أن ابعت إلى رجلا من أهل مصر .
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمرو عن مصر
وخراجها قبل الاسلام فقال : يا أمير المؤمنين كان لا يؤخذ
منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لا ينظر إلى العارة وإنما
يأخذ ما ظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد . فعرف
عمرو ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتنر به . اهـ

فيصل من ذلك كله أن المورد الاسامي للارادات
التي كانت يجهها عمرو بن الماص ومن جاء بعده من
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل
الفتح الاسلامي بمدة طويلة - أي في عصر الرومان
والبيزنطيين - وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب

إذ كانوا يجبرونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر واللاتي

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعا لفيضان النيل . وهاك ماذكره ماركاردت في هذا الصدد (ص ٧٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الروماني : إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تحدّد سنويا بحسب ارتفاع النيل الذى يعتبر ميزانا لإيرادات مصر . اهـ .

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الآنسة رويارد M^{lle} Rouiliard عنه (إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٧٠) ما نصه :

إذا طرحنا الضريبة العقارية جانبا ، فهل نمثّر بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الامبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الألفس (الجزية) وضريبة أرباب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثارت فوق ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ .

وبرى اتوميلك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استفيض عنها

بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا رأى. وهو يرى أنه استعير عن الضريبة القديمة ^(١) λασγραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهذه هي نفس الضريبة التى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم δίδρακτον (الجزية). ومع ذلك فقد وجد فى صد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφῆ أو δίδρακτον . فإذا وافقنا هـ.ى. بل^٢ H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهدى البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، يذهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة ^(٣) διαγραφῆ التى كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادلها فى مصر ضريبة الانفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جرا لمنفعة أم اعتقادا بصحة الدين الاسلامى . فنفى من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج. م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الانفس ١٢/٠٠٠ , ٠٠٠ دينار (٧٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج. م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ويعود لها الجوزة

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقرئى ج ١ ص ١٠٧)
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم
استمر في تحصيل هذه الجزية دون أن يستقئ أولئك الذين
اعتنقوا الاسلام حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى
لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك ماقاله ابن عبد الحكم فى كتاب
(فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد
حبس ماكان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا
عثمان بن صالح عن ابن لميعة عن يزيد بن أبى حبيب
لحفر خلعها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يمتقبون
ذلك لا يدعون ذلك شتاء ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب
كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عبد الله عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يحتم فى رقاب أهل
الذمة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويمجزوا نواصهم ويركبوا على
الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه
المواسى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعم
يتشبهون بالسلبين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث
حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عجاج أن ثاقبا حدثهم
وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله
ابن عمر وعمر بن محمد أن ثاقبا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواشي . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أقطاع من زيت في كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فأردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البن والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم في أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت ويلة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد في ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم ويلة فن حبسه مطر فليثق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الامر أقر قبضا على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

في العجالة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك
القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا
ذلك على احتفال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية
بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من
الأرض السامرة فينبرون فيخرجون من الأرض فدادين
لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها
عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا
الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء قسموا عليهم بقدر احتياجهم.
فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتياجها. وقل
ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المذروح. ثم ينظرون
مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد
وشكاً ضعفا عن زرع أرضه وزعوا مايجز عنه على الاحتمال.
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى مايجز عنه أهل الضعف.
فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمهم على قرابط
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.
وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم ستفتحون أرضا
يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل
فدان نصف اردب قمح ووبتين من شعير الا القرط فلم
يكن عليه ضريبة والرية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من
 صالحه من المعاهدين ما سبي على نفسه لا يضع من ذلك
 شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا
 يؤديه نظر عمر في أمره. فإذا احتاجوا خفف عنهم وإن استغنوا
 زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني
 الحسن بن ثوبان أن هشام بن أبي ربيعة اللخمي حدثه أن
 صاحب إصنا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ما على
 أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير
 إلى ركن كنيسة : لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك
 ما عليك . إنما أنستم خراقة لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم
 وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث
 ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة
 عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز
 أيما ذى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من
 أرض فانها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك
 ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز
 قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم
 منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى
 يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وما يؤخذون به
 من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكرؤا من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزيرة التي عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بمجربتهم وإن كان فضلا بعد الجزيرة فانا نرى كراهها جائزا لمن تكارهاها منهم . قال يحيى ونعم . نقول الجزيرة جزيرتان جزيرة على رؤوس الرجال وجزيرة جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزيرة مسافة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى أن من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته في جملة ما عليهم من الجزيرة . ومن هلك ممن جزيرته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فإن أرضه للمسلمين . قال الليث وقال حمير بن عبد العزيز الجزيرة على الرؤوس وليست على الأرضين (يريد أهل النمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا بن لبيعة عن عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يحمل جزيرة موقى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فاحت عنوة وأن الجزيرة إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال صنعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم القرائض وسنت لكم السن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين
افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل
البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك .
فإن وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد في ذلك هو ومن
حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد
أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل
الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم
في عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت
تؤخذ قبل ذلك من أسلم وأول من أخذ الجزية من أسلم من
أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن
رزين بن عبد الله المرادي ، الحجلاج بن يوسف . ثم كتب
عبد الملك بن مروان إلى عبد العزيز بن مروان أن يضع
الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلهم ابن حجية
في ذلك فقال أعينك بالله أيها الأمير أن تكون أول من
سن ذلك بمصر فوافقه إن أهل الذمة ليتحملون جزية من تهرب
منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى حيان
ابن سريج أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فإن الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
غفلوا سيلهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من الذين آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا
الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى
فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم
ولهم ليؤدوا الخراج

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح
قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعة
مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج
عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان
ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك
بجد وتشمير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى
أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيها في أصغر قرية
منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض
عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل
فى مصر لانتباطه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو
والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس
من تجم عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد
الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع
كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل
السابق وفى الإحصاء الآف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر
فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لا يحتوى أصغرها على
أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على
السة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية باثنى عشر ألف دينار
أى ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :

حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا
جياها اثنى عشر ألف ألف (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جياها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف
(٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال البلاذري في كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثني أبو أيوب الرقي عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال جبي عمرو خراج مصر وجزيها ألفي ألف
(١٠٠٠/٢٠٠ ج ١ م ٠) اهـ

وقال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان في العام المقبل (الثاني) جباها (أي عمرو)
اثنى عشر ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ
وقال المسبحي كما جاء في كتاب (بدائع الزهور)
لابن أبيس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر
ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :
كان المحمول من جهنم (أي قبط مصر) اثنى عشر
ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) خارجا عن جزية
اليهود بمصر وأعمالها . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن أبيس ص ٣٦ :

جبي خراج مصر في الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة
(أي عنوة) اثنى عشر ألف دينار (١٠٠٠/٢٠٠ ج ٧ م ٠) اهـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص
رضى الله عنه اثني عشر ألف ألف دينار (٧٠٠/٠٠٠/٧ ج.م.) اهـ
وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباها عمرو بن العاص في الاسلام اثني عشر ألف ألف دينار
(٧٠٠/٠٠٠/٧ ج.م.) اهـ

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثني عشر مليون دينار
(٧٠٠/٠٠٠/٧ ج.م.) هو بلا ريب المبلغ الذي ينبغي تقديره
للجزية التي جباها عمرو في السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون في تقديره في عهد
هذا الخليفة كما هو مبين في القسم الخاص بذلك . وقد
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هي :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم

٨١٦/٦٦٦ ج.م.

(٢) بناء على رواية اليعقوبي ٤٢٠/٠٠٠ ج.م.

(٣) بناء على رواية البلاذري ٣٠٠/٠٠٠ ج.م.

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية
وهي (٧٠٠/٠٠٠/٧ ج.م.) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨٠١٦/٦٦٦ ج.م.

وعلى التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و د » الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هذا تكون ايرادات مصر فى عهد هذا
ال خليفة أحد هذه المبالغ

محرور عثمان به عفاه

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا
الخلافة بعد النبي صلعم . وقد أبهى عمرا على رأس حكومة
مصر ستين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم
بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن
أبى سرح أخاه فى الرضاة بعمرو . فشر بالطبع كما يفعل
كل حاكم جديد عن ساعد المجد وجبى الجزية أكثر من
جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا
ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :

قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فقال عثمان لعمرؤ : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من
درها الأول قال عمرو : أضرتهم بولدها . وقال غير الليث :
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اهـ

وإليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار جنيه مصرى
ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
اليعقوبى . (البلدان ص ٣٣٩) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠
البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمى (الكنائس ص ٢٨) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه (نطق الأزهار ص ٣٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
ابن اياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور
لابن اياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبى سرح أبا الامام عثمان بن عفان من
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبى السرح بمصر جئ خراجها
فى تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بمدك
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجمعت أولادها . وإن هذه
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على
الجامع . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج
(أى ثلاثة دنانير - ١٨٠ قرشاً -) . فحصل لأهل مصر بسبب
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم
سنة ملايين نسمة أساساً - وهم الذين كانت يحوي منهم عمرو
الجزيرة - كان ينبغي أن تبلغ الجباية ثمانية عشر مليون دينار
(١٠٠٠ / ٨٠٠ / ١٠ ج . م) . فهذا النقص يجب أن يكون
منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين
المبلغ الذي جباه هذا الوالي من القطر . ومع أن أكثرهم
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ١٠ ج . م)
فقدينا برهان آخر على أن المبلغ الذي جباه عبد الله بن أبي سرح
كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر
مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ١٠ ج . م) . وهذا البرهان
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره
آتياً

ولم نثر على مبالغ أخرى جبيت في ذلك
العهد . وعلى هذا فحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون
لايرادات مصر في عهد هذا الخليفة

عهد معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو
عاملا على مصر ثاني مرة . فبقى فيها إلى أن توفي في سنة
٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولاة في عهد
هذا الخليفة هم : عتبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر
ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الايرادات في عهد
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام
على مصر قال :

لما وليها (أى عمرو) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف
ألف دينار (٥٠٠/٤٠٠/٥٠٠ م) . اهـ

(٢) اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار
(٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

معرفة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعه . وقد زادت في عهده
الابرادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذي أقام في عهد هذا
الخليفة بناء مقياس النيل الذي بالروضة الآن .
أما الابراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نقش الأزهار)
لابن ايلس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن
عبد الملك بن مروان الأموي ، اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(٧) المقرري في خطه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جياها في خلافة سليمان
ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

واذن يكون مبلغ ١٧/٠٠٠/٠٠٠ دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) هو إيراد مصر في عهد هذا الخليفة

مؤونة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد .
وفي عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس
الرجال في أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يكون إيراد مصر في عهد هذا الخليفة
من الجزية والخراج معا

مكرونة محمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكما على مصر
من قبل الخليفة العباسي ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة
لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح
مستقلا امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت إليها
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن
طولون خمسة آلاف ألف دينار (٣٠٠٠ / ٣٠٠ / ٣٠٠ ج . م) . هـ

مكرونة محمد بن طولون

سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر
قال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

بالغ بنو طولون في عمارة مصر لجباها أبو الجيش
(وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (تشق الأزهار)
لابن أبياس ص ٣٧ :

وجباها ابنه خمارويه ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الإيراد في هذه
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة
الإيرادات بل على ما تبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا في هذا
الرأى ما ذكره الكندي آنفا وقول المقرئى هنا :

قال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

وجباها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد
أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) مع رغاء
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يسع في الأيام الطولونية القمح كل
عشرة أراذب بدينار (٦٠ قرشا) . اهـ

وبناء على ما تقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر
بأربعة ملايين دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

حكومتہ الاخشيدي محمد بنم طنج

سنه ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الامير هو رأس الأسرة الاخشيدي

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الازهار)

لابن ايلس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الاخشيدي

ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في

حكم نهارويه زيادة الايرادات على المصروفات .

ويؤيد هذا - كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج -

ماذكره المقرزى في خططه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده

دون سائر وجوه الايرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم

حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبي بكر محمد بن طنج

الاخشيدي ألفى ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى

ضياعه التي كانت ملكا له . اهـ

مكورة كافور الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أمراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها:

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها
لسنة في ملكه كافور الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان
ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وبنيف سبعين ألف دينار
(١٠٠٠ / ٩٦٧ ج ١ م) . وكان الزائد في النفقات عن الارتفاع
مائتي ألف دينار (١٢٠ / ١٠٠٠ ج ١ م) . اهـ

وقال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب في أيام كافور الاخشيدى خمسمائة ألف دينار
(٣٠٠ / ١٠٠٠ ج ١ م) في السنة لأرباب النعم والمستورين
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية
ولا من المتصرفين في الأعمال . لحسن له على بن صالح
الروبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينتقصه
من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكمة جينه لحكمة
بقوله والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لهابه . فموج
حيثئذ بالحديد حتى مات في رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة
وهذه موعظة من الله لمن توسط الناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله)
ولما مات كافرور نزلت عن شديدة كثيرة
بمصر من الغلاء والفناء والفتن فأتضع خراجها إلى أن قدم
جوهر القائد من بلاد المغرب بمساكر مولاه المعز
لدين الله أبي تميم معد . اهـ

فهيوة المعز لربه الله

سنة ٣٩٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين
الذين أتوا من بلاد المغرب وقصروا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان^(١) وخمسين وثلثمائة
(٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا
(٢/٠٤٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) المصوب سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لأن فتح مصر على يد جوهر كان في ١٧ شعبان
سنة ٣٨٨ هـ أى في أواخر هذه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلوا مصر في غاية الإحسان
فلا يغل أن يحميا هذه الجباية في السنة المذكورة . ويأتى لذلك مراد إيداع في قسم الخراج

بعد سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) ، أربعة آلاف ألف
(٢ / ٤٠٠ / ٠٠٠ ج . م .) ١٠ هـ

مهملة العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

اتى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (هو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذي بقى وزيرا لهذا الخليفة)
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١ / ٨٠٠ / ٠٠٠ ج . م .) ١٠ هـ

مهملة الحاكم بأمر الله

سنة ٤٩١ هـ (١٠٢١ م)

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نطق الأزهار)
لابن إياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار
وأربعمائة ألف دينار (٠٠٠ / ٠٤٠ / ٧ ج . م) ١٠٠

==

مؤلفه المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قرية . وقد جاء عن
الارباد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن
اليازوري وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر
(من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ - ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م -)
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .
فصل أبواب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع
لتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنظم عليه
عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار
(٠٠٠ / ٢٠٠ / ١ ج . م) . منها الشام ألف ألف دينار
(٠٠٠ / ٦٠٠ ج . م) ونفقاته بازاء ارتفاعه . والريف
وباقى الدولة ألف ألف دينار .

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثاني المذكور هنا
عن مصر هو زيادة الإيرادات على المصروفات

وقال القاضي أبو الحسن المخزومي في كتاب (المنهاج
في علم الخراج) كما جاء في خطط المتريزي ج ١ ص ١٠٠
ماملخصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالي
حين قدم مصر في أيام الخليفة المستنصر وغلب على أمرها
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذي
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج
في سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م)
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفي ألف وثمانمائة
ألف دينار (١/٦٨٠/٠٠٠ ج . م) . وأن الذي استقرت عليه
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠ م)
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (١/٨٦٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

خبر من المستنصر بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر في كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩ :)

أمر الأفضل (وكان وزيراً لهذا الخليفة) بعمل
تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف
دينار (٣٠٠٠/٠٠٠ ج ٣٠ م) . وكان متحصل الأهرام
ألف ألف إردب . اهـ

فإذا فرضنا أن هذه الكمية من الأردب كانت تحتوى
على ٥٠٠/٠٠٠ إردب فح ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشاً
١٧٥/٠٠٠ ج ٣٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب شعير
ثمنها باعتبار الأردب ٧٥ قرشاً ١٢٥/٠٠٠ ج ٣٠ م ، كانت
جملة ثمنها ٣٠٠/٠٠٠ ج ٣٠ م . وبإضافته إلى ما تساويه خمسة
آلاف ألف الدينار من الجنيئات يكون الحاصل ٣٠٠/٠٠٠ ج ٣٠ م
وهو قيمة الإيراد في عهد هذا الخليفة

مؤلف الحافظ لربيع الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضي
الموفق أبو العكرم بن معصوم العاصمى التميمى عينا خالصا إلى
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار
(٧٧٠/٠٠٠ ج ٣٠ م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

ثم بعده لم يجبا هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

حكومت صلاح الدين الأيوبي

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء في خطط المقرئ ج ١ ص ٨٧ :

في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة (٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م) غارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يمين لها في الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف الف وسبعمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١ / ٧٩١ / ٢ ج ٠ م) ٨٠ هـ

وأما إيرادات الثغور في عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحي ثغر الاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

وبإضافة هذا إلى المبلغ الآف الذكر يكون الحاصل
١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً (٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٢٠)

وهذه القيمة وإن كانت لاتدل على إيرادات مصر كلها إلا
أننا نعتبرها جذيرة بالذكر لأنها تكوّن الجزء الأكبر من تلك
الإيرادات حقاً

ملكوۃ الظاهر بيبرس البندقداری

سنة ٦٧٦ هـ (١٢٧٧ م)

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة
بالمالک البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده
ارتفاعاً كبيراً كما سيوضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ١٠/٨١٦/٥٨٤ ديناراً
(١٥٠/٤٨٩/٦ ج ٢٠)

ولم يرو شيئاً عن هذا الملك إلا ابن إياس إذ قال في
كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جى خراج مصر في أيام الملك الظاهر بيبرس البندقداری
فكان اثني عشر ألف ألف دينار (٧٠٠/٠٠٠/٧ ج ٢٠) ٨٠

وإليك ملخصاً بما سبق ذكره من الإيرادات في هذا العصر :

الإيرادات بالجنينيات المصرية	الإيرادات بالدينارين	الخليفة أو الحاكم
٨/١٦/٦٦٦	١٣/٣٦١/١١٠	خلافه عمر بن الخطاب
٧/٦٧٠/...	١٢/٧٠٠/...	» » » »
١٠/٥٠٠/...	١٧/٥٠٠/...	» » » »
٨/٤٠٠/...	١٤/٠٠٠/...	» عثمان بن عفان
٥/٤٠٠/...	٩/٠٠٠/...	» معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/...	٥/٠٠٠/...	» » » »
٧/٢٠٠/...	١٢/٠٠٠/...	» سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/...	٤/٠٠٠/...	» هرون الرشيد
٣/٠٠٠/...	٥/٠٠٠/...	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/...	٤/٠٠٠/...	» نجاويو »
١/٩٦٢/...	٣/٢٧٠/...	» كافور الاخشيدى .
٢/٠٤٠/...	٣/٤٠٠/...	خلافه المعز لدين الله
٢/٤٠٠/...	٤/٠٠٠/...	» » » »
١/٨٠٠/...	٣/٠٠٠/...	» العزيز بالله
٢/٠٤٠/...	٣/٤٠٠/...	» الحاكم بأمر الله
١/٦٨٠/...	٢/٨٠٠/...	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/...	٣/١٠٠/...	» » »
٣/٣٠٠/...	٥/٥٠٠/...	» المستعلى بالله ...

الارادات بالجنهات المصرية	الارادات بالدناير	الخليفة أو الحاكم
٣/٢٨٨/٠٩٤	٥/٤٨٠/١٥٧	حكومة صلاح الدين الايوبي
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	د الظاهر يبرس.....

وأما زيادة الارادات على المصروفات فهي :

الزيادة بالجنهات المصرية	الزيادة بالدناير	الخليفة أو الحاكم
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	حكومة خمارويه.....
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	د الاخشيدي محمد...
١٢٠/٠٠٠	٢٠٠/٠٠٠	د كافور الاخشيدي.
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	خلافة المستنصر بالله.....
٧٢٠/٠٠٠	١/٢٠٠/٠٠٠	د الحافظ لدين الله ..

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إتأنا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتينا على ذكر سلسلة الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الايوبي والظاهر يبرس

أن تختل قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكّت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشيء في الموضوع الذي نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما يخص موضوعنا

قال البكري في كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كرة - مائة ألف - (١٨٠٠/٠٠٠ دينار - ١٨٠/٠٠٠ ج ١ م) منها يجهز للأبواب الثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصنائع بها والعساكر بها . فهذا خلاف ما يأتى للبكر بكي بها من الخدم والتقدم من خيل وجمال وبغال وأقشنة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève في مقدمة مذكرته عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول في وضع خطة خاصة لإدارة مصر وحكومتها . غير أن المثبة عاجلته بعد فتحها بزمان يسير لحال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أمم ما شرع فيه . وفي عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التي كانت لآيه فيها وهي عادة تسرعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسرعها النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سلبان الواضع الحقيقى للقوانين التي يسيرون عليها فقلبا يأتى ذكره على ألسنتهم . اه

وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات تبينا واحدا . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلى :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنينيات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى . ٦/٨٢٤		٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٢٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الإيرادات قرب رأينا أنها جيئت في السنوات القريه من
الاحتلال الفرنسى

وقال جيبون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية
ج ٦ ص ٧١) ان قيمة الإيرادات التى كان يجمعها سلطان
تركيا من مصر في القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة
من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى
٢٠ ج ١/٤٤٠/٠٠٠

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع
عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثامن عشر الذى كان
استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر
ثلاثة مبالغ هى :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

في القرن الثامن عشر :

استيف ٣١/١٩٩/١٠٦ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٧١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت مآلتها أحط ما كانت في أي عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون المدة القصيرة التي قضتها الحملة بها أي تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ما قبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها . وإليك ملءءاء في التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية في مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت بعمل بما يوجه إليه حبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنهال الاتراك في مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفتشون من دفع الضرائب العمومية . والمالئك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهابه ماكان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت . وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لانه لا يمكنه أن يكون كالولئك الهمج القساء . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للبالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله في هذا السبيل لإنشاء مصلحة للأملك الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت في هذه المصلحة كافلة الفرنسيين والمصريين مما وهى إلى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت في الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر يونابارت ألا يكون عقد أى عقار معتدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن المقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصعب من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بخصرائب بمائة لرسوم التسجيل فرضها على الرصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية وبيع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الإيجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شيء في مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة في فرض الضرائب هي الروح المسيطر في هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالي مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقما نسبيا في المدن التي تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظم التي وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقعا سيئا . وهذا هو الحال دوما في كل شيء يدخله فاتح أجنبي في بلد مغلوب على أمره مها يكن فيه من القوائد . ولاشغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم في مصر وقصر المدة التي أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظم المالية حتى أن الذي تفعلوه منها لم ينفذ بطريقة جيدة

وإليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التي جباها الفرنسيون من القطر المصري :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٣٩٩/٥٤٣/٢٢	١١٣/٦١٣/٨٦٩
رسوم تسجيل	٣٠٦/٠٠٥/٢	٣٧٨/٧٧
نقل بعده	٧٠٥/٥٤٨/٢٤	٩٩١/٩٤٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيتات المصرية
ما قبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٢٦/٩٩١
أموال أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم إيجار الأراضي ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دمنصة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤)
 إيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة
 تولى فيها الإدارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك
 في ذلك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع
 بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى
 إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروباً على القطر

وما هي مبالغ الإيرادات التي ذكرها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أبواب الحرف والصناعات	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جي الفرنسيون من مصر
غرامات حرية كان مبلغها جسيا

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أستاذنا هذه هي التي كان لها شرف
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل في ذلك يرجع
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد على . والتاريخ المذكور هنا
هو تاريخ آخر سني حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،
وبقى هو مريضا إلى أن توفي في السنة التالية . وإليك ما عثرنا
عليه من إيرادات مصر في عهد هذا الوالى :

ذكر مانجلى Mengin في كتابه (مختصر تاريخ مصر
ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٢١ م مقدرة
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن
الكيس يساوى خمسة جنيهات وها هي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الضلال	١٠٥/٠٠٠
» التحرير والتبيل	١٠٥/٠٠٠
» بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعهده	٩١١/٥٤٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
مأقولة.....	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصيد.....	٦/٠٠٠
» الأرز.....	٦٨/٥٧٠
» النطرون.....	٣/٠٠٠
» الصودا.....	٤/٥٠٠
» الملح.....	١/٤٠٠
» الخيوط الذهبية.....	٢/٢٥٠
رسوم الجمارك.....	٧٧/٨٩٠
المسكوكات.....	١٧/٥٠٠
صوائد الملح والسوائل.....	٢٥/٠٠٠
» الذبج.....	١/٨٥٠
» سبك الفضة ..	٣/٧٥٠
» السنامكى.....	٦٠٠
» السوائل.....	١/٧٥٠
إيراد الصيد ببحيرة المنزلة ..	٤/٠٠٠
صوائد بيع الأسماك بالقاهرة.	٧٥٠
» » الموائى.....	٢٥٠
» المحترفين بالملامى ..	١/٥٠٠
تقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ما قبله	١/١٣٧/١٠٠
عوائد التراكات	٢/٠٠٠
د البيوت المالية	٥/٠٠٠
د القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
د الحبوب عند دخولها القاهرة	٣/٩٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجمان أنه كانت توجد أبواب أخرى
للإيرادات مثل احتكار سن الفيل والبلان الخ
وذكر كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م
مقدرة بالفرنكات . وهامو ياتها بعد تحويل قيمتها إلى
جنيئات مصرية :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٧٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ما قبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأتفس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التركات	٥/٧٨٦
» المواشى	٩/٦٤٤
» القياسات والأسواق	١/٨٥٢
» المحترفين بالملاهي .	٢/٣١٤
» سبك الفضة	٢/١٧٠
» النخيل	١٩/٢٨٧
» الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
» الملح	١٦/٨٩٦
» الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك	١١٨/٢٢٥
عوائد السوائل	١٣/٣٤٧
» السنامكي	١/٢٥٤
» صيد الأسماك	٢/٧٩٧
» ببحيرة قارون	
أرباح الغلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعهده	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ما قبله	٧/٢٦٥/٢٦٢
أرباح المسكوكات	١٤/٤٦٦
» الأفضة	٥٧/٨٦٢
» الحرائر	٢٦/٢٩٠
» الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
» الحصير	٣/٨٥٧
الجملة	٧/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوثا Gotha عن سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م.) . ولم يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الإيرادات وبناء على ما تقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيرادها بالجنيئات المصرية
م ١٨٢١	١/١٩٩/٧٠٠
م ١٨٣٣	٧/٤٢١/٦٩٠
م ١٨٤٧	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليه ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية ابراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يسين لها إيراد

وأما ولاية عباس الاول فقد عثرنا في ص ١٦ من كتاب (الاطيان والضرائب) لجرجس بك حنين على بيان إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ، ذكر من بينها إيرادات الستين الأخيرتين فقط من حكم هذا الوالى وها هي :

السنة	إيرادها بالجنهيات المصرية
م ١٨٥٢	٢/١٤٣/٠٠٠
م ١٨٥٣	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر إيرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان جرجس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدى سعيد واسماعيل

الوالي سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بمفرقة السويس في عهد هذا الوالي
وكانت الايرادات في سني حكمه كالآتي :

السنة	ايرادها بالجنينيات المصرية
١٨٥٤ م	٢/٢٠٠/٠٠٠
١٨٥٥ م	٢/٠٧٨/٠٠٠
١٨٥٦ م	٢/٤٧٤/٠٠٠
١٨٥٧ م	٢/٢١٤/٠٠٠
١٨٥٨ م	٢/٠٢٥/٠٠٠
١٨٥٩ م	٢/١٢١/٠٠٠
١٨٦٠ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦١ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠

القريبى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفر قناة السويس في أيام حكمه.
أما الإيرادات فكانت كالآتي:

إيراداتها بالجنينيات المصرية	السنة
٦/٠٩٤/٠٠٠	م ١٨٦٣
٦/٩٧٢/٠٠٠	م ١٨٦٤
٥/٣٥٦/٠٠٠	م ١٨٦٥
٥/٠٥٨/٠٠٠	م ١٨٦٦
٤/١٢٩/٠٠٠	م ١٨٦٧
٥/٠١١/٠٠٠	م ١٨٦٨
٥/٢٥٥/٠٠٠	م ١٨٦٩
٥/٣٨٩/٠٠٠	م ١٨٧٠
٥/٧١١/٠٠٠	م ١٨٧١
٧/٢٩٣/٧٤٥	م ١٨٧٢
٩/٩١١/٩٦٨	م ١٨٧٣
٩/٩١١/٩٦٨	م ١٨٧٤
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥
٧/٦٤٨/٧٧٨	م ١٨٧٦
٩/٥٢٦/٢٤٢	م ١٨٧٧
٧/٥١٨/٤٧٨	م ١٨٧٨
٨/٤٦٧/٨٣٨	م ١٨٧٩

التربوى نوبى

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر فى عبه
مبلغا كبيرا هى سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سنى حكمه
وهذا هو بيان إيراداتها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الاراضى (الاموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
و الاملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخطة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدفعة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل عبه	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل	٧٤/٣٣٩
رسوم مصلحة المواني والمناظر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
إيرادات مصالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٧٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوطة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٣٩٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

التقرير على أساس الثاني

سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه . وقد بلغت
الإيرادات فى صده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وما هو يساها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد التخييل	١٣٧/٠٧٨
» الأملاك	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى والمناثر	٤٣٦/٣٧٠
» المصائد	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
» الدفعة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة	٤٧/٤٨٢
إيرادات سكك الحديد والبريد والتلفراف	٤/٤١٢/١٣٠
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	١/٣٣٦/٥٤٧
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سنة حكم هذا
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهيات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/٠٩١/٧٣٧
عوائد النخيل	١٣٢/٧٩٥
و الأملاك	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٣٧٦/٥٦٥
و البذل العسكري	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد	٣٥/٣٧٧
و الملاحة في النيل	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة	٦٧/٣٣٤
و متنوعة	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
نقل بعهده	١٧/٠٩٤/٣٥٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	٢/٨٣٧/٩١٨
الجملة	١٩/٩٣٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغاً عظيماً
منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وما هو بيان الإيرادات
فيها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
مقابلته	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموائف والمنازل	٢٦٢/٦٤١
» المصائد	٩٢/٧٩٥
» الملاحة في النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
» البذل العسكري	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديدية	٩/٣٥٢/١٨٨
والبريد والتلغراف	
إيرادات متنوعة من بيع	١٧/٨١٣/٦٥٩
الأملاك الأميرية وتأجيرها	
واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونتلخص في اليان الآتئ السنين التى بلغت فيها
إيرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من
أسرة محمد على :

الايادات	السنوات	الحكام
٣/٩٥٠/٠٠٠	م ١٨٤٧	الوالى محمد على
٢/١٩٢/٠٠٠	م ١٨٥٣	» عباس الأول
٣/٧٠٧/٠٠٠	م ١٨٦٢	» سعيد
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥	الحديوى اسمعيل
١٠/٥٣٩/٤٦٠	م ١٨٩١	» توفيق
١٧/٥١٥/٧٤٣	م ١٩١٢	» عباس الثانى
١٩/٩٢٧/٢٧٤	م ١٩١٦	السلطان حسين كامل
٤٦/٤٤٦/٩٢١	م ١٩٢٠	» فؤاد الأول ...

إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات مختلف المصنوع

بمذا القسم :

المصنوع والحكام	الإيرادات بالجنهات المصرية
عصر القراعة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خريتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر القراعة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزيز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريدلاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصور والحكام	الارادات بالجنهات المصرية
عصر البيزنطيين	
هرقل	١٠/٨٠٠/...
المقوقس	١٢/.../...
عصر العرب	
خلافة عمر بن الخطاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/...
» » » »	١٠/٥٠٠/...
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/...
» معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/...
» » » »	٣/.../...
» سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/...
» هرون الرشيد	٢/٤٠٠/...
حكومة أحمد بن طولون	٣/.../...
» نزارويه	٢/٤٠٠/...
» كافور الاخشيدى	١/٩٦٢/...
خلافة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/...
» » » »	٢/٤٠٠/...
» العزيز بالله	١/٨٠٠/...

العصور والحكام	الايادات بالجنينيات المصرية
..... خلافة الحاكم بأمر الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله	١/٦٨٠/٠٠٠
» » »	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله	٣/٣٠٠/٠٠٠
» حكومة صلاح الدين الأيوبي	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر يبرس	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنينيات المصرية
عصر العرب	
..... حكومة خمارويه	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيد محمد	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى	١٢٠/٠٠٠
..... خلافة المستنصر بالله	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله	٧٢٠/٠٠٠

العصور والحكم	الارادات بالجنيتات المصرية
عصر العثمانيين	
تقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
تقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
» » رينه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الاول » ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سميد » ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الحديوى اسمعيل » ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق » ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى » ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل » ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول » ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثاني

الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هي الحكومة الأولى التي أورد التاريخ أنباء عنها في الموضوع الذي نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس في مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو المكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا في حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والتورخ الوحيد الذي أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق. م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسي . وإليك ما كتبه في هذا الشأن في كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التي يأخذها الفرس من مصر واللوبيين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كانتا معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

- في ذلك الحين -) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة
١٥١/٢٠٠ ج. م) . وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من
الأسماك في بحيرة موريس وكية من الفلال^(١) فضلا عن
مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كية الفلال فهي
١٢٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المرافقة
بقلعة منف البيضاء والجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيروودوت في الجزء الثاني من كتابه
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيا البحيرة جافة لا يتفجر
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول (ترع)
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة
(٢١٩ ج. م) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا
(وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر
إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) بعض المترجمين لكتاب هيروودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كية الفلال
نمنا ٧٠٠ تالان أيضا (١٥١/٢٠٠ ج. م) . وبإضافة طين البلتين إلى ثمن محصول
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٢١ ج. م كما سيأتي تكون جملة الخيرة للمقاطعة
الساكنة مبلغا قدره ٩٢١ / ٣٥٤ ج. م كان نصيب مصر منه لا يقل عن ثلاثة أرباعه أي
٢٢٦٦/١٩١ ج. م تقريبا

٢١٦ جنيها في كل يوم . وآخر قدره ٩٩٣/١٢ ج . م في مدة
١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها في كل يوم
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٢١/٥٧ ج . م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مدين من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا
تقريبا . فإذا قدرنا الارذب منها ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون
بمجموعها ٧١٦/٢١٤ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت
حكومة الفرس تجميعها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها
هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لا يقل ما يؤخذ منها وحدها
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

الفصل الثاني

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزينة الدولة في إدارتها وماليتها
بل جعلها ملكا خاصا به وببيته تعود عائدتها المالية على
خزائنه الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثل في جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التي غرض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذي كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربي الهام كان مصدر خطر دائم على سكتة روما وطائفتها بل على سلامة التساج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وهذه التدابير أمتت أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التي تؤخذ منها وقفا على خزائنه الخاصة . فضلا عن هذا قد حظر بادیء به على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين في ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايي مصر وأفريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كثيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بمواجي الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تمنوا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغنى من قحها مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Josèphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التي ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى) وهي تساوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إرتب أو ٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الإردب ٣٥ قرشا ٣٠٨/٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التي كان يأخذها الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد سكان روما في ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد في مصر أن يستهلك كل شخص وية قح في الشهر (١/٦ إردب قح) فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٣٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج. بالوش Beloch . في كتابه (شعوب العالم اليوناني الروماني ص ٣١) أن كمية الغلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها بل صدرت من جميع البلاد التي وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر في عهد الرومان ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستينيان Justinien مرسوما يقضى
بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية
فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قمح - قيمتها
باعتبار سعر الارذب ٣٥ قرشاً ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م
وهى قرية كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة -

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتفريم من يتأخر
فى تحصيل الغلال بسبب الاممال غرامة قدرها
صلدى ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أراذب
يتأخر فى تحصيلها . اهـ

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل
وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها على حال واحدة . ومن
هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة
على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية
المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد
النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبة
النقد فيما بعد

وكان يوجد هناك تدابير لامفر منها قد بلغت من
الصرامة مبلغا كبيرا . ومشؤها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية
من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبية الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسؤولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات قصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الفلأل ، وجعله يستطيع سد نقص الفلأل بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولوحمت عليه الحكومة تحصيل ضريقتى النقد والفلأل فى آن واحد لاستحالة عليه القيام بذلك بل كانت ضدتا لا تجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الغرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الفلأل . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستينيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة روبرارد M^{lle} Rouillard فى كتاب (إدارة

مصر المدنية فى عهد برناتشة ص ١٢٠) :

لقد حدد قسطنطين في لأئحة الخطة كمية الفلال المقررة على مصر للقسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تنبيها يذكر في إدارة القنوين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة « رسوم الشحن » قدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ دون إضاح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو إرتب أو مدى ؟

يقول مياس جلور Matthias Gelzer الذى أخذ برأى Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلاحظ أن المكيال المراد في المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة القنوين السنوى في تقدير دخل الممولين من الفلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى في هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكه بطييه كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل القنوين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن المسمى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لاسيما بعد أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا يستعملون الاربث وأن الكل المقصود في المرسوم رقم ١٣ هو بلا ريب الاربث دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأرباب أو بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب من ثمانية ملايين من المسمى . والدليل على صحة هذه النظرية هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يزانظه قد خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تيميتها لروما وبالأخص منهم جوستينيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايا Antaiou كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦٧٤/٦١ إربثا سنويا . وبما أنه كان يوجد حسبها هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسي Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية
بنسأه على ماتقدم يمكننا الحصول على كمية الغلال التي
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب. وذلك
بحسب ٦١/٦٧٤ إرتبا في ٨٠ عدد المناطق فيتج ٤/٩٣٣/٩٧٠
إرتبا أو ١٤/٨٠١/٧٦٠ مديا . ومن هنا يظهر أنه لا يجوز
مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور
بالمرسوم رقم ١٣ يسانا لجملة الغلال المقرر إرسالها ،
يقصد به المدي

وكانت إعانة الغلال التي فرضت على مصر وألزم
بتقديمها إلى إدارة التحويل السنوى مقسمة بين مصر العليا
والسفلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت
مغفأة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن هذه المؤرخة صائب
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا
زاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدي
وتعادل ١/٦٠٠/٠٠٠ إردب أى ضعف ما ذكره رينيه .
وبحسب هذا العدد في ٣٥ قرشا ما يساويه الإردب يتتج
٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا المصر وهما :

بنسأه على قول رينيه ٧٨٠/٠٠٠ ج ٠ م

و بناء على قول الأئنة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج . م



الفصل الرابع

الحكومة العريسة

من سنة ٧٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٧ هـ (١٥١٦ م)

مؤلف معاوية بن أبي سفيان

سنة ٩٠ هـ (٦٨٠ م)

· هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي
في تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ
ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حساباً
دقيقاً نظراً لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :
فلما مات عمرو حل المال الى معاوية فكان يفرق في
الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ



مؤلف هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جباية مصر يدعى عبيد الله بن الحجاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى واك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خططه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدما (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) نفو الفساد مع الزمان وسرهبان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجبا بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (٨٠٠/٠٠٠ / ج ١ م ٠) ما خلا أيام هشام بن عبد الملك فاته وصى عبيد الله بن الحجاب عامل مصر بالعامة فيقال أنه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك - إلى أن قال - والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اهـ وأما المبالغ التى أخذت من مصر فهناك ما قاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) : وجباها عبيد الله بن الحجاب فى أيام بنى أمية ألفى ألف وسبعمئة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمئة وسبعة وثلاثين ديناراً (٣٠٢ / ٩٣٤ / ج ١ م ٠) . اهـ

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) :

وجباها عيد الله بن الحجاب أيام بني أمية ألفي
ألف وسبعمائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً
(١/٦٢٠/٥٠٢ ج ٢٠ م) . اهـ

ونقل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحجاب جباها ألفي ألف
وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين
ديناراً (١/٦٣٤/٣٠٢ ج ٢٠ م) . وهذا وهم منه فإن
هذا القدر هو ماحله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذي ذكره هؤلاء المؤلفون مأخوذ عن إفندي إلا قيمة
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

معرفة مروءة النالي

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان
يلقب بالبحار لأنه كان صبوراً على المتاعب واحتمل
المشاق

روى أسقف اللاذقية (تاريخ البطارقة ص ٢٠٥) في القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل
البطريرك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر
السنية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني
أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسي ، بلغ
ما أرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠/٠٠٠ دينار
(١٢٠/٠٠٠ ج ٢٠)

مؤرخ المهدى بم المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس يفسد

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣١):

في سنة اثنين وستين ومائة (٧٧٩ م) في خلافة المهدي
ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار
(١٠٠/٠٩٧/١ ج ١٠) هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الآتوة .
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

مؤلفه هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس ببغداد

قال ابن خردادبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر
لهذا الخليفة) في دولة بني العباس ألفي ألف ومائة ألف
وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ١٠ م) ١٠ هـ

وردّد ابن رسته في كتابه (الأعلام النفيسة ص ١١٨)
مقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا القول
أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمي
ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ١٠ م)
يعنى بعد العطاء والمؤن وسائر الكاف . اهـ

مؤلفه المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس ببغداد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل
بما يحمل إلى بيت المال ينفد أيام المأمون من جميع النواحي
نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلاً)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها
إلى بيت المال ينفد في العهد المذكور هذا المبلغ :
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار
(١٥٢/٠٠٠ / ج ١ م)

معرفة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس ينفد

قال قدامة بن جعفر في كتابه (الإخراج وصناعة
الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم)
التي تكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقدار
ما كان مفروضاً على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :
والذي قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع
بعض النواحي في هذا الوقت وينقص البعض نقصاناً لا تلتفت
إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحزم . والباقي المنسوع منه فإنه سيله أيضا
ثم أتى بجملة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام
مصر والاسكندرية مبلغ ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار
(١٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذي أرسل في عهده هذا
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفي في عهد الخليفة المقتر
بأق في الفترة التي بين الأستين الطولونية والاختيدية
أى في الوقت الذي رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة
العباسية يفنداد بعد أن كانت مستقلة في عهد الأسرة الأولى
فقد أن هذا المبلغ جبي في عهد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لم يكن عندنا عندما كتبنا الأصل الفرنسى لكتابنا
هذا عن مبلغ الأتاوة في هذا العصر سوى مصبرين .
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها
يذكران الايراد والأتاوة والثالث خاص بالأتاوة فقط . ولم
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة في أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدهما في قسم الإيرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهتد إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — يترو دلا قال Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ -- كورنيل لي بران Corneil le Bruyn

٤ — مايه Maillet

٥ — استيف Estève

أما يترو دلا قال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ هـ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فيسى — بنفق — (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للحمل الشريف ، وقسم للجيش المراتب بمصر ، وقسم للباشا ومصروفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الإيراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٣٧٧/٧٤٠ ج ٠ م)

وأما البكرى فقال في كتابه (الكواكب السائرة
ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج
مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال
ثمانى عشرة كرة - مائة ألف - (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار -
١/٠٨٠/٠٠٠ ج . م) . منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار
الرومية ستائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج . م) . والباقي
يصرف للحرمين الشريفين والصناعات بها والساكن بها .
فهذا خلاف ما يأتي للبكرى بها من الخدم والتقدم من
خيل وجمال وبغال وأقشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن
يحملها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الآتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج . م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لى بران سنة
١٠٩١ هـ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة تدرها ٦٠٠/٠٠٠
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج . م
تقريبا)

وبناء على ذلك يكون مبلغ الآتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيسان
أو ١٧٤/٥٨٨ ج . م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قصلا لفرنسا فى مصر زهاء
أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى
مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من
قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لاتزيد عن عام
ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم
ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم منبقى عاما
أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية
ولذلك لاتنال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى
يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعائة ألف
إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقرر
المستاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد
قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة بمكثها فى وظيفته
وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا .
فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستائة ألف ريال فى
كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخبزة ترسل
إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان
عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر
والبن والشراب والأرز وسلميا أخرى كثيرة لاقبل قيمتها .

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستائة ألف ريال . هذا غير نفقات الحمل الذي كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق المحمل إلى بلاد العرب

ولا يفسد هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش التي تزابط في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى على كافة أنواع الإيرادات وهي إيرادات ضخمة جدا قد تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على السلطان وبالأخص إذا دام القطر الطاعون . فانه عند ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة الأشهر التي اعتاد الوباء أن يكتفئ في وادى النيل . فقد يبلغ دخله في يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها . فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع الدين الواحدة ثلاث مرات بل أربعا بسبب معالجة الموت لمن يتعاونها الواحد تلو الآخر . اه
ويستخلص من وصف ما يه أن المبالغ التي كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل تقدا

» ٦٠٠/٠٠٠ قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

» ١٠٠/٠٠٠ ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بمباراة أخرى
٢٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

أما نفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها
وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب
وإليك ما رواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك
السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين
يكا باحضار إناوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا اليك
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظة عليها سردار
وشرذمة من الجند تختب من فرق الجيش السبع

ومضى تم تحصيل الاموال يتوجه الرزناجى إلى الباشا
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزناجي على الأوراق المينة بها النقود توضع في صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يطلع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفسراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزناجي كذلك خلع من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجتمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به في موكب عظم أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى الدانلة وهي مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في العادلية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفاصيل الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في ثقلها وابتاع ما يلزمها من الصناديق والأكياس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات
خصيما لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة في
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه
المدة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق
الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل
السلطان :

إن القواعد المرعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففي هذه
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزانة العمومية أما الحكومة
العثمانية فلا يدخل خزائنها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لهؤلاء.

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الآتاة. ١٨. وهذه الآتاة كانت تبلغ حسبما روى استيف منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الآتاة المفروضة على مصر للقسطنطينية وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة مبالغ للآتاة هي :

- ١ — يترو دولا قال سنة ١٦١٥ م ٧٤٠/٧٧٧ ج. م.
- ٢ — البكرى د ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج. م.
- ٣ — كورنيل لي بران د ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج. م. تقريبا
- ٤ — ما يه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج. م.
- ٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج. م.



الآتاة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الآتاة التي ترسلها مصر إلى الحكومة العثمانية

في عهد الأسرة المحمدية العلوية . قضى أوائل عهد محمد علي
كان مبلتها ضئيلا متفقاً مع إيراد مصر في ذلك الحين

وذكر مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤)
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصري (٦٠/٠٠٠ ج . م)

وفي سنة ١٨٤١ م لما منح محمد علي ولاية مصر على
أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان
المؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان
أن ربع المتحصل من الرسوم البحرية وباقي الضرائب يرسل
إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين في فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذي جاء
مؤيداً للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثماني
(٣٥٤/٦٨٨ ج . م)

وبقيت هذه الاتاة كما هي في عهد عباس الأول
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذي
تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن
والثاكة فزيلت الاتاة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣
(١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس
عثماني أي ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً وهذا المبلغ يساوي
٦٦٥/٠٤٠ ج . م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ
 ١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية
 عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م
 وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث
 أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه
 (٦٦٥/٠٤٠ ج . م) وبقي كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر
 عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة
 العثمانية تنازلت عنه لدانثيا إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا
 التنازل لحكت عليها المحكمة المختلطة . باستمرار دفعه لهؤلاء
 الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي يبين المبالغ التي أخذت من مصر
 في عهود حكومات الدول التي حكمتها بالتعاقب:

الحكومة	الاتاوة بالجنهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
» الرومان	٣٠٨/٠٠٠
» البيزنطيين:	
تقلا عن ريفيه في القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الحكومة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
نقلا عن الأتاسة رويارد في القرن السادس	٥٦٠/٠٠٠
حكومة العرب :	
خلافة معاوية	٦٠٠/٠٠٠
د هشام	١/٦٣٤/٣٠٢
د مروان الثاني	١٢٠/٠٠٠
د المهدي	١/٠٩٧/١٠٠
د هرون الرشيد	١/٣٠٨/٠٠٠
د المأمون	١/١٥٢/٠٠٠
د المقتدر بالله	١/٥٠٠/٠٠٠
حكومة العثمانيين :	
نقلا عن يتروود "لأ" قال سنة ١٦١٥ م	٢٧٧/٧٤٠
د د البكري د ١٦٢٦ م	٣٦٠/٠٠٠
د د كورنيل لي بران د ١٦٨٠ م	١٧٤/٥٨٨
د د مايه في القرن السابع عشر	٢٦٠/٠٠٠
د د استيف في القرن الثامن عشر	١٥٨/٧٢٥
الأسرة المحمدية العلوية :	
الوالي محمد علي في سنة ١٨٣٣ م	٦٠/٠٠٠
د د د د ١٨٤١ م	٣٥٤/٦٨٨
الحديوي اسمعيل د ١٨٦٦ م	٦٦٥/٠٤٠

الحكومة	الأتاوة بالجنيئات المصرية
الخدوي اسمعيل في سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال في قسم الإيرادات أي رقم نهدي منه إلى معرفة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج في هذا العهد، ولا إلى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك مما أورده المؤلفون في هذا الصدد: قال هيرودوت في المجلد الثاني الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضي في عهد سيزوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً سيس ثلاث . خلف والده سبي الأول في الحكم حوالي عام ١٧٣٠ ق . م . ومات ما بين سنة ١٦٧٠ و ١٦٦٠ ق . م .

وقصر على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر بين جميع الأهالي فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ، واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فإذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالي ذهب هذا ورفع أمره إلى الملك . وعندئذ يرسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسبا لما بقي منها . ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذلك الوقت وانتقل من مصر إلى بلاد اليونان . اهـ

ومما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالي كما فعل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بـددم في المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :
ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثنى عشر أربانا arpent من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى ساموس . اهـ

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البدع
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون فى بلادهم الشهيرة للغاية يكوّنون
حكومة نظامية متمدية لدرجة أن معامدها العليا كانت مضرباً
للالأمثال وأمثالها ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان
تقسيماً مبنياً على الفطنة والذكاء وبإدارتهم المقامة على القنطة
والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من
الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكاً
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجنديّة ، وطبقة المزارعين والصناع
وطبقة الكهنة . وقد اختلفت هذه الطبقة الأخيرة بكل
ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين
فى المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجنود كانت
تُحافظ على هذه المصالح فى زمن الحرب . والطبقة الثانية
كانت تحافظ عليها فى زمن السلم بكونها على الأعمال الزراعية
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب .
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرثا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٩ . ثم جزئت الأقسام تجزئات مختلفة جزئياً معظمها إلى نواحي toparchies وجزئت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure (١٨ سها ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً في حدود الأملاك بجزءها لها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرض هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستدعى دواماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى أنه يقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه في تجارتهم البحرية

وتقسم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته إلى كل مركز كما هو الحال في كل قسم من أقسام المملكة

ولذلك يبان التباير العجبة التي كانت تتخذ
حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع
منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد قصص الطبيعة
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه
تتمر في أقل الفيضانات وأرذلها نفس المسطحات التي كانت
تغمرها في أكبر الفيضانات وأحسنها . اهـ

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من
(تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذي لا يملك أطيانا في الزمن القديم
تمثل حالته في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .
والبعض كان يدفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو
جندى من جيروانه . ومن اشتروا أرضا لم يتفعموا
بنير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع خطأ . أما ملكية أراضيهم
فتبقى بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تنتقل منها إلى أهدى
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون مجمعم اختلاص علم الهندسة إلى المصريين عفاوا . فداومة النيل على جرف الأراضي وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطربهم منذ بدغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضي كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الإدارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقاس هي الأورور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويمادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادة تقييد كل تغيير يطرأ في مجملات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تجديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حتى مستقل وكان هذا الاسم ينم

لما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرق أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصنصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علماً على مسمياتها أجيالاً . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكة تستطيع أن تغير هذه الأسماء
سيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتعتمد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكه وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح . وتقسم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنوياً والتي لا تغمرها المياه حتى في أكبر الفيضانات فنرى ربا صناعياً بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلاً . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أساساً في تقدير الخراج بالمشر . وكل الأحوال تعمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيد
ولكن هذا المحصول كان لا يستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراته
تتبع بدقة حايطة سواء زاد هذا الفيضان عن الحد
اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بقية .
وقد يتلاشى بالمرّة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى .
ويلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه
والأعيان في قطائعهم مقاييس يتبنون منها يوميا ارتفاعه
وانخفاضه خصوصا في أسابيع التحريق . وكان يحمل الرسل
أنباه في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دوما
على علم بجمعى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته
في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من
معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على
الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون
دوما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يودى
بحسب متوسط الستين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط
قدر معين لايجدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط
للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول
بلغ النهاية في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة
والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شيء من الخراج
مها صغر . فتحتم دفع هذه الضريبة من محاصيل الإطيان
إما قعيا أو ذرة أو فولاً أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تنكس أكداً في المستودعات . والظاهر أن خصم
العشر ليس بالشئ الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن
أقصر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عاء . اه
ويستج ما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في
مصر في عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت النفاية في النظام
إلا أننا مع الأسف لم نصلنا تفاصيل ترتيبها . أما ما رويوه
لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض
فهى هى بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور
أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذى وزعه سيزوستريس على كل ساكن
من ساكني ديار مصر حسبما روى هيرودوت (والأقرب
إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن)
فكان الأورور على رأى ماسيرو وهو عبارة عن مربع طول كل
ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوى ٥٢٥ مليوناً
فيكون سطح الأورور ٢٥ ر ٢٧٥٩ مئراً مربعاً أى
١٨ سهماً ١٥ قيراطاً

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسيرو
فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه
(راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسى بمصر فى عهد
اللاجيدين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال في ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر الدهور
وتبدل الأحوال ولكن الذى يبق ثابتا على حاله ولم يتغير
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالة نفس هذه
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣
قللا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥)
أن كتابه حجر رشيد (عام ١٩٩ ق . م) تنبه بأن الحكومة
كانت تأخذ اربعا عن كل مساحة قدرها « أرور » من
الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من
خمس عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص
من ذلك أن الأراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ - مساحة الأرض المزروعة

٢ - المحصول

٣ - عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

في الزمن القديم كما هي الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوية من الغرب. فهي لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينها. أما الذي طرأ عليه التغير فهو السطح المزروع فعلا ، وقوة الإنتاج فيه . فكل هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحل تبعا للمناخ أو الإهمال في أمر انشاء النزع وميقاتها وبالتبعية أيضا للسكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هي ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان وجميع هذه المساحة - وهي بلا مرأه أخصب أراضي مصر - كانت مزروعة في الأزمان القديمة بل كان المزروع في تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغي ألا يخامرنا أقل شك في ذلك . وأنصح برهان عليه الأكرام الكثيرة في شمال الدلتا التي هي أطلال مدن كانت في المصور القارة منتشرة في تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا في الزمن السالف من الأرض المعدة للزراع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها في مقدمة المناطق التي نزع عنها أهلها . فوجود هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة وإلا ما استطاع ديار أن يقطنها ولكانت كما هي الآن غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والحالي الآن من الزرع والضرع كان إذن في المصور الماضية مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفي بمجاهات عدد

كبير من السكان

ومما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن يوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح في حيز الاستطاعة القيام برعها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقتلهم يعجزون عن تهيئة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان في تلك الأزمان كان أكثر منهم في عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تزرع في الأيام الحالية فلا ظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان بضم ٣٨٤/٣٠٠ فدان إلى ال ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التي لا يدخل منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الافسدة التي كانت تزرع في الازمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الاراضى الصالحة للزراعة في القطر المصرى فهي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان يحذف منها مسطح

البحيرات الآتية:

بحيرة مريوط	٩٠/٠٠٠	فدان
» أبي قير	٣٥/٠٠٠	»
» أذكو	٣٥/٠٠٠	»
» البرلس	١٤٠/٠٠٠	»
» المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	»
		<hr/>
المجملة	٧٠٠/٠٠٠	فدان

وهذه البحيرات كلها في شمال الدلتا وكانت على عمر العصور والدهور بحيرات. فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسرايرون (المجلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحيرتنا أبي قير وأذكر وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجزء الثاني الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عميقة القاع وتوجد في وسطها معبد (ابلون) Appollon في جزيرة قرب مدينة بونو (ابتوا الحالية) . وبحيرة المنزلة قص لنا عنها اسرايرون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبي فرعي النيل المندهري والثانتي . ثم ذكر في (الفقرة ٢١) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستنقعات بين مصبي الفرعين الثانتي والبلوزي

لجميع هذه الأوصاف تطبق الآن على القسم الشمالى

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نخسف مسطح هذه البحيرات وهو ٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراعة وهي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد ٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني - إن الشرطين الأساسيين اللازمين لانجاح الزراعة وعدم ضياع ما يندل فيها من الجهود سدى هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بها من السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين ذلك فيما بعد . ومن الألفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين وهذا القدر كان ضروريا لأعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبهرن عليه بالحاصلات الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الخنطة كانت تأتي بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال ايمان مرسلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢ الفصل ١٥) وقد زار القطر قبيل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا
زرعت الأرض زرا جيدا أن تأتي البذرة الواحدة
بسبعين مثلها يعني أن الفدان يفل على هذا خمسة
وثلاثين إردبا

وقال ابن عثمان في كتابه (قوانين النواوين ص ٢٩):

كانت قطعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٩٧ هـ (١١٧٧ م)
عن كل فدان واحد ثلاثة أرداب . ولما أصبحت الديار المصرية في
سنة اثنتين وسبعين وخمسة (١١٧٩ م) تقرر الخراج اردبين
ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إردبين الى خمسة الى
عشرة الى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع
وبيات الى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح في القمح
وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . هـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرداب
مع مراعاة أن سطح الفدان في ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا
مربعا . ويتحويلة إلى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا
المتوسط يهبط إلى سبعة أرداب وكيلا . وهذا المحصول
المتوسط الذى لايمكن الحصول عليه في هذه الأيام كانت
تنتجه الأرض في عصر كانت فيه مصر منحدرية في سلم
المبسط باعتراف مؤلفي العرب أنفسهم . وهناك ماقله
القاضي أبو الحسن الخزومي حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعتى بالتدقيق فى عصر ابن ممانى ، فى كتابه
(المنهاج فى الخراج) ونقل عنه المقرئى فى
منطوطه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس
وبين آخر ما يشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان
عامراً كله فى محلول ومعقود إلى مابعد الخمسين وثلاثمائة
من سنة الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اه
وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق
بانها نعتى اقليم شمال الدلتا برمتها

وهاك ما ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور
ص ٢٥) قيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية
وخرب غالب قراها وانقطعت قراها واستمرت إلى الآن فى
كل سنة يتلشى أمرها إلى الحراب . اه

ويشج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا
بين عصر الفراعنة وعصر ابن ممانى الذى كان فيه الفدان
متوسط غلته سبعة أرباب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة
من عصر ابن ممانى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

البيانات بأن الفرق في الحصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أرداب في عصر الفراعنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولا شاذاً لم نعهد مثله ذكره المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠١ قال:

ولما كان في سنة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انصر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التي يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجيباً رى الفدان منها أحداً وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات. اهـ وهذا الإردب الذي يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحالي . ويكون محصول الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا $\frac{1}{4}$ ١٠٦ من الأرداب بمكيالنا ومحصول الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع $\frac{1}{4}$ ٧٥ من الأرداب . ويظهر أن هذا المحصول غارق جداً للمادة حتى انى لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضي التي كانت مزروعة حتى نعين ضريبة العشر . غير أن هناك أمراً وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يتم نضجها في أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الأنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر
المدينة في عصر البيزنطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعه الامبراطور انتاس Anastase
لم يزل باقيا معمولاً به فى القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام
دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط (قانون جوستينيان
١٠ ، ١٦ ، ١٣) . فيدفع أول قسط فى أوائل يناير
والثانى فى أوائل مايو والثالث فى أوائل سبتمبر . وكان هذا
النظام معمولاً به فى مصر بإحكام ودقة دون أن تراعى فيه
العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتمييز دفع الأقساط فى
الآجال التى ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبار إلى وقت جني
المحاصيل فى مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة
كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأى أن المساحة
التي كانت تزرع حبواً فى الشتاء من هذه الكمية هى أربعة ملايين
من الأفدنة أى بزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قمحا
وشعيراً وبزرع الباقي برسياً أو أى مادة أخرى لتغذية المواشى .
أما القول لما كان يزرع منه شوم . والشاهد على ذلك ما رواه
هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع القبول قط فى سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نبتا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه
لأنهم يعتبرونه نجسا . اه

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثانى الفقرة ٧٧ إذ قال :
إن المصريين كانوا يقتاتون من الحنجر المصنوع من
الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cylestis) . اه

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة
الانتشار غير أنها لم تبلغ في انتشارها الدرجة التى بلغت فى
عهدنا هذا . والسبب فى ذلك هو عدم وجود آلات رافضة
قوية فى الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا
فى زمن التحاريق . ومن ثم كانت من الضرورى إيجاد
الآلات الرافضة لريه . وكانت هذه الآلات فى ذلك العهد
الساقية والشادوف المستعملين فى وقتنا الحاضر . وكانت زراعة
هذا الصنف محصورة فى ضفاف النهر وحواف الترع التى
كانت كثيرة فى ذلك الوقت كما روى هيرودوت فى الكتاب
الثانى الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيوسثريس الى مصر من البلاد التى
غزاها عاقب أعياه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم
معه فى بحر الأحجار التى نقلت الى معبد فولكان . وبعد
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المنبثة فى

نواحي القطر والباقي إلى الآن . وهذا العمل الذي قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيول والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا في كل وجهة منه فأُست مصر مع كونها مستوية السطح لا خيل لديها ولا عجل والسبب في ذلك كثرة عدد ترعها ومساقها وتعارفهما . وإليك السبب الذي من أجله قرر الملك تقطيع أوصال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن في داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الانواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشئ كثير من الترع والمساق فكانت عاتقا في سبل المواصلات بين النواحي . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التي كانت تزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تخرج المقدار الكافي لصنع خبز الأهالي الذي ذكره هيرودوت . وأما محصوله فن المسلم به في مصر على وجه العموم أن الفدان الذي يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه قس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الإحصاء بوزارة الزراعة .

وبما أننا سلمنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أرداب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥ إردبا. وضرب مليون الفدان في ١٥ يتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأيي وجود زراعة الارز في ذلك العهد حتما وهذا الرأي وإن اختلف فيه بعض المؤرخين فاني أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة أن ما يتجه الفدان الواحد في زمننا هذا تسعة أرداب باعتبار الارذب ١٢ كيلة

فاذا سلطنا بأن الفدان كان لا يتج في العهد الماضي سوى عشرة أرداب وضربنا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠ فدان المساحة التي رأينا تقدرها لهذه الزراعة نتج لنا محصول قدره ٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠ إردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر كما يأتي:—

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضانات الذي يتجاوز الحدود والفيضانات الذي يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغي اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وما يدل على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه
الرواية الآتية :

نقل على مبارك باشا عن المسعودي في كتابه (الخطط
التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

إن عمرو بن العاص بنى مقياسا بجلوان . وسبب
بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر . اتصل إلى علم أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند وقوف
النيل عن الحد الذي في مقياس لهم وإن الاستعمار بدعوم
إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بنير قحط
فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح
الحال فأجابه عمرو أني وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقحط
أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذي يروى منه سائرهما حتى
يفضل عن حاجتهم ويسقى عندهم قوت ستة أخرى ستة
عشر ذراعا والنهايتان المخوفتان في الزيادة والنقصان وهما
الظلم والاستبحار اثنا عشر ذراعا في النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حيا به في حالة الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليونا وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة الاراضى التى تنتج هذه المحاصيل. قلا عن تقدير وزارة الزراعة في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالارادب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلي	١١٩/٣٣٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث — يمكن تعيين عدد سكان مصر قديما

عبر طرق أربع هي :

- (أ) - عدد الأفدنة المزروعة
(ب) - د البلاد الآهلة
(ج) - د الانفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر.
(د) - ما يسهلكه أهل مصر من الغلال

١- لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٥/٦١٥/٧٠٠ وعدد السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة أى باشتراك رجلين وربيع رجل فى الفدان الواحد تقريباً . غير أن عدد السكان فى الأزمان الغابرة كان يفوق بلا ريب عددهم فى زماننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد فى الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان فى الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضاً دليلاً آخران على زيادة كثافة السكان فى تلك الأزمان وهما إنتاج القطن واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أصبنا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد فى ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر فى ذلك العهد

ب- إن عدد البلاد الذى أوردته قدماء المؤرخين تغير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك مقاله هؤلاء
المؤرخون :

روى هيرودوت في الكتاب الثانى الفقرة ١٧٧ أنه فى سنة
حكم حمسيس كان بمصر عشرون ألف بلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره حافل
لأسيا ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال
التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها فى زمن
سابق لمصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا
بجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي
تنقل بهذه الكيفية لا تخطو من المغالاة

وقال ديودور فى الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر فى العهد القديم كثيرة السكان ، وهى من
هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المروفة فى
ذلك العهد ، ولا يظهر حتى فى أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم
الآخرى من جهة كثرة السكان فى الأزمان الحالية كان
يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلدا كثيرا من البلدان
الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع فى
السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدفترخانه) . وفى عهد بطليموس
لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد
الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . وبمجموع عدد السكان كان

يلغ في المصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أمانا هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشتغلت في ذلك وتركوا لذريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اهـ

وهذا القول أيضا ينبغي العقل بل أبعد احتمالا . القول الذي ذكره هيرودوت لا سببا فيما يختص بالثلاثين ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر ديودور يكون في كل بلد ٢٢٢ نسمة وهو عدد قليل جدا

وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهي وإن كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة . أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة سكان مصر في عصره فيظهر لي أنه قليل جدا خصوصا إذا قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا الليث بن سعد قال لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحيى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بمقد وتشمير وثلاثة أشهر بأسفل.
الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم
يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمائة جمجمة من
الرجال الذين يفرض عليهم الجزية. ١ هـ

وابن رفاعه هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه
سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدمشق. وكان قد تولى
عمل هذا التعداد حوالي سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى في القرن الأول
للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة
إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد في أصغر
ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فإذا
جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية في كل قرية ستائة
نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . وإذا فرضنا أن هذا العدد
هو تلك سكان كل قرية كما سنبين ذلك في الطريقة (ج)
يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا
العدد في ١٠/٠٠٠ عدد القبرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة
وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الأتقى المفروض عليهم الجزية
وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا في
القسم الخاص بالإيرادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا
على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن تجاوزت أعمارهم خمس
عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفيين منها

وفي الإحصاء الذي عمل بمصر في سنة ١٩١٧ م كانت
عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين
سنة ٢١٠/٤٣٥/٣ ، وبمجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة .
أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث
والربع . ولما كان الإحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى
لفرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه
الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد
أدخل فى عداد دافعيها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة
سنة أو تزيد على الستين . واتى بناء على ذلك لان تكون مغالين
إذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم
ثلث سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان
ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الإحصاء الأخير
لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقتناع نذكر هنا ما رواه ابن عبد الحكم فى كتابه
ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لميعة عن يزيد
ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو
ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من
القطب من راقى الحلم الى ما فوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم
بثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الحبوب التي تلام كل شخص من
السكان هي كما ذكرنا آنفاً إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك
كما يأتي :

محصول القطن من الغلال ٥٢٤ / ٣٣٢ / ٢٩ اردبا

يستبعد منه الصادر هو ٤٧٨ / ٣٩٣

فيكون الباقي ٢٦ / ٢٥٤ / ١٦١

يضاف الى ذلك الكمية
الواردة من الخارج من
حب ودقيق محول إلى
أرادب بعد استبعاد المعاد
تصديره

١ / ٤٨١ / ٥٢٠

فيكون المجموع ٣٧ / ٧٣٥ / ٦٨١ إردبا صافي محصول القطن

وبما أن عدد سكان مصر حسب الإحصاء الأخير هو
١٢ / ٧١٨ / ٢٥٥ فيضرب هذا في ٣ (ازدبين) ما يستهلكه
الشخص الواحد في السنة من الحبوب يكون الناتج ٢٥ / ٤٣٦ / ٥١٠
أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩ ٢ إردبا . وهذه الزيادة استهلكتها المواشي حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عدد السكان . ما بين عام ١٩١٧ م الذي عمل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذي اتخذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الأنفس في هذه المدة بـ ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى مما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لا تقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الأنفس لا ينقص عن مائة عشر مليون نسمة غير ماتستهلك المواشي . وما يدخر للسنتين المجدة ، إذ أننا نعرف أن هذا كان جاريا في الأزمنة القديمة لعدم التعويل على ما يرد من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره في دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصل حتى عصر حكم العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذي تكلم الآن بسنده . والدليل على ذلك ما رواه المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه في عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أرباب من القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أي الاررب بستة قروش

ينبأ يقول ابن اياس في كتابه (نطق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه في سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) في دولة الخليفة المستنصر بالله الفاطمي بيع إردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هنالك صادرات وواردات
تذكر لكان الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في
الحالة الثانية.

ويؤخذ مما سبق لإيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول
الذى قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية
عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ما ذكر فيها بأن:

أولاً - أن مساحة الأرض التى كانت مزدروعة في
حد الفراعة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل
تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها .
ودليلنا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون
ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها
ويمكن أعمار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون
نسمة . بل لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب
أنه كان عشرين مليون نسمة . والذي يرجح لدينا كفة
هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة
للذئان أقنا عليها الدليل في الموضعين السابقين

ولقد أفضى بحث بح . بالوش في مؤلفه (سكان

العالم اليوناني ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف
بلد التي ذكرها دiodور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف
قطر ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر
تقدير في عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أي أن لكل
مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا .

أما من جهة عدد البلاد فتح نشاط طر « بالوش »
في ذلك رأيه ونواقضه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا
نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠
ففيه تناسق مع العدد الذي وجد دوما في القطر

وأما عدد السكان فتح وهو فيه على طرفي
تقيض . وعلاوة على الأدلة التي قدمناها فيما سلف لتقدير
سكان مصر في العصر الفرعوني نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية في مصر يتجه من
الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت
أجود فلي هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا
جميعه ومزروعا في قديم الزمان على خلاف ما هو عليه
الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضي مصر ، وبذلك
يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

وبما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان في إقليم
خصب لا يدفع من يزدون فيه إلى تركه والرحيل
إلى منطقة أخرى أقبل منه خصباً إلا إذا زاد

عديم عن القدر اللازم وتعلمت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا يزحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشراك $٢ \frac{١}{٤}$ من السكان فى كل فدان مزروع أو ببارة أخرى باشراك كل ٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٣٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديرات الأخرى هى مديرية المنوفية . فيها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو ببارة أخرى كل ٧١٤ تقسا فى كيلو متر واحد مربع

والآن يوجد — كما سبق ذكر ذلك — مناطق مأهولة بسكان يقل عديم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عديم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعيم أنها هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى وزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزعمونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو المرب فى عصرهم الذى وصفوه لنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أبد ذلك إيمان مارسلان الذي يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذي سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثيلا أو مايقرب منها في أيامنا هذه . وما يبرهن على أن قوة الإنتاج كانت في الزمن الغابر أعظم مما هي عليه الآن ، استطاعة القطر أن يميز ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم في وقتنا الحاضر فلا ينبغي أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة في الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأيدي العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فنقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال . فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع وبمير سكانا لا يقلون في كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار في وقتنا الحاضر في مديرتي جرجا وقتنا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الإحصاء الأخير الذي عمل في سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الأشخاص الذين يشتركون في فقدان الواحد فيها هو $2\frac{1}{4}$ أو بعبارة أخرى : أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك $2\frac{1}{4}$ من

الاشخاص في فدان أو ٥٣٥ نفسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه في مديرية المتوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وإن جميع اطيان هذه المديرية بزرع صيفا وشتاء وبروى ربا متكررا وهي تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتفقدنا حتى متوسط هاتين المديريتين والسته ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت منهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ تلك السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذي عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربي ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين يجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان
عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون
نسبة

وخير ما نستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن الخزومى من
أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية نزع الاسكندرية كانت
تلكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) . غير أنه فى
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان
القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهذه
الناحية هى بالدقة إقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .
أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا
كبيرا وقل عددهم فى المناطق الجيدة التربة ترك أولئك
الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيها أقل جودة أطيانهم
ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونفتح هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى آتى فى نهاية
العصر البيزنطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل
يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون
عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحتها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن تقدّر قيمة الخراج في عهد الفراعنة . فإذا روعي أنه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الحبوب وأن ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررا وجسوده فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) يمكننا أن نقول أن الخراج في عهد الفراعنة كان لا يفرض إلا على الحبوب أيضا

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبا روى ماسبيرو ولبروزو ٦ ملايين إردب . ويضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الإردب يكون الناتج ٢٠٠٠/١٠٠ ج ٢ م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الآنسة هارتمان ^{Mlle} Hartmann في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة (٦١ - ٥٩) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فوراً عن ضريبة الخراج

ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج في ذلك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ / ويضرب ٢٠٠٠/١٢ في إردب في ٣٥ قرشا ثمن الإردب تكون جملة الخراج السنوي لهذا العهد ٢٠٠٠/٤ ج ٤ م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا في هذا القسم منهجه

في قسم الإيرادات ودوتوا لمبالغه أرقامها إلى الخيال
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف
ألف دينار (٥٩/٠٠٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال أبو صالح الأرميني في تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد
عمارها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وسبعمائة ألف دينار
(١٤/٧٦٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (الخطط
المقريزية ج ١ ص ٧٥) :

كانت منقوس قسم خراج البلاد أرباطا فريج للبلد
خاصة يعمل فيه مايريد ، وريج ينفق في مصالح الأرض
وما تحتاج إليه من عمل الجسور وخفر الخللج وتقوية أهلها
على العمارة . وريج يدفع لحادثة تحدث أو نازلة تنزل .
وريج للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة
آلاف ألف دينار (١٠٠/٨٠٠/٠٠٠ ج. م.) وقسمها على مائة وثلاث
كور بعبدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من
مثاقيلنا الاسلامية . وهي اليوم خمس وممانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة. والصعيد أربعون كورة. وفي كل كورة كاهن يديرها وصاحب حرب. ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه أيضا كما جاء في كتاب بدائع الزهور لابن أبياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في كل سنة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٤٣/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٥٨/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) فأحب أن يتمه مائة ألف ألف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج. م.) فأمر بوجوه العمارات وإصلاح جسور البلد وزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه. ١٠ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :
أما خراج مصر قديما فقليل : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبي خراجها بمائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٦٠/٠١٨/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضافي التي ذكروها عن الخراج. فهي أيضا أقرب إلى الخيال بلاريب . واليك ما ذكره هؤلاء بهنا
الصدر :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نفق الأزهار لابن
إياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف ألف ومائتين ألف ألف فدان وانه لا يتم
خراجها حتى يكون فيها أربع مائة ألف وثمانون ألف حرث يلزمون العمل
دائما . فاذا أقيم بها ما ذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها . ١٠

وهذا النص لم نثر عليه فى أى كتاب من كتب
المسعودى التى نشرت

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :
كانت مساحة أراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غير
البور . ١٠

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا
العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج فدان
جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
١٠/٢/١٠٠/٠٠٠	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٣٥
٢٠/٤/٢٠٠/٠٠٠	»	٧٠

الحراج	المساحة المزروعة	توسط غراج قندان
جنيات مصرية	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراغة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٩/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمي		
يوسف بن يعقوب	١٤/٧٩/٠٠٠	—
ابن وصيف شاه		
مقاسوس	٦١/٨٠/٠٠٠	—
فرعون موسى	٤٣/٧٠/٠٠٠	—
المقرزي		
الريان بن الوليد	٥٨/٧٠/٠٠٠	—
د د د	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	—
أبو المحسن		
كيقاسوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠	—
المسعودي	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	—	—

(ملاحظة) بعد ما تمنا هذا الكتاب كتب مسير رافعي مدير المصنف اليوناني بالاسكندرية وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الأستاذ بلرخ ليستعلم منه عما إذا كانت آثاره في تقدير سكان مصر قديما مازالت الآثار التي جعلها بها في مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م وقد أخرج مسير رافعي مع المسرة أن تلك المؤلفات ثابتة رد عليه بأن استكشافات أوراق البردي اليونانية الرومانية تنحصر إلى الألفاظ بأن عدد سكان مصر كان أوفر بما أخذ عن كتب الأهل وهو العدد المعول عليه إلى الآن وما هو الأستاذ بلرخ قد أظهر في الباب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يميل إلى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والوفد ولكن يتبع السكان ٧ ملايين تقريبا في مصر البطالية) والآن يرى الأستاذ بلرخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتحويل على جميع الآلة التي في أوراق البردي مع عدم إغفال حاصلات الجيوب

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق م إلى ٣٠ ق م

لم يذكر قنماء المؤرخين أى رقم تقف منه على مقدار
الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبدل الجهد للوقوف عليه
بالاستنتاج مما رووه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر
قيل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن
الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو
أكبرها كان للكهنة وكان إراده يدفع ثمنا للذبايح التى تقدم
قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للشاى وكان
الملك ينفق من إراده فى الحروب وما يلزم لحفظ أبية بلاطه
وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين
يمتازون عن غيرهم بمعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن
يتجهى إلى إرهاب الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم
الثالث كان يملكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم
الامتياز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء
يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ١ هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضي الخصة التي في حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بإيجار زهيد وكانوا في سائر الأزمان يستعملون في فلاحيتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضي لم يسر على وتيرة واحدة في كل من عهدى الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأتبان توزع على الاهالى في العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها في العصر الثانى تنحصر كما ذكر دبودور في ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الحراج في هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التي كانت متبعة في عصر الفراعنة . إذ ينسبنا يقول هيرودوت إن أراضي الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه في عصر الفراعنة يقول لمبروزو في الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التي على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) - أى في أواسط عهد البطالسة - تنبئ بأن الحكومة كانت تجبي إرتبا واحدا عن كل أروور من أراضي الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سها . أو ببساطة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لثرا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بمشرة أرداد

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة $\frac{3}{5}$ تقريبا

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض حقتها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لا يهرب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لا ينفقون من ريعه إلا في حوائجهم التي كانت قليلة ، وأن طبقي الكهنة ورجال الحرب كاتبا وتفقيان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وهذه الطريقة لم يكن الملوك في حاجة إلى دخل جسم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفي جملتها الخراج أقل كثيرا في عصر البطالسة منها في العصور الأخرى

وبما أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة في مصر في عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدنة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبى أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون أردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوى عشرة أردب ومتى تقرر ذلك ينبى لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دودور وكانت حينها أكثر من الثلث ولتقدرها نحن بـ $٢٥٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠$ فدان وتقدر محصولها بـ $٢٥٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠$ أردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لا تطرق إليها الثلث كما سبق الايضاح وهذه القيمة هي ٣% . وعلى هذا تكون جملة خراج الـ ٢٥ مليون أردب بواقع ٣% هي $٧٥٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠$ أردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يتج ٢٦٢ / ٥٠٠ ج م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلا نزاع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أي $٢٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠$ فدان وتقدر محصولها بـ $٢٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠$ أردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولا مرأى معنى
من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت
بالضرورة أقل مقداراً من الحصة الأولى كانت مكونة من
بقي المساحة أي من $١/٥٠٠/٠٠٠$ فدان وكان محصولها
 $١٥/٠٠٠/٠٠٠$ لأردب . أما الخراج الذي كان مربوطاً عليها
فليس لدينا أي مستند نقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح
لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنة المشرف الذي خول
لهم المحصول على حصة تزيد في المساحة على حصة الملوك
جعلهم يدفعون $٣/١٠$ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان
يدفعه رجال الحرب ب $١٠/١٠٠/٠٠٠$ أي $١/٥٠٠/٠٠٠$ لأردب
وبضرب هذه الكمية في ٣٥ قرشاً ثمن الأردب الواحد
يصحكون الناتج $٥٢٥/٠٠٠$ ج.م وهو قيمة خراج هذه الحصة
السوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج في هذا العصر
 $٧٨٧/٥٠٠$ ج.م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط
عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصن ويكون متوسط
خراج الفدان الواحد فيها $١٩ \frac{٧}{١٠}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٧٠٠/٧٠٠ ج.م) . وعندئذ جمالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يسجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كانت يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأردتهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمدح على الادارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن ايرادات مصر في عهدا

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجمل وأرق كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقنعون بماتدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجائم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيا أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطنع بهيمة الفاتح والسيد الاجنبي ورى وراء ظهره مصلحة الاهالى ورقاهتهم . وكان قلبا يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل مايسطاع من المنافع

وأيد استرابون مسألة وفاة النيل وغمر مائه جميع الاراضى ، الامر الذى كان يسوغ جباية الخسراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بيرون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع الى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حيز الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها في عهد بيرون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على
اعظم محصول حتى أنه حدث في سنة من السنين أن الفيضان
لم يجاوز الثانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بحدوث مجاعة
وليس في ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للإدارة
الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب
مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تعديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر
لأن النظام السالف روعى في وضعه الحالة الطبيعية للإقليم في فصول السنة
مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حين
الامكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يمر ذلك
الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم
اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم
حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمتهم
المحسوبة وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين
والفلاحة

ومجاوزة حد السلطة هذه كانت تمديدا على القانون ولم
تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلى أنه لم يحدث أى تغيير من
الوجهة الإدارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغير كل في ملكية الاراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالة وامتلك جميع أراضهم . ومن ثم يشك المرء في أن طبقة الكهنة قد نالت في عصره نفس المراعاة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وما حصل بأرض هاتين الطبقتين فغامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فأن ماركاردت روى عنه في كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) ما يأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لغاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان في عهد البطالة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني في عصر الرومان كان أكبر منه في عصر البطالة وأنه كان يستنزل من أصل الجزية كما كان الحال في هذا العصر . وكذلك كان الشأن في باقى المستحقات العينية بمصر في زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشافة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا في هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الري الذى كان معمولاً به في هذا الحين هو ذلك الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرابون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعاً يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغي أن نكون واقعين من أن المساحة التى كانت تنمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنها في عصر الفراعنة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا وضع الاسترشاد بما جنى في عصر العرب الذى كان بلازراع أقل عمراناً وازدهاراً من عصر الرومان نقدر أن القطر كان في حالة تمكنه من أن يدفع بلا عنه خراجاً قدره ٤٠٠٠/٥٠٠ ج.م عن سطح قدره ستة ملايين من الأقدنة أى بواقع ٧٥ قرشاً عن الفدان الواحد

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م

لا يوجد لدينا أى دليل نسترشد به بطريقة عامة في معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطاً عليها في هذا العهد .

فيكفي أن نقنع ببعض معلومات جزئية في هذا الشأن :
تقول الآنسة روبارد في كتاب (إدارة مصر المدنية
في عصر البيزنطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذي كان يجبي تقسدا من الولاية لم
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التي بنى عليها هي مقدار
صلاحية الأرض ودرجات خصبها ، والدليل على ما تقدم عريضة
الشكوى التي قدمها سكان افروديتو إلى أمير طيبايد (١) . فقد قالوا
فيها إن تربة قرنتهم رملية قليلة الخصب والخراج المربوط
عليها مساو للخراج المفروض على باقي أراضي المنطقة أى بواقع
قيراطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قيراط
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذي ربط عليها وضعه
مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على
سائر أراضي الولاية

وتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متساوية
حسب خصب التربة أن صار في حيز الإمكان تخفيض خراج
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان
مضى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية
لا يبق لأجل تعيين الخراج الذي يفرض على كل قرية إلا
تقدير مساحة أراضيها

(١) طيبايد اسم اعطى مصر في ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة في توزيع الخراج على التواشى عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت ببقعا يابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على عمولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذى كان آخذا في الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلصا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستنيان نظام الخراج توسع فيه وأدجه في مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بهذا نقل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الاتاج ليعضوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون بمثلهم هذا حقوقهم في جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين في تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المروكة كانت الحكومة تموض هؤلاء بعض التمويض بمنحهم الأراضى الخصة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اهـ

وقالت المؤلفة أيضا في الصفحة ١٧٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الاضطراب استعدادا لتوزيع
الخراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون
ديوكليتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت
مراعاة حسب الاراضى المربوط عليها الخراج إلى
القرن السادس . بقي مدينة انطاكيوبوليس مثلا
قسمت الاطيان بحسب حالتها إلى أرض ممددة للزراعة
وجور ومستقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل
أرور من هذه الأقسام . ففرض على الأرور من الأرض المعدة
للزراعة $\frac{1}{4}$ من الأراتب . وعلى الأرور من الجُرُر
 $\frac{1}{4}$ من الأراتب . ومن المستقعات $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من
الارتب . ومن البساتين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ من الارتب (راجع ورقة
بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص مما سبق إيضاحه أن ضريبة الخراج كانت
نجحي كما كان الحال في كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افروديتو (كوم اشقاو من قرى مديرية
جرجا مركز طهطا) التي يتظلم سكانها من ربط
قيراطين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطا و ١٨ سهما)
من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا)
فكان معدن تربتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العالم

الأطيان القطر

وأما ناحية انطايا بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أرور من أراضي الزراعة ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع خمس كيلات عن الفدان الواحد بوجه التقريب . فإذا فرضنا أن ثمن الارdeb ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضي هاتين الناحيتين الواقعة كلتاهما على تقصوم الأخرى لم تكن معدودة من الأراضي التي بلغت من الجودة مبلغا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهالى الناحية الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد في أيامنا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن الفدان الواحد في ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا . وبضرب هذا المتوسط في $٦/٠٠٠/٠٠٠$ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون الناتج $١/٨٠٠/٠٠٠$ ج. م وهو جملة الخراج في هذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٨٢٠ (٢٦٤١ م) الى ٨٩٢ (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما فتحت البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد وتوظيف الخراج عليها

أما إذا قصها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها
احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معروفة ما إذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبنيًا على عهد وشروط .
وتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد . فبعضهم يميل إلى الرأي الأول وبعضهم يتصر للثاني . على أننا نعتزف بأنه يوجد ما يدعو للانتصار لرأي كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن نفسه بالقوة ، ثم رجح وسلم بعد أبرم بين الموقوس وعبرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد ألزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٧٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سغا والحيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل ولبيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأي الثاني فينبونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلتفیه المقاومة فيها بعد ، وقد فقد الشرط الاساسى فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فאלكل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منهما لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن الرأي الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتح مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتح مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبيد الله بن المغيرة بن
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إنا لما
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأقسمها . قال الزبير :
والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر . قال عمرو :
والله لأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمرو
أمرها حتى يفرو منها حبيل الحبلة^(١) . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى
ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا
إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك
في حديثه وإن الزبير صولج على شيء أرضى به . حدثنا عبد
الملك بن مسلة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد
الرحمن بن زياد بن أنس قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنس منهم أبي محمد ثنا عن أبيه وكان ممن شهد
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن
أنس قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن لهيعة عن
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما قسم مصر أرادوا قسمها . فكتبوا إليه
(أي إلى عمر رضي الله عنه) فقال : لا حتى يفرو منها حبيل الحبلة . يزيد حتى يفرو منها
ولاد الأكلاد ويكون طام في الناس وهولاب إلى يكفر المسلمون فيها بانزاعه

ابن مسلة حدثنا ابن لهيعة عن أبي قنان أيوب بن أبي العاليلة
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلة عن ابن وهب عن داود
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قدمت مقعدى هذا وما
لأحد من قبلي مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطاكس
فإن لم صدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة في حديثه
إن شئت قلت وإن شئت خست وإن شئت بعت . حدثنا
عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد
الله الفهري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن
العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب
حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .
حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان
تايوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد
من طاعه فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن
ابن شريح فلا أدري عن زيد حدث أم شيء قاله . فمن
أسلم منهم فأمته ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلة قالوا حدثنا ابن لهيعة
عن عبد الملك بن جندة كاتب حيان بن شريح من أهل
مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد
العزيز يسأله أن يجعل جزيرة موق القبيط على أحياتهم فسال

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ما سمعت لهم بعهد ولا عقد
وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد . فكتب عمر الى حيان بن
سريح أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت
بهي بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلمة بن عبد
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف
به فسخر رجلا من القبط فكلّم في ذلك فقال انما هم بمنزلة
العبيد لأن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن
هزيمة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد
العزير الى حيان بن سريح أن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
عبد الرحمن بن سريج عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب
حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب اليه عمر خذها
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفى لهم به .
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا
ابن هزيمة عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز
الى حيان بن سريح أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا
عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال
لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لمعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب إليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه إلى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فإن ولاءه للمسلمين. حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بمهد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحلمهم على ذلك فضى ذلك فيهم إلى اليوم. اهـ وجاء عن الرأي الثاني بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مائنه:

(ذكر من قال إن مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع إلى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن هني أن عمرا لما فتح الإسكندرية بقي من الأسارى بها من بلغ الخراج وأصحي يومئذ سبائة ألف سوى النساء والصبيان. فاختلف الناس على عمرو في قسمهم. فكان أكثر المسلمين يريدون قسما فقال عمرو: لأقدر على قسما حتى أكتب إلى أمير المؤمنين. فكتب إليه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسما. فكتب إليه عمر: لا تقسمها وذرم يكون خراجهم فينا

للسلمين وقوة لهم على جهاد عدوم. فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج. فكانت مصر كلها صلحا بقرينة دينارين دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزيرة رأسه أكثر من دينارين. إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع إلا الاسكندرية. فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم. لأن الاسكندرية فتحت عنوة بنير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة. حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال: كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة. حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل من أدرك عمرو بن العاص قال: للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجنند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم. حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر فقال: هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر. قلت له فأن ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد. فقال: ما يبالى ألا يصل من قال أنه ليس لهم عهد. فقلت: فهل كان لهم كتاب؟ فقال: نعم. كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد، وكتاب عند بحس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينا بن علي كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فسلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نسائهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسائهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وأنا شاهد لم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواله ومن كان عنده : انظر الى ارض تمجك فاختط فيها وأبى . قال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاعتهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورأهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبار
الجند قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى وردان أن زد على
كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان إلى معاوية كيف يزيد
عليهم وفي عهدهم أن لا يزيد عليهم شيء؟ فزول معاوية وردان.
ويقال إن معاوية إنما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفير أن
عتبة بن أبي سفيان وفد إلى معاوية في نفر من أهل مصر
وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحسب بن
زيد الدوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن
حتمل الماعري: حوت بحر يا أمير المؤمنين ووعلى بر. فقال
معاوية لعتبة: اسمع ما تقول فيك رعيك. فقال: صدقوا يا أمير
المؤمنين. حجيتني عن الخراج ولهم على حقوق وأكره أن
أجلس فأستل فلا أفعل فأجزل. فضم إليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد
ابن أبي حبيب عن عوف بن خطاب أنه قال: كان لقريبات
من مصر منهم أم دثين وبلبيب عهد، وأن عمرو بن الخطاب
رضي الله عنه لما سمع بذلك كتب إلى عمرو بن العاص يأمره
أن يغيرهم. فان دخلوا في الإسلام فذلك. وإن كرهوا فأردهم
إلى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد
ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح
عمرو بن العاص مصر صولج على جميع من فيها من الرجال

من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين دينارين. فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال: سمعت حيوة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الحمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية النخعي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر انت من كتمني كنزا عنده فقشرت عليه قتله، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأذكر وجحد لحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمونه يسأل عن أحد فقالوا لا إنما سمعناه يسأل عن راهب في الطور. فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خاتميه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب: أن ابعت اليّ بما عندك وختمه بخاتمه. فجاءه رسوله بقلعة شامية محتومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة. فأرسل عمرو الى الفسقية لحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذي تحنها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة. فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد. فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شققا أن يبنى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس. حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك. فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب وخالد بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قرىات ظهرت الروم على المسلمين سلططيس، ومصيل وبسريب . فانه كانت للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قرىات ذمة للمسلمين ، وضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يحملون فينا ولا عبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستتج من تلاوة ما تقدم أن عمر بن الخطاب أنى أن يجيب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر فى حكمه هذا الأسباب التى حلت على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقته الإشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ما تقتضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي :

أن فتح العرب لمصر تم في طورين :

الأول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع القوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع .

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع القوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فضل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع القوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط من راضق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا
عليه من أقام بالاسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها .
ومن أراد الخروج منها إلى أرض الروم خرج . وعلى أن
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب إلى ملك الروم
يعلمه ما فعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب
المقوقس إلى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويمجزه ويرد عليه ما فعل
ويقول في كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية إلى العرب
واختاروا مع علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب
وحالهم وضعفهم على ما قد رأيت . فمجزت عن قسالم
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال
القبط أذلاء ألا تقاثلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأكلة . فهاضمهم القتل ولا يكون لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما آتاه كتاب ملك الروم : والله انهم على قلتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعادل مائة رجل منا . وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل الرجل منهم وهو مستقل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا بلده ولا ولده ، و يرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا منا ، ويقولون انهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة في الدنيا ولا لذة إلا قدر بلغت العيش من الطعام واللباس . ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله إنى لأخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى لأعلم أنكم سارجعون غدا الى رأى وقولى وتتمنون أن لو كنتم أطمعتمونى . وذلك أنى قد طابت ورأيت وعرفت ما لم يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . وينكم أما يرضى أحدكم أن يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له : إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة الروم أن لا ترضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاقبتك عليه ، وإنما سلطاني على نفسي ومن أطلعني . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون لك على الصلح الذي صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم . فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطني ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط وأدخلني معهم وأزمني ما لزمهم وقد اجتمعت كلتي وكلهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تعلمهم فينا وعييدا فانهم أهل ذلك لأن نصحتهم فاستثنوني ونظرت لهم فانهموني . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنوني في أبي يحنس بالاسكندرية . فأنتم له عمرو بن العاص بذلك واجابه إلى ما طلب على أن يضموا له الجسرين جميعا وقيموا لهم الانزال والضياقة والاسواق والجسور ما بين القسطنطينية الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أحرارا كما جاء في الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ما تقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوهما . واستمروا في محاربة العرب حتى استولوا هؤلاء على الاسكندرية . وترتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو
أن يسده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابته الى طلبه . ثم
طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهاذنة .
وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتاً كلياً من تحصيل
الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشاً عن كل نفس .
وهذا كان الشرط الاساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضاً فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُططيس ومَصِيل ولبيب ظاهروا الروم
على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون
استحلوم وقالوا هؤلاء لنا فى مع الاسكندرية . اهـ
وهذا يدل على أن استحلهم كان لهذا السبب
الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب
على أن استحلها كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة
لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة أخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها
عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى
قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧)
عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قصة ما أفاء الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين اقتحموا كما تقسم خيمة السكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هذا الشيء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء . ولئن بقيت ليلفن الراعى بهنماء نصيه من هذا الشيء ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك نذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. فأذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أوجب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال. فاقسمه بين من حضر من المسلمين، وائرث الأرضين والأنهار لعلها يكون ذلك في أعطيات المسلمين. فأنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الاسلام قبل القتال. فن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الاسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الاسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وصدي إليك

قال أبو يوسف: وحدثني خير واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه الرأي فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قصة الأرضين التي آفاه الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بملوحها قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما رأى ، ما الأرض والملوح إلا "مما آفاه الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بمدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عصى أن يكون كلاً على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بملوحها ، وأرض الشام بملوحها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أنفق ما آفاه الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلقوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشراهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأنتى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعجكم إلا لأن
تشاركوا في أمانتي فيما حملت من أموركم . فإني واحد
كأحدكم وأتم اليوم تقرون بالحق . خالفني من خالفني
ووافقني من وافقني ، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأى .
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر
أريده ما أريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنى أظلمهم
حقوقهم . وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت
أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله أموالهم
وأرضهم وطورهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهله
وأخرجت الخنس فوجهه على وجه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت
أن أحبس الأرضين ببلوجها ، وأضع عليهم فيها الخسراج ،
وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للسلبين — المقاتلة ،
والدببة ، ولئن يأتى من بعدم . أرايتم هذه الثغور
لايد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام
كالهامة والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لايد لها من
أن تشحن بالجيوش وإدراار العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلاج ؟ فقالوا جميعا : الرأى
رأيك ، فتم ماقلت وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقون به رجع أهل الكفر

الى مدنيهم . فقال : قد بان لي الامر فن رجل له جزالة
وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على الملوغ مايمثلون ؟
فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعته الى أهم ذلك ،
فان له بصراً وعقلاً وتجربة . فأسرع إليه عمر فولاه مساحة
أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر
رضي الله تعالى عنه بمائة ألف ألف درهم . والدريم
يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن
المثقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت
قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من
المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقسم الشام
كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وانه كان أشد
الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال
عمر رضي الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين
لاشيء لهم . ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . قال : فرأى
المسلمون أن الطاعون الذي أصابهم بعمواس كان عن دعوة
عمر . قال : وتركهم عمر رضي الله عنه ذمة يؤدون الخراج
للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهري أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين

اقتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكنوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : أنى قد وجدت حجة - قال الله تعالى في كتابه : (وما أأفأ الله على رسوله منهم . فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في القرى كلها . ثم قال : (ما أأفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . فلما فيها بلغنا والله اعلم للانصار خاصة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه حامة لمن جاء من بعدهم .
فقد صار هذا الفء بين هؤلاء جميعا فكيف تقسمه هؤلاء
وندع من تظف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع
خراجه

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضى الله عنه
من الامتناع من قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه
الله ماكان فى كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له
فما صنع وفيه كانت الحيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من
جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين صوم النفع لجماعتهم .
لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس فى الاعطيات
والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى
الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت
من المقاومة والمرزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

المساحة المفروض عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسح
أرضها خمس مرات فى عصرهم وهى :

المرة الأولى على يد ابن رقاعة عامل الخراج
فى خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك حوالى سنة ٥٩٧ هـ
(٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثانية كانت على يد ابن الجباب في خلافة هشام بن عبد الملك حوالي سنة ٥١٠ - ٧٧٩ م (راجع كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعز باقة حوالي سنة ٥٢٣ - ٨٦٧ م (راجع كتاب النجوم الزاهرة لأبي المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين لاجين في سنة ٥٦٧ - ١٢٩٨ م (راجع كتاب بدائع الزهور لابن اياس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ - ١٣١٥ م (راجع خطط المقرئ ج ١ ص ٨٨ و ٨٧ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذي تمت في عهده

الفدان

إن وحدة المقاييس التي كانت مستعملة في مصر لقياس الأراضي عند ما فتحها العرب هي الارور. ولكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأثروا
به من عدم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن الناصر مساوية لمساحته
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين
عنها :

قال ابن عاتق في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصة تعرف
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالتجارى . ففى بلغ المسوح من
الأرض أربعائة قصة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندى في كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦)
تحت العنوان الآتى :

(أرض الزراعة)

قد اصطلاح أهلها على قياسها بقصة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فتسبب اليه . وطولها ستة أذرع بالهاشمي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالنجاشي كما ذكره ابن عمالي في « قوانين الدواوين » ، وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معرضات ظهرا لبطن على ما تقدم في الكلام على الأميال . وقد تقدر القصة بإصبعين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحري منها بقصة تعرف بالسندفاوة أطول من الحاكية بقليل نسبة الى بلد تسمى سنفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصة في التفسير يسير عنها بغدادان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصة في التفسير . اهـ

ولأجل تعيين ما تساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجيبة التي وضعها في الطريقة المثرية عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الاصبع المستعمل في ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠.٢٣ ر من المتر والاصبع المصري والعربي بـ ٠.١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠.٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فصلا . وضربه في أربعة أصابع وضرب الناتج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الامتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجيبة :

إن المقياس المتري المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفدان مقياس زراعي بمصر . وتوجد أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الآتي بيانه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طول يستعمل في قياس الأراضي . ووجدت القصبة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجيزة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الأراضي وعابرتها فكان طولها $\frac{2}{3}$ من الاذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ . من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٤ من الامتار ، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الامتار المربعة . وبضرب هذا المقدار في ٤٠ مايساويه الفدان من القصات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التي ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد علي

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٢٠٠ متر مربع أو $\frac{٣٣٣}{٤}$ قصبه مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وها هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانچان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ما ترجمته :

كانت القصبه القديمة طولها ٣٨٥ من الامتار
تخفضت الى ٣٦٤ من الامتار وأصبح الفدان الآن يساوي $\frac{٣٣٣}{٤}$ قصبه مربعة . اهـ

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{١}{٣}$ قصبه مربعة . والقيمة
المترية للقصبه ٣١٥ من الامتار . فتكون مساحة الفدان
٤٠٨٣ مترا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرتمين باشا في كتابه (الملكية
المقارية في مصر ص ١٢٢) :

إن محمد علي لما أمر بمسح الأراضي في سنة ١٨١٣ م
صدرت ارادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة .
فقدت مساحة الفدان بـ $\frac{١}{٣}$ قصبه مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حنين في كتابه (الاطيان
والضرائب من ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٧ قسبة
مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قسبة مربعة . وفي بعض البلاد
بمقدار ٣٧٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قسبة . فأراد المغفور له محمد علي باشا
تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت
بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض
مشاهير المهندسين وهم ليتان باشا وأدم باشا وبهجت باشا
وأزهرى أفندى وإبراهيم أفندى وهبى ومحمد بك عبد الرحمن
وقررت القسبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءاً من
مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت
اجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبار
الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلثين قسبة وثلث قسبة
مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح
من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قسبة وربيع قسبة
تقريباً في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت
الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان
بمقدار $٣٣٣\frac{1}{3}$ قسبة مربعة الا ان ذلك في الغالب كان
على متوسط الأقيسة المختلفة التى كانت متداولة وهو مايقرب
الى الحقيقة . لأن خمسة المعدلات المار ذكرها التى هى ٤٣٧
و ٤٠٠ و ٣٧٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، وقسمتها على

خمسة ينتج $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس
لسهولة الحساب وجمعه كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل
ألف قصبة ثلاثة أفدنة . وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه
القاعدة جميع الأراضي التي في بعض جهات لم تف مسطحاتها
من الأصل بهذا المعدل . فأمرت بالتعويل فيها على المقاسات
المثبتة في مستندات الملكية . أما تقدير طول القصة على
معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين ستيمترا فواضح في أمر
صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا إلى مدير القيوم
في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ ، بأنه لما طلبت جملة قصبات
من جهات مختلفة ، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ
متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ ستيمترا .
والظاهر في نفس الأمر أن القصة بمديرية جرجا كانت
بطول ٣٥٠ . وبمديرية النرية كانت بطول ٣٥٥ . وطبعا كانت
في جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى أن المتوسط بلغ ٣٥٥ .
وتأييد بأمر عال آخر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩١ على أن
ذات مقياس القصة قد أبطلت نظارة المالية استعماله في
أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمقتور في ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٩٨ ، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة
حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات . اهـ

فيرى بما تقدم أن مانجان وجرجس بك حسين
وان اتفاقا في أن عدد قصبات الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنها

اختلفا في طول القصة . فالأول جعله ٣٢٤ من الأمتار
والثاني ٣٥٥ من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا
أى شك فى صحة ما أبداه كل منهما

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان . وأما رواية
جرجس بك حنين فى غاية فى الدقة وليس هنالك مجال
للشك فى صحتها ، لاسيما أن المركز الذى كان
يشغله جرجس حنين بك فى وزارة المالية كان يخوله
أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها
فى هذا الموضوع

وقال جيرار Girard فى مذكرته من المقاييس
الزراعية عند قدماء المصريين فى (كتاب وصف مصر
المجلد الأول ص ٣٥٠) :

انه علاوة على القصة التى طولها ٣٨٥ من
الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد
قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولها
٣٢٥ من الأمتار وكانت تستعمل فى المعاملات التى كانت
بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه
وعلا لاشك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة .
فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات القدان
من ٤٠٠ إلى ٣٣٣ $\frac{1}{3}$ وقتما صدرت إرادته بمسح الأراضى

أبقى طول القصة المذكورة على حاله . وعلى ذلك تكون
مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال
علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب
المؤلفين الآخرين . وبما انه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا
الا أن ننظر بمسعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان
وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

مقدمة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هنا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى صدره فتح
عمر بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضي
مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن
عمر بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهالك ما رواه ابن
عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر
قطبها على جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعديلات اذا
عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وإن قل أهلها

وخربت 'نقصوا'. فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور. ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيندرون فيخرجون من الأرض فدانين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها عدد الضيافة للسليين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء فقسوا عليهم بقدر احتياهم. فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتياها. وقل ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المئزج. ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال. وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف. فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم. وكانت قسمهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك. وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويتين من شعير

إلا القرط فلم يكن عليه ضريبة . والريبة يومئذ ستة أمداد . اه
وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذى
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض
فاتها من فيه الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم
صالحوا على جزية يعطونها فإن أسلم منهم كان أرضه وداره
لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى يحيى بن سميد أن ماباع
القبط في جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذى عليهم من
عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز
لمن ابتاعه منهم غير مردود إليهم إن أيسروا . وما أكرها
من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي
عليهم . فلمعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بجزيتهم .
وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كرامها جائزا لمن تكارها
منهم . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن
الخطاب فقال : ضعوا الجزية عن أرضي . فقال عمر : لا إن

أرضك فصح عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس
ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة
فإن ذلك لا يشرى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت
أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان
أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة
فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للسلين ، لأن
أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للسلين ، ولأن
أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا
عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد
عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن
عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت
لكم السنن وتركتم على الواحصة . قال وأما جزيرة الأرض
فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر
الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين اقتحوها . فلو نزل
هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة
منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فإن وجد من
ذلك علما يشفي وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره
من المسلمين . اهـ

ويستج ما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو
ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قنح
(٣) ويات أو ٦ كيلات) و يبتين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجموع ذلك خمس ويلات أو عشر كيلات من
الجبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى
ثلاث ويلات ونصف ويلة أو سبع كيلات عن كل فدان
مساحته ٤٢٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا
فلم يفرض عليها خراج

ولأجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا
تقدير عدد الأفدنة التى كانت تزرع قمحا وشعيرا
لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض
عليهم عمرو الجزية كان $٦/٠٠٠/٠٠٠$ نفس . وأبنا أن هذا
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون
بمجموعهم $١٨/٠٠٠/٠٠٠$ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد نقل
عن يحيى بن ميمون الحضرمي في كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن $٨/٠٠٠/٠٠٠$ شخص فرضت
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان $٢٤/٠٠٠/٠٠٠$
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد
له من ٦ ملايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ ملايين
فدان تزرع قمحا وشعيرا . ويضرب هذا العدد في ٧ كيلات
خراج الفدان يكون الناتج $٢/٣٣٣/٣٣٣$ إردبا . ويضرب
هذا في ٣٥ قرشا ثمن الارديب يكون الناتج $١١٦/٦٦٦$ ج . م تقريبا
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد $١٣\frac{1}{4}$ من القروش

وقال اليعقوبى في تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر
أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨٠٠/٤٠٠/٠٠٠ ج.م.)
من خراج رؤوسهم لكل رأس ديناراً . وخراج غلاتهم
من كل مائة إردب أردبين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة في هذا العصر
بسته ملايين من الأفدنة فليس يوجد ما لا يجعلنا نعتقد
بأن المحصول كان كما في عصر الفراعنة ستين مليون إردب
حتى يمكن بذلك تمويه عدد السكان الجسم في ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودي كما جاء في كتاب (الخطط
التوفيقية لعل مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقد سبق
ذكر ذلك — أن عمرو بن العاص بنى مقياساً بحلوان .
وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند
وقوف النيل عن الحد الذي في مقياس لهم ، وإن الاستشعار
يدعهم الى الاحتكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعد الاسعار
بغير قسط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص
يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : اني وجدت ماتروى
به مصر حتى لا يقسط أهلها ، أربعة عشر ذراعاً . والحد
الذي يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويسقى
عندهم قوت سنة أخرى ، ستة عشر ذراعاً . اهـ

ويعلم بما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعاً يكون تقدير المحصول بستين مليون أردب تقديرًا ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{1000}$ أردب . ويضرب هذا في ٣٥ قرشاً ثمن الأردب يكون الناتج $\frac{470}{1000}$ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج القدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذري في كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥) :

حدثني إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن عبد الله بن المبارك عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي فراس عن عبد الله بن عمرو بن الماص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم ففتح عنوة ، وقال آخرون ففتح صلحا والثلج في أمرها أن أبي قندما فقاتله أهل البوثة ففتحها قبرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصبها . فقال صاحبها لابي : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود وأقراكم الأرض في أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسينا واجلائنا . قال فاستشار أبي المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا فترا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون قسيرا . وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرداب

حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خيل رزقا
للمسلمين تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون
فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا
أو عمامة ، وسراويل ، وخفين في كل عام أو عدل الجبة
الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط
لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا
وان تقرر أموالهم وكنوزهم في أيديهم . فكتب بذلك الى
أمير المؤمنين عمر فأجلزه وصارت الأرض أرض خراج .
إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس
أنها تحت صلحا . قال ولما فرغ ملك البيوت من أمر نفسه
ومن معه في مدينته صالح عن جميع أهل مصر على مثل
صلح البيوت . فرضوا به وقالوا هؤلاء الممتعون قد رضوا
وقنعوا بهذا فنحن به أقمع لأننا فرش لامنعة لنا . ووضع
الخراج على أرض مصر لجمع على كل جريب ديناراً
وثلاثة أراذب طماما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب
بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اهـ

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجريب في هذه العبارة
لكنه أخطأ في ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هذا
والفدان . لأن الجريب الذى هو أقبل من الفدان لم يستعمل
في مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب التى ذكرها فهو
١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الأراذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٩٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون
الناتج ١٩٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان
ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا على الاطيان
المزروعة قحاً . وهذه الاطيان يمكن تقدير مساحتها بمليون فدان
ويكون جملة خراجها ٣٠٠٠/٣٠٠ ج م ، ومتوسط خراج الفدان
الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهي ستة ملايين فدان
وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيماً لاسيما إذا قورن
بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا أننا نرى انفسنا
مضطرين أن نذكره هنا مجازة لهذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم
التي جيت فيها بعد . والسبب في ذلك هو أن المورد الرئيسى
للإيرادات وقتها فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا
الفتح أخذ الناس يدخلون في الدين الاسلامى ، وأخذ هذا المورد
على أثر ذلك في التزوب ، فدعت الحالة الى ايجاد موارد أخرى .
وها هي مبالغ الخراج التى حصلنا عليها في عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيحات مصرية ٨١٩/٩٩٩	أفدنة ٩/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ $\frac{1}{4}$
اليعقوبى	٤٢٠/٠٠٠	»	٧
البلاندى	٣/٣٠٠/٠٠٠	»	٥٥

مؤلف: سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو ساج خلفاء بنى أمية بدمشق .
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب
على يد ابن رفاعه الذي كان عاملا عليها في خلافة
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان
والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحصى
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى
مستند نقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو
بوجه التقريب . وما ذكرنا هذا الفصل الا ابتغاء الاطاحة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى في
مصر بعد أن فتحها العرب

معرفة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هنا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفي
عده مسحت أرض مصر على يد ابن الجحاب عامل الخراج،
وهي المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون في عهد حكم العرب
قال الكندي في كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الجحاب لأمير
المؤمنين هشام . فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغازمها
بما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اهـ
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج ٢٠ م)

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عبيد الله بن الجحاب خراج مصر لحشام
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغازمها
بما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اهـ
وقال بالصفحة ٩٩ :

في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله
ابن الجحاب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والنامر

عما يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها غاية التمديد، فمقتبت معه أربعة آلاف ألف دينار (٢٠٠٠/٤٠٠/٠٠٠ ج. م). هذا والسعر راخ والبلد بغير مكس ولا ضريبة . اهـ

وينبغي على ما ترى تفسير المائة مليون فدان بأنها المساحة العمومية ببيع أراضي القطر، والثلاثين مليون بالجزء المزروع. ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان في هذا العدد المائل. ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينا الا ان نذكره. وهذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان التي ذكرها المقرري في عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا قوبل هذا الباقي بالمساحة المزروعة في عهد الخلافة الآتية ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

محرر للأسوء

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابغ خلفاء بنى العباس يبتدأ ، وفي عهده هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعاً
وعشر أصابع، أربعة آلاف ألف دينار ومائتي ألف وسبعة
وخمسين ألف دينار (٥٥٤/٠٠٠ ج ٢ م). والمقبوض عن
الفدان دينارين (١٢٠ قرشاً) في خلافة المأمون
وغيره ١٠ هـ

فيستخرج من هذا أن عدد الأفدة التي كان
مفروضاً عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة
كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً. وتحويلها إلى أفدة مساحة
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٣/٠٠٤/٧٣٢ فداناً. ويكون
خراج الفدان الواحد ٨٥ قرشاً

معرفة المتر بأقدم

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء بني
العباس ببغداد. وقد تم في أيامه على يد ابن المدير مسح أرض
مصر حوالي سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهي المساحة الثالثة في
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهيبة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن إياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ ج. ٢٠) . ٥١

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ .

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد
ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها
ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج. ٢٠) . ٥١
وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مئة حراثتها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف ألف فدان .
يزرع منها في مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون ألف ألف فدان .
وإنه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة ألف وثمانون
ألف حراثت يلزمون العمل فيها دائما . فإذا أقيم بها
هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها وكل خراجها . وآخر
ما كان بها مائة ألف وعشرون ألف مزارع . في الصعيد
سبعون ألفا ، وفي أسفل الأرض خمسون ألفا . ٥١

وقال أبو المحاسن في كتابه (التجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وقيل إن أحمد بن المدير المذكور اعتبر ما يصلح
للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي
مستبحر وتلف من قلة الزراعة ٥١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة
٢٤ مليون فدان، وقيمة الخراج ٤٨٠/٠٠٠ ج. م.، ويكون
متوسط الخراج من الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ
٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصح هذا العدد ممقولا لاسيا اذا قيل
بالعدد الذي ذكر في عهد الخلافة السابقة . ولكن أتى
لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالأرقام

وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

مكrome احمد بن طولونه

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشهر صد هذا الامير بالقاهية واليسار الذين حلا
بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته
الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب بدائع

الزهور لابن لباس ج ١ ص ٢٦٦ :

جى خراج مصر فى أيام الامير أحمد بن طولون
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف
دينار (٢/٥٨٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

مكوة الاخشيد محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئ فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمد بن
طنج الاخشيد الف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ
وقال أيضا فى هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه
ابن كلا قد عمل تقديراً يحز فيه المرتب عن الارتفاع ما تى
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من
الجرابات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال
غداً تجميى وتدير هذا . فلما أتاه من الغد قال له الاخشيد :
قد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسيحا . وما زال به
الاخشيد حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه
فقال : يا قوم اسمعوا لئيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا
للاخشيد عليّ طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار
للاخشيد ، والى دينار لك . فجاءني وقال : لك قبل ابن المارداني
مطالبة ؟ قلت : لا . فقال : هذه الف دينار قد جاءتك على
وجه الماء . فأعطاني الف ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى الى
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين ألف دينار على يده
فاستقبلتها . فلما اجتمعنا عاتبته ، فقال لي : أرسلت اليك مائة الف
دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين الف دينار . فأخذ المائة
وأعطاني العشرين الف . فذكرت قول محمد بن علي
له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة الف لوقت حاجتك
تربدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تلتفها . اهـ

معرفة العزيز لمرجع الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد
أورد المؤرخون ما جاء من الحراج في ظرف عدة سنين .
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نفق
الازهار لابن اياس. ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة
المعز الفاطمي جى خراج مصر في أيام الفاطميين ألف ألف
ومائتي ألف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) وذلك في سنة ممان
ونخسين وثلاثمائة . اهـ .

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ من السنة نفسها
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م)

ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متحصل من السنين
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب .
لأن الفاتح عادة يجي في أول سنة أقل مما يجييه في
السنين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧
وما بعدها) :

وما لاشك فيه أنها جيئت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ
(٩٧٠ م) على يد أبي الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين
المعز لدين الله ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار
(١/٩٢٠/٠٠٠ ج ١ م) . وذلك أنهم كانوا فيما سلف من
الزمان يؤدون عن القدان ثلاثة دنانير ونصف (٢١٠ قروش) .

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . قبض منهم في هذه السنة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير (٤٢٠ قرشا) ولذلك انعقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعا هو $٤٥٨/١٤٣$ فداناً . وبحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تعير $٦٤٦/٧٤٥$ فداناً . ويكون خراج الفدان الواحد $٢٩٧ \frac{١}{٢}$ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية . ومع ذلك فهذا المؤلف رزين مدقق وكان من الذين عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه (التجووم الزاهرة

ج ١ ص ٤٩):

ثم جباه (أى الخراج) جوهر القائد عادم المعز الميىدى ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى ألف دينار (١٠٠٠ / ٩٢٠ / ١ ج ٢ م) في ستة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اهـ . ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية ظل باقيا على ما هو عليه . واليك ملخص

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنينيات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج الدينار بالقروش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
د ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ $\frac{1}{7}$
د ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

فهرز المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمني في تاريخه (الكنائس) ص ١٠ وما بعدها، بياناً بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة، أوضع فيه النواحي والكفور بكل كورة، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج م) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وقرى دمياط وتيس وقسط وتقادة وبركة الجيش بظاهر مصر

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار (٣٦/٠٠٠ ج.م.) ثم ذكر
في ختام رسالته أن ذلك الخراج استخرج في عهد
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكمال القاضي . وها
هي عدة النواحي والكفور قللا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحية	٤٨	٤١	٨٩
الدقهلية	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانية	٦		٦
جزيرة قوسلياً	٦٨	٦	٧٤
الغربية	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمنودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتين	٦٩	٣٢	١٠١
قوة والمراحتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
ما قبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدة وادكو	٣		٣
جزيرة بنى نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
الجبزية	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصرية	١٣	١	١٤
القيومية	٥٥	١١	٦٦
الهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الاشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحي	عدد القرى	بمجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
د القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وما هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور:
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجا بالدينار	خراجا بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقهلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأيوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسلينا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النسراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديديهوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزة	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
البنهاوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الاسيوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجملة	خراجا بالدينار	خراجا بالجنين المصرى
الوجه البحرى	٧/٢٣٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
و القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦٩/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمينى فى يسانه خراج كورة
الاسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول
السابق هو الباقي بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى
من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها تختلف
وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهي
٢١٨٦، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية
و ٥٦ كفرا مجموعها ١٢٤، على الجملة التى فى الجدول السابق

حكومت صليح الدين الأيوبي

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م)

قال ابن عثاني في كتابه (قوانين الدواوين
ص ٢٩) إنه في هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان
الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قمحا هو ثلاثة
أرادب. ويضرب هذا المقدار في ٣٥ قرشا ثمن الارذب
يتسج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود .
وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
يصير خراج هذا الفدان الاخير $\frac{1}{8}$ من الارادب
عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذي كان
مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن
سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٩ م)

وخراج السنة المحاصيل الاولى منها ذكر
قيمته بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة
بالنقود حسبا كانت تساوى في ذاك الوقت تقديرا
مرجعا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون
به هو عن الفدان الذي مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة أو
٥٩٢٩ مترا مربعا :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج القدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	...	٨٧	$٢ \frac{١}{٧}$
شعير	...	٨٧	$٢ \frac{١}{٧}$
فول	...	٨٧	$٢ \frac{١}{٧}$
حمص	...	٧٥	$٢ \frac{١}{٧}$
جلبان	...	٨٧	$٢ \frac{١}{٧}$
عذس	...	١٠٠	$٢ \frac{١}{٧}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
زمنس	$١ \frac{١}{٤}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج القدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
د د ثاني د	$٢ \frac{1}{٥}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لوي	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلناس	٤	٢٤٠	...
باذنجان	٣	١٨٠	...
نيل (نيلة)	٣	١٨٠	...
جل ولقت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
صل	٢	١٢٠	...
أشجار مختلفة			
كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسي	٣	١٨٠	...
أشجار	٧	٤٢٠	...

وبتحويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان
مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٧٠٠ مبر مربع
يصير الخراج كالآتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا قرش	خراج عينا إردب
قمح	٦١	$\frac{1}{3}$ ٧
شعير	٦١	$\frac{1}{3}$ ٧
فول	٦١	$\frac{1}{3}$ ٧
محس	٥٢	$\frac{1}{3}$ ٧
جلبان	٦١	$\frac{1}{3}$ ٧
علس	٧٠	$\frac{1}{3}$ ٧
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا قرش	خراج عينا إردب
قصب شامى	٤٢	...

نوع المحصول	خراج القندان نقدا		خراج عينا
	قرش	إردب	
قصب السكر أول سنة (باس)	٢١٢	...	
» » ثاني » (خلف)	٩٣	...	
بطيخ	١٢٧	...	
لوزيا	١٢٧	...	
سمسم	٤٢	...	
قطن	٤٢	...	
قلقاس	١٦٩	...	
بادنجان	١٢٧	...	
نيل (نيلة)	١٢٧	...	
جل ولفث	٤٢	...	
خس	٨٥	...	
كرنب	٨٥	...	
بصل	٨٥	...	

أشجار مختلفة

كروم	٢١٢	...
قصب فارسي	١٢٧	...
أشجار	٢٩٦	...

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضي الفاضل في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومتقاط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يعين لها في الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١١/٧٩١/٧ ج. م. ٥٠) اهـ

ولإليك بيان المديرية وخارجها الذي ذكره :

الوجه البحرى

الوجه البحرى		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/١٩٠/٩٢٣	٧١٤/٥٥٤	الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش
١١٥/٥٧٦	٦٩/٣٤٦	
٩٢/٤٠٣	٥٥/٤٤٢	البحيرة
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	خوف رمسيس
		نقل بعده

الخـراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	ماقبله
١٠/١٢٥	٦/٠٧٥	فوة والمزاحمتين ...
١٥/٣٠٥	٩/١٨٣	النسراوية
١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨	جزيرة بنى نصر ...
١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣	جزيرة قوسنيا
٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣	الغرية
٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧	السمنودية
٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤	الدنجاوية
١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨	المنوفية
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	المجموع

الوجه القبلى

الخـراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢	الجيزة
٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧	الاطفيحية ...
٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠	البوصيرية
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	نقل بعده

بالجنيه المصرى	بالدينار	الكورة أو المذبةرة
١٦٤/٠٣٩	٢٣٣/٣٨٨	ما قبله
٩١/٥٨٠	١٥٢/٦٣٤	الفيومية
٢١١/٥٨١	٣٥٢/٦٣٤	البنسية
١٥/٠٠٠	٢٥/٠٠٠	الواحاح
٨٨/٦٣٩	١٤٧/٣٣٢	الاشمسونين
٤٣ ٥٠٢	٧٢/٥٠٤	السيوطية صا مغلول ومنتقاط
٦٥/٢٨٧	١٠٨/٨١٢	الاشمسية
٢١٧/٥٠٠	٣٩٢/٥٠٠	القوصية
٨٩٧/١٢٨	١/٤٩٥/٢١٤	المجموع

جملة خراج الوجهين البحري والقبلي

المراج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢/٧٨٢/٣٧٥	١/٦٦٩/٣١٣	الوجه البحرى
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	القبلى
٤/٣٧٧/٤٨٨	٢/٥٦٦/٤٩١	الجملة

وهرى من هذا البيان أن جملة المبالغ التي ذكرت أمام كل كورة وهي ٤٨٩/٢٧٧/٤ ديناراً (٤٩١/٥٦٦/٢ ج ٠ م) ،

تقص عن القيمة الاجالية التي ذكرها بمقدار
٢٧٥/٥٣٠ ديناراً (٣١٨/٢٢٥ ج ٠ م) .

حكومت المنصور عباس المبرم لجميع
سنة ٨٦٨٩ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة
المماليك البحرية ، وفي صده مسحت أرض مصر المرة
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة إلى المنصور لاجئين راك البلاد .
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد
بعشرة قرايط ، ويختص الأمراء بعشرة قرايط . وكان
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا
يصل إلى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع
في دواوين الأمراء ، ويحتجى بها قطاع الطريق ، وتثور بها
الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق
والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء
ومستخدمهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول ما بدأ به
ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اهـ

وقال ابن أياس في كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م)
وفيها رآك السلطان البلاد المصرية وهو الزوك الحسامي .
وكان ابتداء ذلك في سادس جمادى الأولى من السنة
المذكورة . وكان المتكلم في ذلك شخصا من المباشرين
يقال له التاج الطويل . فشرع في كتب قوائم بمساحة
البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ
على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قيراط للسلطان .
ومنها عشرة قيراط للامراء والاطلاقات ، ومنها عشرة
قيراط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا
الامراء بعشرة قيراط مع الأجناد ، وزاد الذين قد
تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقي للسلطان ثلاثة عشر
قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم
في ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقابح الامراء
والجند أنحس مقابحة ، وعادى سائر السكر بسبب ذلك .
فنفرت قلوبهم عن السلطان لاجين ، وتمنى كل أحد
زواله ، وكثر النعاه عليه من الناس . وكانت مملوكه
منكوتمر من سيأت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم .
فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الامراء والجنود وم
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئا آخر عن
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك
الذى بمده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون
امكننا استنتاج هذه التفصيلات

قد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآف الذكر
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها
تغير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى
نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف
بالبداهة أن هذا الخراج يخص بالروك الحسامى

قد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،
فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان
هو خراج الروك الحسامى . وسيوضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى يزيد على خراج الروك الحساى بوجه عام
وقد تبينا فى وضع تفصيلات الروك الحساى الطريقة التى
وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحى والفدادين فقد
أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغير فيه
خصوصا أن المدة ما بين الاثنى عشرة (١٢) سنة
لا يتوقع فيها حدوث تغير كبير . واليك بيان
هذه التفصيلات :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

عدد نواحيا	الكورة أو المديرية
٢٦	ضواحى مصر
٦١	القليوبية
٣٩٦	الشرقية
٢١٤	الدقهلية والمرتاحية ..
١٤	دمياط
٤٧٧	الغربية
١٣٣	المنوفية
١٣٢١	نقل بمده

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٣٧١	ماقبله
٤٩	أيسار وجزيرة بنى نصر...
٢٣١	البحيرة
١٦	فوة والمراحتين
٦	النسراوية
١٤	الاسكندرية
١٦٣٧	المجموع

عدد النواحي بكل كورة فى
الوجه القبلى

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٥٤	الجيزة
٥٢	الاطفيحية
١٠٤	الفيومية
١٥٩	الهنساوية
٤٦٩	نقل بمده

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الاسيوطية	٣٣
الانخميمة	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
الوجه القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خارج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خارجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢	ضواحي مصر
٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤	القليوبية.....
١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦	الشرقية.....
٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠	الدقهلية والمرتاحية
٣٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩	دمياط.....
٢/١٨٧/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠	الغربية.....
٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣	المنوفية.....
١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥	أسيوط وجزيرة بني نصر
٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧	البحيرة.....
٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥	فوة والمزاحتين
٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨	النسراوية....
٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥	الاسكندرية.....
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجزيرة
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفيحية
٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣	الفيومية
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	البنساوية
٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية
٣٨٣/٨٣٢	٧٣٠/٢٩٩	الاسيوطية
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الانخمينة
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية
٤/٣٦١/٦٦١	٧/٦١٦/٩٩٦	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى
٤/٣٦١/٦٦١	٧/٦١٦/٩٩٦	د القبلى
١٠/٨١٦/٥٨٤	٧/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

عدد الافدة بكل كورة في
الوجه البحرى

عند افدتها		الكورة أو المديرية
٢٤٧٠٠	٢٥٩٢٩	فدان مساحة م.م
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر....
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية.....
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية.....
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط.....
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية.....
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية.....
١٤١/٤٨٣	١١٠/٢٢٤	أسيوط وجزيرة بني نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة.....
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	فوة والمزاحنين
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النسراوية....
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية..
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأفدة بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد أفدتها	فدان مساحة	فدان مساحة
الجزيرة.....	١٦٥/١٣٦	٧٣٣/١١٧	٢٠٢٤٧٠٠
الاطفيحية.....	١٢٥/٢١٦	١٦٦/٦٦٣	٢٠٢٥٩٢٩
القيومية.....	١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	
الهنساوية.....	٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	
الاشمونيين.....	٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	
المنفلوطية.....	٢٢/٧٩١	٣٢/١٦٣	
الاسوطية.....	١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	
الانخميمة.....	١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	
القوصية.....	٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	
المجموع	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	

جملة الأفدة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الأفدة	فدان مساحة	فدان مساحة
الوجه البحرى....	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٩٧	٢٠٢٤٧٠٠
القبلى.....	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	٢٠٢٥٩٢٩
الجملة	٣/٦٣٦/١٦٤٠	٥/١٣٣/٧٢٣	

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م.م	
٣٢٤	٤٥٨	ضواحي مصر
١٦٠	٢٣٤	القليوبية
١١٢	١٦٠	الشرقية
$١٦٠\frac{1}{2}$	٢٢٧	الدقهلية والمرتاحية
١٢٥	$١٧٦\frac{1}{2}$	دمياط
$١٦٦\frac{1}{2}$	٢٣٥	الغربية
١٦٤	٢٣٧	المنوفية
٥٠	٧٠	أيبار وجيزة بنى نصر
$١٠١\frac{1}{2}$	١٤٣	البحيرة
٢١٢	٢٩٩	فوة والمراحمين ...
٢٣٧	٣٣٣	النصاروية
$١٠٦\frac{1}{2}$	$١٥٠\frac{1}{2}$	الاسكندرية
١٣٧	١٩٣	متوسط خراج الفدان

خراج القدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج القدان	الكورة أو المديرية
قدان ساحة ٢٢٠٠ م.م	قدان ساحة ٥٩٢٩ م.م
٢٠٢	٢٨٥
٤٨	٦٧ $\frac{1}{4}$
١٤٦	٢٠٦
١٤٠	١٩٨
١٢٩ $\frac{1}{4}$	١٨٢ $\frac{1}{4}$
١٢٠	١٧٠
١٢١	١٧١
٦٦ $\frac{1}{4}$	٩٣ $\frac{1}{4}$
٥٥	٧٨
١١٣	١٦٠
متوسط خراج القدان	

المتوسط العام لخراج القدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القدان	الكورة أو المديرية
قدان ساحة ٢٢٠٠ م.م	قدان ساحة ٥٩٢٩ م.م
١٣٧	١٩٣
١١٣	١٦٠
١٢٥	١٧٦ $\frac{1}{4}$
المتوسط العام لخراج القدان	

مكروم الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في
مستد ثلاث مختلفة وإذا احتسبنا حكمته في كل مرة كان في المرة
الثالثة الرابع عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكمته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضي والتي أخبرنا بها
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على
مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العام الذي نوه عنه
ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تكن في الحقيقة إلا
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه
المقرئ أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة
٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وأنه بقي معمولا به إلى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) .
وعلى هذا تكون مندمجة في عضونه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الأيام الناصرية راك الناصر محمد البلاد .
قال جامع السيرة الناصرية - وفي سنة خمس عشرة وسبعائة
(١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون
أن يروك الديار المصرية وأن يطل منها مكوسا كثيرة
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضي مصر . وكان
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز الممالك والخاصية
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين يبرس الجاشنكير
والأمير سلا وسائر الممالك البرجية ، فاذا هي ما بين ألف
دينار الى ثمانية دينار . وخشى من قطع أخباز
المذكورين فنزل له الرأي مع القاضي نجر الدين محمد
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر انقطاعات
عما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر
الجيش لنواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحي ومساحتها
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية
الغربية ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن
فروته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيمن الخطيرى
الى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتش محمدى ، ومن
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير
بليان الصرخسى والقليجي وابن طرطلى ويبرس الجندار

إلى ناحيتي المتوفية والبحيرة . وأن يخرج البلبل والمريني إلى
الوجه القبلى . وتنب معهم كتابا ومستوفين وقياسين
فساروا إلى حيث ذكر . فكانت كل منهم إذا نزل بأول
عمله طلب مشايخ كل بلد ودلائها وعدولها وقضائها
ومجلائها التي بأيدي مقطعيها ، ولخص عن متحصلها من
عين وغلة وأصناف ، ومقدار ما تحتوى عليه من الفدن
ومزدوعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس
ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة
ودجاج وخراف وبرسيم وكشمك وكملك وغير ذلك
من الصنافة . فاذا حُرر ذلك كله ابتدأ بقياس تلك
الناحية ، وضبط بالمدول والقياسين وقاضى العمل
ما يظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية
وغنداقها ، وفضل ما فيها من الخاص السلطانى وبلاد
الامراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله .
ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر في الأوراق
المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة
أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة
وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الاسعد
ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلقى وسائر مستوفى
الدولة وألزمهم بمعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص
السلطانى التي عنها لهم وعلى إقطاعات الامراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة مافي الأقطاع من الجوالى .
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد
منها بما كان يصرف فى كلف حمل التلال من
النواحى الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه
وقد ألقى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب
الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى
كانت رازحة تحتها . وإليك ما قاله المقرئ أيضا
بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل
الغلة . وكان جبل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف
الف وسبعمائة ألف درهم . وعليه أربعة مائة مقطع ، لكل
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ؛ ولكل من
الأمراء من أربعين ألفا الى عشرة آلاف . وكانت جهة
عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة
لاتحصى ، ويحمل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب
عظيم من المفارم والظلم . فان مظالمها كانت تعدد
مابين نواتية تشرق ، وكيالين تبخص ، وشاذين وكتاب
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الاربد دومين
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ما ينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة في ساحل يولاق ، مجلس فيه شاد وستون متعما مابين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة في سائر النواحي . بل نحمل الغلات حتى تباع . في خص الكيالة يولاق

وعما أبطل أيضا نصف السمرة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فانه يعطى أجرة الدلال على ما تقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمين . فلما ولي ناصر الدين الشينى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين . فصار الدلال يعمل ممدله ، ويجتهد حتى ينال عاقبته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يناثوا حتى أبطل ذلك السلطان

وعما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجيبها المذكورون من عرفاء الأسواق ويوت الفواش . ولهذه الجهة ضامن ، ولحق يده عدة صبيان ، وعليها جنود مستقطعون وأمرأه وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهناك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

وعما أبطل مقرر الخواص والبغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى .

فكان على كل من الولاة المقدمين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حيصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجبة عدة مقطعين ، ويفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجبة ما لا يوصف ، ويحل بهم من صف الرقاصين ما يهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فالسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجبة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويتزايدون في مبلغ ضمانها لكثرة ما تحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على بعض القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفرائج . ولها ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر بطرحون على الناس الفرائج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجبة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فا فوته إلا من الضامن . ومن عثر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامين جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو يمت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجيه
ولاة النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى
يغرم عليه صاحبه درهمين . ويقامى الناس فيه
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الاتصاب والمعاصر . وهو
ما يجي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الافراج . ويجي من سائر
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمانات . ولا يعرف لهذه الجهة
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر
غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب
البحر للسفر حتى من السواحل والمكاتبين

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من
الفواحش والمنكرات ، فيجيه مهتار الطشتخاناه السلطانية
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهى جهة مفردة وحقوق
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو
عبد حين تزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجرافيف وهو مايجب من سائر النواحي
فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاية
لهم في تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين
من الجنند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ
عن كسح الأفنية وحمل مايجري منها من الوسخ إلى
الكيان . فكان اذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو
مسقط أو نوبة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه
ولو بلغ من العظمة ماعلى أن يبلغ التعرض لذلك حتى
يأتيه ضامن الجهة ويقالوله على كسح ذلك بما يريد .
وكان من عادة الضامن الاشتطاط في السوم وطلب اضعاف
القيمة . فان لم يرض رب المنزل بما طلب الضامن
ولا تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحكه ويشدد بأسه إلى أن
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فائه ورفع
ماهلك من الاضرار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كُتّاب وشاذ ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وقدم بمنهم من مباشرة النواحي إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاد لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال في ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر في هذا الزوك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق في شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن في سنة ست وثمانمائة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يخطر يبال أحد . وسير بك جعل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس في كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٥٧١٥ (١٣١٥ م) أنه في هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الزوك الناصرى

وهذا الزوك كان محكا في بابه ولم يكن قط
أكثر استيفاء من المساحات التي سبقت في العهد العربي بل
كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية.
غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج
بعض النواحي ومساحتها. ومع ذلك فهذا النقص لم يكن
لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي
ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك في
اليان الآتي :

١٨٢٨	النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها
٢٣١	» »	ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها.....
١٩٧	» »	ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها.....
٦٣	» »	لم يذكر خراجها ولا مساحتها.....
٢٣١٩		المجملة

وقد استطلعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا
متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية
على حدة ، وضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي
لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي
كلها - ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية - فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية
لا تبعد عن الحقيقة كثيرا

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر
ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا
المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي
اتبناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها .
وهذا السور الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له
تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع
نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة
وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحي مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
تقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أيار وجزيرة بني نصر	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمراحتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
القيومية	١٠٤
البنساولية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
٤٦٩	ماقبله
١٠٤	الأشعثين
٥	المنفلوطية
٣٣	الأسيوطة
٢٥	الاعيمية
٤٣	القوصية
٦٧٩	المجموع

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

عدد نواحيها	الجهة
١٦٣٧	الوجه البحرى
٦٧٩	القبلى
٢٣١٦	الجملة

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خـــــــــــــــــرجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥	ضواحي مصر
٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠	القليوبية
١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥	الشرقية
٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣	الدقهلية والمرتاحية
١١/١٠٠	٦/٦٦٠	دمياط
١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨	الغربية
٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧	المنوفية
١٠٠/٣٣٢	٦٠/١٣٩	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦	البحيرة
٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨	فوة والمزاحمتين
٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠	النسراوية
١١/٠٠٠	٥/٦٠٠	الاسكندرية
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

خـــــــــــــــــرجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠	الجزيرة.....
١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨	الاطنجية...
١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠	الفيومية.....
١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥	الهنساوية.....
٧٩٧/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤	الاشمونين.....
٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠	المنفلوطية.....
٣٧٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢	الاسيوطية...
٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥	الانخميمة.....
٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨	القوصية.....
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خـــــــــــــــــرجا		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	الوجه البحرى...
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	القبلى....
٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣	الجملة

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان ساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان ساحه ٢٠٢٥٩٦٦	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٧١	القليوبية
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أسيوط وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة
١٨/٢٤٨	١٢/٩٧٧	قوة والمزاحتين ...
١٠/٣٤٢	٧/٣٣٦	النستراوية
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأذنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أذنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٥١٢٩ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	
١٦٥/١٣٩	٢٣٣/١١٧	الجزيرة.....
١٢٥/٢١٦	١٦٦/٧٦٣	الاطفيحية.....
١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	الفيومية.....
٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	البنساولية.....
٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	الاشمونين.....
٢٢/٧٩١	٣٢/١٦٣	المنفلوطية.....
١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	الاسيوطية.....
١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	الانخمية.....
٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	القوصية.....
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	المجموع

جملة الأذنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أذنتها		الجهة
فدان مساحة ٥١٢٩ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	الوجه البحرى ...
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	الوجه القبلى
٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣	الجملة

**خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى**

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٢٠٠ م.م	فدان مساحة ٥٩٩٩ م.م	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر
١٥٧ $\frac{1}{4}$	٢٢٢	القليوبية
١١٦ $\frac{1}{4}$	١٦٥	الشرقية
١٤٨ $\frac{1}{4}$	٢٩٥	الدقهلية والمرتاحية
٥١	٧٣ $\frac{1}{4}$	دمياط
١٤٠ $\frac{1}{4}$	١٩٨ $\frac{1}{4}$	الغربية
١١٧	٣٣٦	المنوفية
٤٣ $\frac{1}{4}$	٦٠	أبيار وجزيرة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{4}$	البحيرة
١٨٧	٢٦٤	فوة والمزاحمتين ...
٢٥٣ $\frac{1}{4}$	٣٣٦	النسراوة
١٤ $\frac{1}{4}$	٢٠ $\frac{1}{4}$	الاسكندرية
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج الفدان

خراج القندان بكل كورة في الوجه القبلى

خراج القندان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	
١٦٠	٢٢٥	الجزيرة
٤٩	٦٩	الاطنجية
٤٥	٦٣	القيومية
١٥٥	٢١٩	الهنساوية
١٥٥	٢١٨ $\frac{1}{4}$	الاشمونين
٨٨	١٢٥	المنفلوطية
١٠٢	١٤٤ $\frac{1}{4}$	الاسيوطية
٨٦	١٢١	الاشيمية
٥١	٧٧	القوصية
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج القندان

المتوسط العام لخراج القندان بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القندان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	الوجه البحرى
٨٩	١٢٥ $\frac{1}{4}$	القبلى
١٠٧ $\frac{3}{4}$	١٥٢	الترتبط العام لخراج القندان

الفصل السادس

عصر المئتين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره
فالاول ذكره ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور
ج ٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني عن أئمة أنه كان متصل خراج
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار
وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن الغسل سنائة
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م)
والفتح المئاني كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا
العصر . فاذا قسمنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب
التي ذكرها به ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،
وبإضافة هذا الى المبلغ الاول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التي فرض عليها هذا الخراج
وأما الثاني فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية في
كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancrct في
مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب:
قد تم ترتيب الاموال الاميرية في عهد السلطان
سلم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان في عهد
من خلقه كما يعلم مما أبدته فيها سلف. ويظهر
أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن
يفرضوا خراجا على الأراضى برسم السلاطين بالاستانة .
فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد
بمعلومات الاوجاقى الجاويشية ، وتقرر الخراج فسللا بناء
على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون
التفات الى عدد الأفدنة . وبعد ذلك اقتسم الملتزمون فيها
بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذي
تم في أول عهد الفتح هو الذي ما زال معمولاً به الى الآن .
وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الحسين ميديا
من المال الحر كان عليهما من الاموال الاميرية ميديان تارة أو
اكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان
على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد
فرقة عساكر الاوجاقلى التي كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال في الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة في الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبي عينيا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنوياً مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لما فى كل قرية ومصرقة مايجب أن يدفعه كل مزارع للبلد . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال في الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشئوى والمال الصيفى . فأبرادات الأول تؤخذ عن عاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، ويجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للاتفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائماً أول ما يتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للمصروفات الخارجية . اهـ

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

(وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتقصي . وبما أن المالك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يتنازع عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل بمول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلموا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تفده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرجيها . فأمر بميل روك عام للقطر في المديرية والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تتم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديرية تقريباً ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها مجهولة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣٨ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولا تلتفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسقيه الغمام أبداً هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضي .

ولكن الحكومة كانت تكفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الاراضى لاتعفى من الضريبة ابدا حتى فى السنين الرديئة الفيضانات . وكان الباب المالى لايصح مطلقا بحدوث أى تخفيض فى الاموال الاميرية ، وكذلك لم يكن الولاية أكثر منه تساهلا فى مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة فى العيام التالية الى جبايته مع تحصيل المتأخر فى السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض فى الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح فى أغلب الاحيان هما اللذان يقدران المبالغ التى يضمونها عن كاهله . اهـ

وقال استيف بسدد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة فى عهد حكم السلاطين أحمد وعبد مصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ مديا (١٥/٠٠٠ ج ٢٠) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج الى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا (١/٠٥٢/١٠١ ج ٢٠) عينا وتقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التى ذكرها ابن اياس وهى ٩٩٠/٠٠٠ ج ٢٠ نجد

في مبلغ استيف زيادة قدرها ٦٧/٩٥١ ج. م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التي رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج. م والـ ٦٧/٩٥١ ج. م يرجع أنه حدث من تقدير ثمن الجبوب أو سعر الميدي الذي لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت في أغلب المديرية غير عادلة والسبب إما فساد عملية التوزيع أو طرود تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لأنك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل مجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد في التوزيع لم يكن سوى أمر طبعي

أما المساحة التي أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فائز مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التي وجدوها هي نفس المساحة التي كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة
٣/٢١٧/٦٧١ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً
أى ٤/٥٤٢/٢٧٩ فداناً مساحة كل منها ٤٧٠٠ متر
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج
قدره ١/٠٥٧/٩٥١ ج. م على متوسط قدره ٣٣ قرشاً
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و٣٣ قرشاً للفدان
الذى مساحته ٤٧٠٠ متر مربع

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٧٩٣ م) ١٧٩٨ م) الى ١٨١٦ م) ١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان
القطر في أحط درك من الوجنتين الزراعية
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان
بعضهما بحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما في بلد
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيراً من
المشروعات النافعة بحثاً وتمحيصاً ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة أساسا لجميع الأعمال العظيمة التي تمت
بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع
منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولاشغالها بصد الغارات
التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ
حجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي
وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر
على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال
المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبرانا للخلف ،
وما أسدوه من الموارد بتدوين كتاب « وصف مصر »
وغير ذلك من الآثار التي لا يحيطها كرايا ومرو
الاعوام . أضاف الى ذلك دقة نظرهم وبصيرة لدرجة
يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة
أنهم استشفوا بشاق فكركم من وراء حجب الغيب
حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الإلاي
جاسكوتان (Jacotin) في يسانه الذى وضعه عن مساحة
القطر المصرى في كتاب (وصف مصر ج ٧ ص ٥٧١) فقال :
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة
لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من
الجنوب الى الشمال بين خطى العرض ٢٥° ١' و ٢٤° ٨' و ٣٠° .

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب فى البحر مائة وثلاثة وعشرين مربعا أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتفرع قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحدها هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطئ الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطئ الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى فى الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا يينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصيبيها فى البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا فرع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول فى الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التى يمكن أن يصل إليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع النيلوى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب يـلـوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي
الطول $٣٠^{\circ} ١٤'$ و $٣٠^{\circ} ١٦'$ والمسافة التي بينهما على خط
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $٦٧ \frac{٤٧}{١٠٠}$ من
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذى يفصلها ٣٧٨.٩ من
الكيلو مترات أو $٨٥ \frac{١}{٤}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خرط فطاحل
علماء تقويم البلدان وبالأخص في خرط انڤيل (Anville)
واقعة بين خطي الطول $٣٠^{\circ} ٢٦'$ و $٣٧^{\circ} ٢٠'$ ومتوسط
عرضها ١١.٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض $٢٥^{\circ} ١٦'$ و $٢٤^{\circ} ٣٧'$
و يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة
أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة
التي يمكن زراعتها النيل وتلك التي لا يمكن أن يصل
إليها فيضانه وهي عبارة عن صحراوات رملية قاحلة
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبدا الدهر عقيمة .
فالذى حنبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر
مسطحه على أكبر تقدير بحوزه من اثنى عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ - الأراضي التي تشغلها المدن والقرى والمرب والمساكن والمدافن والأراضي الفضاء وغيرها

٢ - الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه العموم . وهذه لم يمكن تحديدها إلا بطريقة تقريبية لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ - مساحة الأراضي غير المزروعة والتي يمكن اصلاحها وزرعها

٤ - مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة . ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل

٥ - مساحة الترع وضفافها والجسور والسكك وكل ما له علاقة بها

٦ - مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ - مساحة النهر عند فيضانه

٨ - مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك عند الفيضان أيضا

٩ - مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غمرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعة يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا عملية استخراج هذه المساحات . فقد رسم على مادة شفافة ديسيمتر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية وامتدت من جميع نقط التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات . وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالى على جميع أجزاء الخريطة وما تحتويه ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤ فتح المسطح بالهكتارات

وهذه الطريقة في استخراج المسطحات تكون قريبة الصحة غاية في الضبط عندما تكون الرسوم ذات مقاييس كبيرة . وقد استعملت في خريطة مصر فلم تصل إلا إلى نتيجة تقريبية هي ربع مربع أو هكتار واحد . وفي هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية في موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات الحسابية إلى مريامترات وفراسخ الفرسخ منها يساوى

٢٥ درجة ، وأريانات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدانين

والمرامير المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ » » ١٩٧٥ ر ٣٠٨٦ »

والأريانات » » ٠ ر ٤٢٢١ »

والفدان » » ٠ ر ٥٩٢٩ »

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد
أفندية متباينة في المساحة . والفدان الذى تكلم عنه
الآن هو الفدان الاصلى والاكثر شيوعا فى سائر
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طول يستعمل
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهد الخلفاء
وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد
الجبيزة . وقد أقرتها اللجنة التى اختيرت لمسح
الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{٢}{٣}$ من الأذرع البلدية ،
والأذرع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر. من المتر . فعلى هذا
الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،
والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة ، وبضرب هذا
المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة
يصكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال في ص ٥٧٦ :

إذا ألقي الانسان نظرة واحدة على الخريطة علم
أن هذه المساحة لا بد أنها كانت عظيمة جدا في الأزمان
التي كانت تخصب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست
المحارم هي وحدها التي أغارت على الأراضي التي لا يهل
إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر
واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها
له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضي المنتجة إلى
بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً إلى انتقاص أرض
الزراعة الأثرية التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات
وانقراض المداين والقرى . فكثير من الترع كان يحف
ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنوياً ويلقى الطمي الذي
يستخرج منها على حافتها فيكون على عمر السنين والأيام
أحكاماً ومرتفعات هائلة ويتج من جراء ذلك صرف نفقات
طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى
بجانبها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا
استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المتبعة الآن
ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان في الأعمال تلاشت
جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان
أن تزرع الأراضي التي تشهد أطلال بلادها وقراها

شهادة صادقة بأنها كانت فجا مضى من الزمن
مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان في يسانه أيضا تفاصيل
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجمعا ملخصة
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذى مساحته ٥٩٢٩
مرا مربعا وبالفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

مساحتها بالأفدنة		المديرية
فدان مساح ٢٠٢٠٠	فدان مساح ٥٩٢٩	
١٩٢/١١٤	١٣٩/٠٩٠	القليوية.....
٩٥٤/٩٠٦	٦٧٦/٤٣٨	الشرقية.....
٥٢٨/٨٣٩	٣٧٤/٦٢٠	الدقهلية.....
٦٦٦/٩٥٢	٤٧٢/٤٥٧	دمياط.....
١/٠٧٦/٥١٥	٧٦٢/٥٨٤	الغربية.....
٤٣١/٧٨٦	٣٠٥/٨٦٩	المنوفية.....
٥٩٤/٦٧٧	٤٠٠/٠٠٧	رشيد.....
٨٣٧/٤٠٠	٥٩٣/١٩٩	البحيرة.....
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	المجموع

الوجه القبلى

مساحها بالأفدنة		المديرية
فدان مساح ٢٠٠٤٢٠ م	فدان مساح ٢٠٠٤٢٩ م	
٢١٩/٩٧٠	١٥٥/٨٢٢	الجزيرة
٨٠/٧٩١	٥٧/٢٣١	اطفيح
٣٠٣/٢١٩	٢١٤/٧٩٥	القيوم
٥٠١/١٥٣	٣٥٥/٠١١	بنى سويف
٣١٥/٥٥٢	٢٢٣/٥٣٢	المنية
٤٤٥/٣٢١	٣١٥/٤٥٨	اسيوط
٣١٣/٩٣٣	٢٢٢/٣٨٥	جرجا
٣٩٠/٦٨١	٢٧٦/٧٥٢	قنا
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	المجموع

جملة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

مساحها بالأفدنة		الجهة
فدان مساح ٢٠٠٤٢٠ م	فدان مساح ٢٠٠٤٢٩ م	
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	الوجه البحرى
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	القبلى
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	الجملة

والجدول الآتي بين مساحة القطر

بحسب طبيعة أرضه :

المساحة بالأفدنة		نوع الأرض
فدان مساحة ٢٠٢ ٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢ ٥٦٢٩	
١٠٣/١٣٤	٧٣/٠٥٨	مدن وقرى ومساكن
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣ ٢١٧/٦٧١	أراض مندمجة وأراض قابلة للزراعة
١/٠٥٧/٥٣٦	٧٤٩/١٤٠	أراض غير قابلة للزراعة
٥١/٦٨٥	٣٦/٦١٣	جزائر النيل
١٧٠/٢٠٠	١٢٠/٥٦٧	قرى وجسور
٧٣/٠٣٣	١٦/٣١٦	خرائب وأطلال ...
٢٢٤/٣٧٧	١٥٨/٩٤١	قرى النهر
١/٣٣٠/٠٣٣	٩٤٢/٨١٠	بحيرات وروك ومستقبات
٣٢٩/٦٣٧	٢٢٧/١٣٤	رمال
٧/٨٧٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	المجموع

وهذا الجدول بين مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى كل مديرية:
الوجه البحرى

مساحة أراضىها المزروعة وقابلة للزراعة بالآلحة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٣٩ م	
١٦٢/٧٧١	١١٥/٣٠٥	القليوبية
٤٦٢/٤٩٥	٣٣٧/٦٣٣	الشرقية
٣٢٦/٨٢٩	٣٣١/٥٢٠	الدقهلية
١٤٢/٤٧٦	١٠٠/٩٧٧	دمياط
٥٧٢/٤٩٥	٤٠٥/٥٤٦	الغربية
٣٩٣/٦٠٩	٢٧٨/٨٢٦	المنوفية
٢٠٨/٨١٩	١٤٧/٩٢٤	رشيد
٣٨٠/٥١٢	٢٦٩/٥٤٨	البحيرة
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضىها المزروعة وقابلة للزراعة بالآلحة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٣٩ م	
١٦٣/٩٦٧	١١٦/١٥١	الجيزة
٣٤/٧٦٢	٢٤/٦٢٥	أطفيح
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	نقل بعده

مساحة أراضي المزرعة والقابلة للزراعة بالأكدة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
١٩٨/٧٧٩	١٤٠/٧٧٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	الفيوم
٣٩٤/٦١٤	٢٧٩/٥٤٣	بنى سويف
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٢٨	قنا
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	د القبلى
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالابرادات في مدة
احلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه :

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٧ فرنكا
(١١٣/٨٦٩ ج . م) تقدا وعينا . اهـ

واتمام مع الأسف لم نحصل على بيان ماجي
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على
عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠
متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه
في القهقرس الجغرافي لمسيو جومار بالمجلد الثاني
ص ٧٨٩ وما هو :

بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليوبية
٤١٤	الشرقية
٢٤٣	الدقهلية
٢٦٤	دمياط
٢٧٧	المنوفية
٣٠٥	الغربية
١٣٦	رشد
٢٠٨	البحيرة
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديريات بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة
١١٨	اطفيح
٢٨٧	بنى سويف
٥٥١	نقل بعده

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	الفيوم
٢٦٩	المنية
٣٣٥	أسيوط
٢٢٣	جرجا
٤٦٣	قنا
١/٩٤٤	المجموع

جملة نواحي المديرية في الوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحرى
١/٩٤٤	القبلى
٣/٩٦٢	الجملة

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالي محمد علي

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :
نزع الوالي محمد علي ملكية جميع الملتزمين ورتب
معاشاً لكل منهم يساوي دخله الاصل الذي كان
مدوناً في سجلات الروزنامي وكانت كل قرية مقسمة الى أربعة
وعشرين قسماً يسمى كل منها قيراطاً . وكثيراً ما تكون
هذه القاريط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة أطياف كل ملكية بالفدان
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التي كانت
في سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه
الزيادة . وقد تبين هذا الفرق من ان الملتزمين في
المعاملات التي كانت تجري بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى
ما تحويه مستندات كل منهم ، متبعين في ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى
طريقة تنتج دوماً عدداً من الافدنة أقل بكثير
من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة
فالقيااس القبطى وشيخ البلد يتواطأ أن على أن يسلبا
جزءاً لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج
مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الامر بنصف خراج
هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين
وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ابراد النصف حسب ضريبة
الخراج القديمة وهو يساوى ثلث ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا
حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها
لتجيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجاً عنها . وأما
المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم
فكان محصوراً فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن
يورثه لنيه

وقد ألغيت جميع الاموال المقررة ولم يبق منها
سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الارض
ورداء وجودة ، والذى كان يضعه الدقردار ثم يعرض نتيجة
عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضي الشراق فكانت جميعها مفعلة من الخراج. ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل وليس فيها شيء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان تبديلها حسب الحاجات والظروف

وفي سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى والأفندية التي فرض عليها الخراج بقيمة ما فرض منه على كل مديرية كالآتي :

عدد القرى

الوجه البحري

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوبية.....
٣١٠	الشرقية.....
٣١٥	الدقهلية.....
٣١٢	المنوفية.....
٣٦٠	الغربية.....
٢٨٠	البحيرة.....
١/٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجبزة
٨٠	الاطفيحية
٣٦٧	بنى سوف
٦٦	الفيوم
٢٥٠	المنية
٣٠٦	أسيوط
٣٧٤	جرجا
١٩٥	أسنا
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى
١/٧٥٨	القبلى
٣/٤٧٥	الجملة

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج
الوجه البحرى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحه ٥١٢٩ م.م	
٨٤/٥٩٠	٨٠/٠٠٠	القليوبية.....
١٧٠/٤٥٤	١٦١/٢٠٤	الشرقية.....
١٦٤/٨٠٣	١٥٥/٨٦٠	الدقهلية.....
٢٠٥/٢٩١	١٩٤/١٥٠	المنوفية.....
٢٣٨/٩٢٦	٢٢٥/٩٦٠	الغربية.....
١٠٦/٥٧٦	١٠٠/٧٩٢	البحيرة.....
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحه ٤٤٤١ م.م	
٩٠/٨٢٩	٨٥/٩٠٠	الجيزة.....
٥٨/١٥٦	٥٥/٠٠٠	الاطفيحية.....
١٣٨/٧٩٢	١٣١/٢٦٠	بنى سويف.....
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	تقل بعده

عدد الاقدنة المفروض عليها خراج	المنطقة		
		فدان مساحة ٤٤٤١ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	مأقبة	
٧٤/٢٢٨	٧٠/٢٠٠	القيوم	
١٥٦/٨٥٢	١٤٨/٣٤٠	المنية	
١٨٨/٨٣١	١٧٨/٥٨٤	اسيوط	
٢٠١/٣٢٥	١٩٠/٤٠٠	جرجا	
١٥٢/٢٥٢	١٤٣/٩٠٠	اسنا	
١/٠٦١/٢٦٥	١/٠٠٣/٥٨٤	المجموع	

جملة الاقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الاقدنة المفروض عليها خراج	الجهة		
		فدان مساحة ٤٤٤١ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	الوجه البحرى	
١/٠٦١/٢٦٥	١/٠٠٣/٥٨٤	القبلى	
٢/٠٣١/٩٠٥	١/٩٢١/٥٥٠	الجملة	

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج
الفدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منها :

الوجه البحرى

خراج القدان		جملة خراجها		المديرية
فدان مساحه ١٢٠٠ م.م	فدان مساحه ١٤٤١ م.م	فدان مساحه ١٢٠٠ م.م	فدان مساحه ١٤٤١ م.م	
بارة قرش	بارة قرش	جنيه مصرى		
٣٦ ١٦	٣٨ ٢٠	٣٠/٨٠٠		القليوبية
٢٨ ٢١	٣٥ ٥	٤٨/٦٣٩		الشرقية
٢٧ ٣٩	٢٩ ٢٥	٤٦/١١٦		الدقهلية
٢٢ ٣٦	٣٤ ٣٠	٦٧/٥٣٥		المنوفية
٣٣ ١٠	٣٥ ٥	٧٩/٤٣٦		الغربية
٢٣ ٢٨	٢٥	٢٥/٢٧٠		البحيرة
المتوسط	المتوسط			
٣٠ ٧٧	٣٢ ٢٠	٢٩٧/٧٩٦		المجموع

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	فدان سنة ١٤٤١ م.م	فدان سنة ١٤٢٠ م.م
الجزيرة	٣٢/٧٥٧	٣٨ ١٠
الاطفيحية ..	١٦/٩١٢	٣٠ ٣٠
بني سوف ..	٥٨/٢١٩	٤٤ ١٥
القيوم	٢٣/٦٩٢	٣٣ ٣٠
المنية	٥١/٩١٧	٣٥
أسيوط	٦٢/٣٢٩	٣٥
جرجا	٦٦/٦٨٥	٣٥
اسنا	٥٠/١٧٤	٣٤ ٣٥
		المتوسط
		٣٤ ٧
المجموع	٣٦٢/٧٨٥	٣٦ ٥

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

الجهة	جملة الخراج بالجنبيات	متوسط خراج الفدان بالقروش
	فدان سنة ١٤٤١ م.م	فدان سنة ١٤٢٠ م.م
الوجه البحرى	٢٩٧/٧٩٦	٣٢ ٢٠
القبلى	٣٦٢/٧٤٥	٣٤ ٧
		المتوسط العام
		٣٢ ٢٠
الجملة	٦٦٠/٥٤١	٣٤ ١٥

وأما محصول القندان الواحد فأورد عنه مانجان
في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول القندان
	أرادب
قمح	من ٢ إلى ٨
شعير	د ٤ د ١٥
فول	د ٤ د ١٠
عدس	د ٤ د ٧
ذرة صيفية	د ٤ د ١٠
د شامية	د ٤ د ٧
حمص	د ٣ د ٧
ترمس	د ٣ د ٧
حلبة	د ٦ د ٨
كتان	د ٣ د $\frac{١}{٧}$
أرز دمياطي	ضريبة وزنها ٤٥ أنة من ٢ إلى ٥
أرز رشيدى	ضريبة وزنها ٣١٠ أنة من ٤ إلى ٦
قطن	$\frac{٤}{٤}$
دخان	١٠
زعفران	قطار لرايب $\frac{١}{٧}$ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانيجان عن كيفية استغلال الأرض
في مصر فقال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض
سنوياً يحيي مواتها ، ويساعد على خصبها ونمو مزروعاتها
دواماً . ولهذا لا يريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتاً بدون زراعة ،
بل يكتفون بتنوع المزروعات فيها . فالأرض التي تزرع
في سنة قمحاً مثلاً تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً
أو ذرة أو عدساً . ويزرع الشعير في الأراضي التي تقل
رطوبتها عن غيرها . لأن الأرض الجافة لا تنمو
عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفي بعض الأحيان
مع الترمس والجليلة والحصص . وتنمو هذه النباتات
في كل مكان تزرع فيه بلافق

وتلي زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد
هذه الكتان ثم النيل (النيل) الذي يبقى نباته في الأرض
ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطن المصري من الجيوب سنة ١٨٧١ م

ققدردا كالأق :

نوع المحصول	كبة المحصول بالأردب
قح.....	١/٢٠٠/٠٠٠
فول.....	١/٢٠٠/٠٠٠
شمير.....	٦٠٠/٠٠٠
علس.....	١٢٠/٠٠٠
ذرة صيفية.....	٨٠٠/٠٠٠
د شامية.....	١٥٠/٠٠٠
حلبة.....	١٣٠/٠٠٠
حص.....	٨٠/٠٠٠
ترمس.....	٤٠/٠٠٠
المجموع	٤/٣٢٠/٠٠٠

وكاف ثمن مبيع الأردب منها كالأق :

نوع المحصول	ثمن الأردب منه بالقروش
قح.....	٥٠
فول.....	٣٠
ذرة.....	٣٢
حص.....	٢٧
ترمس.....	١٨

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول
مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزنة محمد على
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأتليان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجراك

ثم تكلم عن ضريبة الأتليان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر
من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين ما يجب على كل
ملتزم تحصيله حسب أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتقسم ضريبة الأتليان الى ثلاثة اجزاء . الأول
وهو أعظمها خاص بالاميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث
فائض الالتزام . فالمال الاميرى حق للسلطان ومال الكشوفية
حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى
كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتما فى كل سنة
أسوة بالمال الاميرى ومال الكشوفية . وكان يجب على ذمة
الملتزمين ، ولا يكون هؤلاء حق فيه الا بعد
سداد مطلوب السلطان وحكام الاقاليم . وهؤلاء الملتزمون
فرضوا ايضا لانفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى)
كانوا يحتمون عليهم دفعها

ولم تكن جميع الأراضي المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها مفي منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضي التي عرفت باسم الرزق كانت ممفأة منه ، مثل الأراضي البور التي لا تأتي بمحصول . أما الأراضي الرديئة وهي التي كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضي الجيدة . وأما أراضي الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضي الأثر هي التي كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبراني

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو في النعم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميري . ويقدر متوسط الخراج في الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيدي يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتي أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالي أناسا قادرين على الزراعة ما يقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضي غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد علي من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بياناً بالأراضي المزروعة
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالأفدنة التي مسطح
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعا . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي
مع ما يقابلها من الأفدنة التي مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع
ومع أنه أفضل ذكر السنة التي أجرى فيها
احصاء هذه الأراضي فن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .
لأنها هي السنة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المزروعة والقابلة للزراعة
الوجه البحري

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحه ٤٢٠٠ م	فدان مساحه ٤٠٨٣ م	
٢٨١/٩٢١	٢٩٠/٠٠٠	القليوبية
٣٤٩/٩٧١	٣٦٠/٠٠٠	الشرقية
٣١١/٠٨٦	٣٢٠/٠٠٠	الدقهلية
١٩١/٦٤٣	٣٠٠/٠٠٠	المنوفية
٤٣٧/٤٦٤	٤٥٠/٠٠٠	الغربية
٢٣٨/١٧٥	٢٤٥/٠٠٠	البحيرة
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضي المزارع والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٤٠٨٣ م	
٢٤٦/٩٢٤	٢٥٤/٠٠٠	الجيزة
١٣٥/٥١٧	١٣٩/٤٠٠	بنى سويف
١٢٠/٥٤٦	١٢٤/٠٠٠	الفيوم
١٥٦/٥١٥	١٦١/٠٠٠	القشن
١٤٤/٠٧٢	١٤٨/٢٠٠	بنى مزار
١٤٨/٥٤٣	١٥٢/٨٠٠	المنية
٩٧/٥٧١	١٠٠/٣٦٧	ملوى
٩٦/٢٠٨	٩٨/٩٦٤	منفلوط
١٥٨/٩٩٨	١٦٣/٥٥٤	اسيوط
١٣٠/٤٣٢	١٣٤/١٦٩	سوهاج
٩٨/٣٩٧	١٠١/٢١٧	جرجا
٩٦/٠٧٥	٩٨/٨٢٨	فرشوط
٩٩/٥٣٧	١٠٢/٣٩٠	قنا
٤٦/٠١٨	٤٧/٣٣٧	اسنا
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	المجموع

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة م.م ٤٢٠٠	فدان مساحة م.م ٤٠٨٣	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى ...
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	القبلى
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها

جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضيها غير المزروعة		الجهة
فدان مساحة م.م ٤٢٠٠	فدان مساحة م.م ٤٠٨٣	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى ...
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	القبلى
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٢٢٢/٧٧٤	الجملة

وبإضافة مساحة هذه الأراضي الى مساحة الأراضي المزروعة يكون مجموع المساحتين كالآتي :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		الجهة
٢٢٠٠٠٠ م	٢٠٨٣ م	
٣/٤٤٧/٢١٨	٣/٥٤٦/٠٠٠	الوجه البحري
٣/٣٧١/٣٩٢	٣/٤٦٨/٠٠٠	» القبلي
٦/٨١٨/٦١٠	٧/٠١٤/٠٠٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م فقد أورد عنها مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢) البيان الآتي :

نوع المحصول	كمية المحصول
	بأرانب القاهرة
قمح	١/٤٥٠/٠٠٠
فول	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كـية المحصول
	بأرداب القاهرة
ذرة صيفية.....	٧٥٠/٠٠٠
عـدس.....	٧٠/٠٠٠
حمص.....	٢٥/٠٠٠
ترمس.....	٢٠/٠٠٠
حـبة.....	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى.....	٣٠/٠٠٠
أرز دميـاطى.....	٥٠/٠٠٠
بـذر كـتان.....	٢٢/٠٠٠
بـذر خـس.....	٨/٠٠٠
سمـم.....	١٨/٠٠٠
بـذر قرطم.....	١/٥٠٠
	بالقنـاطير
قطن شـجيرات.....	١,١٠/٠٠٠
قطن نبات.....	٤/٥٠٠
سـكر.....	٨/٥٥٨
زعفران.....	٥٨٣
حـلـاء.....	٣٥/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٧/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
بالأحق	
نيل (نيلة)	٧٧/٣٠٠
أفيون	١٤/٥٠٠
حرير	٣٠٠ و ٦/١٥٠

ولم يذكر كلوت بك الضريبة العقارية لسنة ١٨٣٣ م إلا جملة واحدة فقال إنها بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك (١٧٢٢/٠٨٤/١ ج م) . وبقيمة هذا المبلغ على المساحة المزروعة يكون الناتج $\frac{1}{4}$ ٢٨ من القروش وهو متوسط خراج الفدان الذى مساحته ٤٠٨٣ مترا مربعا . ويكون متوسط خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هو $\frac{1}{4}$ ٢٩ من القروش

الحديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا الستين الاولى من حكم هذا الحديوى
لانها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى
عهد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبل
الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسب
جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوبية.....
٤٣٥	الشرقية.....
٤٤٣	الدقهلية.....
٣٣١	المنوفية.....
٥٤٧	الغربية.....
٣٠١	البحيرة.....
٢/٧٢٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجبلة
١٦٨	بنى سويف
٩١	الفيوم
٢٦٧	المنية
٣١٩	أسيوط
١٨٩	جرجا
١٠٩	قنا
١٠٧	اسنا
١/٤١٧	المجموع

جملة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٧٢٠	الوجه البحرى
١/٤١٧	الوجه القبلى
٣/١٣٧	الجملة

أما عدد الأقدنة المقرض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أقدنتها المقرض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوبية.....
٤٢٠/٥١٢	الشرقية.....
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية.....
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية.....
٨١٢/٨٨٦	الغربية.....
٣٩٨/١٢٧	البحيرة.....
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أقدنتها المقرض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة.....
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف.....
٤٠١/٦٣٨	نقل بعه

عدد أفتتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	الفيوم
٣٨/٦١٤	المنية
٤١٣/٢٤٥	اسيوط
٣٢٠/٤٢٦	جرجا
٣٣٣/٢٠٠	قنا
١٣٣/٥٦٧	اسنا
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفتتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى
٢/١٠٤/٦٩٤	و القبلى
٤/٢١٤/٤٠٦	الجملة

وأما جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان
 فيها الذى مساحه ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة
 ١٨٨١ م كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	←→	ص
القليوبية	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	←→	ص
الجيزة	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
قل بعله	٧٥١/٦٦٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	حـ
أسيوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{4}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{4}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط حـ ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	حـ ١١٠
د القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام حـ ١٠٣ $\frac{1}{4}$

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع
الذى نبحث فيه
فعدد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م
هو كالتالى :

الوجه البحرى
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قناة السويس	١٩
دمياط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحراء الشرقية	٢٦
الغربية	١٩
المجموع	٣٦٢

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القلوية
٣٦٤	الشرقية
٤٠٥	الدقهلية
٣٠٨	المنوفية
٥٢٠	الغربية
٣٢٠	البحيرة
٢ / ٠٨٧	المجموع

الوجه القبلى

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجيزة
١٧٧	بنى سويف
٩٧	الفيوم
٢٦١	المنية
٦٨٨	قل بعه

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ما قبله
٢٨٠	اسيوط
٢٢٨	جرجا
١٣٩	قنا
٨١	اسوان
١/٤١٦	المجموع

جملة نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجملة
٣٦٢	المحافظات
٧/٠٨٢	الوجه البحرى
١/٤١٦	القبلى
٣/٨٦٠	الجملة

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج
فى سنة ١٩٢١ م والى مساحة كل منها ٤٧٠٠ متر مربع

خمسو في كل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوبية
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية
٩٢٣/٣٠٠	الغربية
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة
١/٧٠٠	محافظة القنال
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف
٣٣١/٨٠٠	الفيوم
٣٧٨/٧٠٠	المنية
١/١١٦/٣٠٠	نقل بملء

عدد أفدتها	المديرة
١/١١٦/٣٠٠	ما قبله
٤١٢/٢٠٠	اسيرط
٣٠٩/٧٠٠	جرما
٣٣٣/٩٠٠	قنا
٩٩/٠٠٠	اسوان
٢/٢٧١/١٠٠	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدتها	الجهة
٣/٣٤٤/٦٠٠	الوجه البحرى
٢/٢٧١/١٠٠	القبلى
٥/٦١٥/٧٠٠	المجموع

وفى هذه السنة كانت جملة الخراج لهذه الأفدنة

وخراج الواحد منها بكل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

خراج الفدان	جملة خراجها	المديرية
ح	جـ	
١٤٥ $\frac{1}{7}$	٢٩٣/٧٠٥	القليوبية
٧٧ $\frac{1}{7}$	٤٦٩/٧٨٩	الشرقية
٩٤ $\frac{1}{7}$	٤٨٤/١١٤	الدقهلية
١٥٧	٥٤٤/٤٩٢	المنوفية
٩٢ $\frac{1}{7}$	٨٥٤/١٩٠	الغربية
٧٠	٥٢٠/١٣٠	البحيرة
٦١	١/٠٤٢	محافظة القنال
المتوسط ح ٩٥	٣/١٦٧/٤٦٢	المجموع

الوجه القبلى

خراج الفدان	جملة خراجها	المديرية
ح	جـ	
١١٧ $\frac{1}{7}$	٢١٢/٠٧٤	الجيزة
١١٤	٢٥٦/٧٨١	بنى سويف
	٤٦٨/٨٥٥	نقل بعهده

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
مأقبلة	٤٦٨/٨٥٥	ح
القيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{2}$
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{2}$
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤٩١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجملة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	ح ٩٥
القبلى	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكديونلد مستشار
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستزَل منها ما هو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستزَل منه المساحة المفروضة عليها خراج وهي
٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل



اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجلون في الجداول الآتية ما تضمنه
هذا القسم :

جدول رقم (١)

ان عدد النواحي مدنا أو قرى الذى أوردته
المؤلفون على اختلافهم في عدد من ذكره من الحكم
وبحسب العصور كالآتى :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
دiodore	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
دiodore	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العرب

عدد النواحي	الحكام	المصادر
١٠/٠٠٠	سليمان بن عبد الملك...	ابن عبد الحكم.....
٢/١٨٦	المستنصر بالله.....	أبو صالح الأرمي.....
٧/٣١٦	حسام الدين لاچين.....	ابن الجيعان.....
٧/٣١٦	الناصر محمد.....

عصر الفرنسيين

عدد النواحي	الحكام	المصادر
٣/٩٦٢	الجمهورية الفرنسية.....	جومار.....

عصر الاسرة المحمدية العلوية

عدد النواحي	الحكام	المصادر
٣/٤٧٥	الوالي محمد علي.....	مانجان.....
٣/٦٣٧	الحديوي توفيق.....	إحصاء سنة ١٨٨٢ م
٣/٨٦٠	السلطان فراد الأول..... م ١٩١٧ م

جدول رقم (٢)

ان مساحة الاراضى المفروض عليها خراج في مصر
والتي أوردتها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروه
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالآتي :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	البطالسة.....	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير.....	الرومان.....	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البيزنطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندي	هشام بن عبد الملك ...	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقريزي	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٧
"	المعز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاجين ..	٥/١٣٣/٦٩٣
" ..	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الالاي چا کوتان	العثمانيون	٤/٥٤٢/٧٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاي جاكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالي محمد علي.....	٣/٦٨٥/٦١٣
احبار الحكومة سنة ١٨٨١ م	الحديوي توفيق.....	٤/٧١٤/٤٠٦
..... م ١٩٢١	السلطان غزاد الأول....	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التي أوردتها مختلفو المؤرخين
في عهد من ذكروه من الحكام كانت في كل من

عصوم كالاتى :-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الأنسة هارتمان (٢٠٪)	»	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خردادبة	»	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمى	يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠
» » »	فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقرئى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
»	»	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٧٠٪)	الرومان	٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير) البيزنطيون		١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم	عمر بن الخطاب	٨١٦/٦٦٦
اليقوتى	» » »	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى	» » »	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقرئى	الأمون	٢/٥٥٤/٠٠٠

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه.....	المعز بالله.....	٤٨٠/٠٠٠
د د د.....	احمد بن طولون.....	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقرزى.....	الانشيد محمد.....	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل.....	المعز لدين الله.....	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الأرنؤى.....	المستنصر بالله.....	١/٨٧٢/٦٠٠
المقرزى.....	صلاح الدين الأيوبى..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيمان.....	حسام الدين لاجين.....	٦/٤٨٩/٩٥٠
د د.....	الناصر محمد.....	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس.....	الحكومة العثمانية....	٩٩٠/٠٠٠
استيف.....	د د.....	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف.....	الجمهورية الفرنسية....	٨٦٩/٦١٣

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احمد الحكمة سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق	٤/٨٨٠/٥١٨
د د د سنة ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٧٠٠ متر مربع
كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من
الحكام وبحسب العصور كالآتى:

عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراغة	٣٥
تقدير ١٠٪	د	٧٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	$\frac{ص}{١٩\frac{٧}{١٠}}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	$\frac{ص}{٧٥}$

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزنطيون	$\frac{ص}{٣٠}$

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
تقدير	عمر بن الخطاب.....	$13\frac{1}{4}$
"	" " ".....	٧
"	" " ".....	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك...	٨
المقرئى	المأمون.....	٨٥
"	المعتز بالله.....	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله.....	$297\frac{1}{4}$
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين.....	١٢٥
" "	الناصر محمد.....	$107\frac{3}{4}$

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
استيف	العثمانيون.....	23

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	الجمهورية الفرنسية	١٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد علي	٢٩ ١/٧
إحصاء الحكومة في سنة ١٨٨١	الحديوي توفيق	١٠٣ ١/٧
١٩٢١ د د د د	السلطان نواز الأول...	٩١

خاتمة

ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى القطر
المصرى هي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تربي فيها
الاشمك . والمقدار الاول قيمان :

(١) ٥/١٠٠/٠٠٠ فدان تيجي منها الضرائب باعتبار
أنها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة
للزراعة فى المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هي
١٧/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ
يخمس كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا
تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد
على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة
الاحصاء بلغت ٧٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة

وكلا زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولا ريب عندنا في أن متوسط
هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المتوفية - وهي أنحب أرض
مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون
لأنهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا
نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية
في مصر لثوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء
على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان
تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبعد تصدّد النفوس
سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠
بتقدير مصلحة الاحصاء . فإذا أضفنا الى ذلك زيادة
سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/٠٠٠ وأضفنا المجموع الى
احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م
١٣/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة وهو العدد
اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي
٣/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عجز يسدّ زيادة السكان السنوية .
فإذا سلم لنا أنها ٢٥٠/٠٠٠ سنويا يتلأى هذا العجز
بعد اثني عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات
قط تكفي لذلك إذا جرت الامور في مجراها الطبيعي
وإذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لدمها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو مقدار يتلائم بزيادة السكان في مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحرى خمسا وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطار تحمل سكانه في مدة اثني عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جفت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب اليما من جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين . فاذا صنع بعدئذ والزيادة مستمرة في السكان ؟

لاريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التى تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يمد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوىة غربا. وليس فى الامكان رى ارض الصحراويين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فيستمر جذبها لهذا العائق الذى لا يمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل فى مصر الانتفاع بأرض لا يروىها النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهة الشمالية البحر . فاذا وجها زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتفاعها الى ماوراء البحار وتركنا جانبا كرامة المصرى الغربية فانتالانجمد مايقحق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة . فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للعبقة فقضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن يتففع به عدد عظيم من السكان فى مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق زيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط . ومضى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تثييط الهمم عن الصناعات بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذي نحن بآزائه

فالنفذ الوحيد المقترح أماننا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حاله المعيشة وثمار أرضه مماثلة .
لنقطرنا المصريون وحدهم هم الذين في استطاعتهم جملة
في حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو يشة مناسبة لأمزجة المصريين على
قدر مام أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة
المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة
فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا
لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى
كنذك إلى الأبد لأنه لازم لما لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود
الذين في يدهم حظ مصر وفي قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فأحة الكتاب
٥ - ٦	المقدمة
٨٩ - ٧	القسم الأول — الأبرادات
١٢ - ٧	الفصل الأول — عصر الفراعنة :-
٧	الأبرادات في عهد فرعون موسى
٨	د د د تدارس بن صا
٨	د د د كلكن بن خربتا
٨	د د د فرعون الأول
٨	د د د الفراعنة
٩	د د د فرعون يوسف
٩ - ١١	د د د فرعون مصر
١١	د على يد عزيز مصر
١١	د في عهد الريان بن الوليد
١٢	ملخص الأبرادات في عصر الفراعنة
١٢ - ١٨	الفصل الثاني — عصر البطالسة :-
١٣	الأبرادات في عهد بطليموس فيلادلف
١٤	د د د بطليموس أوليت

الموضوع الصفحة

١٧-١٦	املاك الملوك البطالسة (دخل التاج).....
١٨-١٧	ملخص الايرادات في عصر البطالسة.....
٢٠-١٨	الفصل الثالث — عصر الرومان :-
١٩-١٨	إصلاحات أغسطس في مصر
٢٠-١٩	موارد الايرادات
٢٠	ملخص الايرادات في عصر الرومان
٢٣-٢٠	الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-
٢٢-٢٠	مركز المقوقس الدينى والسياسى.....
٢٢	الايرادات في عهد الروم.....
٢٣	الايرادات في عهد هرقل.....
٢٣	» » » المقوقس.....
٢٣	ملخص الايرادات في عصر البيزنطيين
٦٧-٢٣	الفصل الخامس — عصر العرب :-
٤٢-٢٣	الايرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-
٤٤-٢٣	» » خلافة عمر بن الخطاب.....
٤٧-٤٤	» » خلافة عثمان بن عفان
٤٩-٤٧	الايرادات في عهد الدولة الأموية :-
٤٨-٤٧	» » خلافة معاوية بن أبى سفيان
٤٩-٤٨	» » خلافة سليمان بن عبد الملك
٤٩	الايرادات في عهد الدولة العباسية :-

الصفحة	الموضوع
٤٩	الإيرادات في خلافة هرون الرشيد
٥١ - ٥٠	الإيرادات في عهد الدولة الطولونية :-
٥٠	» » حكومة احمد بن طولون
٥١ - ٥٠	» » حكومة خمارويه
٥٤ - ٥٢	الإيرادات في عهد الدولة الأخشيدية :-
٥٢	» » حكومة الأخشيد محمد بن طنج
٥٤ - ٥٣	» » حكومة كافور الأخشيدى
٥٩ - ٥٤	الإيرادات في عهد الدولة الفاطمية :-
٥٥ - ٥٤	» » خلافة المميز لدين الله
٥٥	» » » المميز بالله
٥٦ - ٥٥	» » » الحاكم بأمر الله
٥٧ - ٥٦	» » » المستنصر بالله
٥٨ - ٥٧	» » » المستمل بالله
٥٩ - ٥٨	» » » الخافض لدين الله ...
٦٠ - ٥٩	الإيرادات في عهد الدولة الأيوبية :-
٦٠ - ٥٩	» » حكومة صلاح الدين
٦٠	الإيرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-
٦٠	» » حكومة الظاهر بيبرس
٦٢ - ٦١	ملخص الإيرادات في عصر العرب
٦٥ - ٦٢	الفصل السادس — عصر العثمانيين :-

الموضوع الصفحة

٦٣	ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر
٦٣ - ٦٤	إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول وابنه سليمان
٦٤	مختلف أبواب الإيرادات
٦٥	ايرادات مصر في القرن الثامن عشر
٦٥	ملخص الإيرادات في عصر العثمانيين
٦٦ - ٧٠	الفصل السابع — عصر الفرنسيين —
٦٦	مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية
٦٦	نظام الضرائب في عهد بوناپارت
٦٦ - ٦٧	انشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل
٦٧	سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا الخ.
٦٨ - ٦٩	ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م
٦٩ - ٧٠ م ١٨٠٠
٧٠	القرضات الخريصة
٧٠ - ٨٥	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية —
٧١ - ٧٥	الإيرادات في عهد محمد علي
٧٦ عهدى الوالىين ابراهيم وعباس الأول
٧٧	الإيرادات في عهد الوالى سعيد

الموضوع الصفحة

٧٨ - ٧٧	الارادات في عهد الخديوي اسماعيل
٨٠ - ٧٩ د د د د توفيق
٨١ - ٨٠ د د د د عباس الثاني
٨٣ - ٨٢ د د د د السلطان حسين كامل
٨٤ - ٨٣ د د د د الملك فراد الاول
٨٥	ملخص الارادات في عهد أسرة محمد علي ...
٨٩ - ٨٦ إجمال عام لقسم الارادات
١١٩ - ٩١	القسم الثاني - الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣ - ٩١	الفصل الاول - حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر
٩٢ - ٩١ إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة
٩٣ - ٩٢ ايراد بحيرة موريث
٩٣ اتاوة مصر في حكومة الفرس
٩٥ - ٩٣	الفصل الثاني - حكومة الرومان :-
٩٤ - ٩٣ استبداد اغسطس بإدارة مصر وماليها
٩٥ - ٩٤ الفللال التي كانت تصدرها مصر إلى روما
٩٥	تقدير عدد سكان روما في ذلك الحين
١٠١ - ٩٥	الفصل الثالث - حكومة البيزنطيين :-

الموضوع	الصفحة
الغلال التي كانت على مصر القسطنطينية وقيمها	٩٦
في عهد جوستينيان.....	٩٦
الضرائب في مصر في ذاك العهد.....	٩٦-٩٧
ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل	٩٦-٩٧
هذه الضرائب.....	٩٦-٩٧
الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين	٩٨-٩٩
ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال	٩٩-١٠١
اللاتاوة في حكومة البيزنطيين.....	١٠٠
الفصل الرابع — الحكومة العربية :-	١٠١-١٠٧
اللاتاوة في عهد الدولة الأموية :-	١٠١-١٠٤
اللاتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان.....	١٠١
..... هشام بن عبد الملك.....	١٠١-١٠٣
..... مروان الثاني.....	١٠٣-١٠٤
اللاتاوة في عهد الدولة العباسية :-	١٠٤-١٠٧
اللاتاوة في خلافة المهدي بن المنصور.....	١٠٤
..... هرون الرشيد.....	١٠٥
..... المأمون.....	١٠٥-١٠٦
..... المعتز بالله.....	١٠٦-١٠٧
الفصل الخامس — عصر المماليك :-	١٠٧-١١٥
اللاتاوة في سنة ١٦١٥ م.....	١٠٨
..... ١٦٢٦ م.....	١٠٩

الموضوع	الصفحة
الاتاوة في سنة ١٦٨٠ م	١٠٩
حال ولاية مصر وما كان عليهم في هذا العصر	١١٠
النقود (الحزنة) التي كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية	١١٠-١١١
الإيرادات التي يستولى عليها الولاة	١١١
الاتاوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر	١١٢
الترتيبات التي وضعها السلطان سليمان لارسال الحزنة	١١٢-١١٤
الادارة الثمانية المالية	١١٤
الاتاوة في القرن الثامن عشر	١١٥
ملخص الاتاوة في عصر العثمانيين	١١٥
الاتاوة في عهد الاسرة الممديفة العلوية :-	١١٥-١١٧
الاتاوة في عهد محمد علي	١١٦
د في عدى عباس الاول وسعيد	١١٦
د من عهد اسماعيل الى الآن ..	١١٦-١١٧
إجمال عام لقسم الاتاوة	١١٧-١١٩
القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروض عليها	١١٩-٣٣٥
الفصل الأول - عصر القراعة :-	١١٩-١٥٩
توزيع الاراضى في عهد سيزوستريس	١١٩-١٢٠
نظام مصر ويسرها في عصر القراعة	١٢١-١٢٣

الموضوع	الصفحة
حالة الفلاح في الزمن القديم	١٢٣-١٢٤
منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة	١٢٤
مسح الأراضي ووحدة قياسها	١٢٤
مصلحة المساحة وما يقيد في سجلاتها	١٢٥
كيفية تقدير الخراج بالعرش	١٢٥
نقص الخراج بنقص النيل	١٢٥-١٢٦
اقامة المقاييس لمرقة حالة النيل	١٢٦
كيفية جباية العشور	١٢٦
تقدير مساحة المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن	١٢٧
مباحث لمرقة ما يلفه الخراج بالعرش :	١٢٨-١٥٥
المبحث الأول :	١٢٨-١٣٢
مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم	١٢٨-١٢٩
المساحة المزروعة بالفعل	١٢٩-١٣٠
بيان عدد الأفدنة المزروعة قديماً	١٣٠-١٣٢
البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها	١٣٩
المبحث الثاني :	١٣٢-١٤١
خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول القمح	١٣٢-١٣٥
نظام دفع الضرائب في القرن السادس ...	١٣٦
مقدار المساحة المزروعة جبا	١٣٦

الموضوع	الصفحة
تحريم زراعة الفول	١٣٦ - ١٣٧
زراعة الذرة	١٣٧
كثرة حفر الترع في مصر	١٣٧ - ١٣٨
مساحة الأراضي المزروعة ذرة	١٣٨ - ١٣٩
زراعة الارز	١٣٩
محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة	١٣٩ - ١٤٠
سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان	١٤٠
محاصيل مصر الزراعية الحالية	١٤١
المبحث الثالث :	١٤١ - ١٤٩
(أ) تعيين السكان من عدد الأفدنة المزروعة	١٤٢
(ب) د د د د البلاد الأهلية ...	١٤٢ - ١٤٥
(ج) د د د د الأنفس السى	١٤٥ - ١٤٧
دفت الجزيرة عند الفتح العربى	١٤٥ - ١٤٧
(د) تعيين السكان بما يستهلكه أهل مصر	١٤٧ - ١٤٨
من الفلال	١٤٧ - ١٤٨
ملخص المباحث السابقة	١٤٩
عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان ...	١٤٩ - ١٥٠
التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن	١٥٠ - ١٥٤
القديم	١٥٠ - ١٥٤
تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على	١٥٥
حساب العشر	١٥٥

الموضوع	الصفحة
ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى	١٥٥
خراج مصر في عصر الفراعنة:	١٥٨-١٥٦
" علي بد يوسف بن يعقوب ...	١٥٦
" في عهد منقاوس	١٥٦
" فرعون موسى	١٥٧
" الريان بن الوليد	
(فرعون يوسف)	١٥٧
خراج مصر في عهد كيقاوس	١٥٧
مساحة الأراضي المزروعة في عهد الفراعنة ..	١٥٧-١٥٨
ملخص الخراج في عهد الفراعنة	١٥٨-١٥٩
الفصل الثاني - عصر البطالسة :-	١٦٠-١٦٤
تقسيم الأراضي في عصر البطالسة	١٦٠
توزيع ملكية الأراضي في عهد البطالسة	
والفراضة	١٦١
اختلاف فرض الخراج على الأراضي	
في القهدين	١٦١-١٦٢
نسبة الخراج على الأراضي الممتازة	١٦٢
مساحة أراضي الكهنة وخراجها	١٦٣
" الملوك	١٦٣-١٦٤
" الجند وخراجها	١٦٤

الصفحة	الموضوع
١٦٤	الخراج في عصر البطالسة
١٦٥ - ١٦٩	الفصل الثالث - عصر الرومان :-
١٦٥ - ١٦٦	الادارة الرومانية في مصر
١٦٦ - ١٦٧	وفاء النيل قبل عهد ييترون وفي عهده
١٦٧	النظام الزراعي لمصر
١٦٨	أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر
١٦٨ - ١٦٩	الخراج بواقع خمس المحصول
١٦٩	اسلوب الرى الذى كان معمولاً به
١٦٩	الخراج في عصر الرومان
١٦٩ - ١٧٣	الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-
١٧٠	القاعدة التى بنى عليها فرض الخراج وتائجها
١٧١ - ١٧٢	قاعدة توزيع الخراج في عهد قسطنطين
١٧٢	» » » » ديوكليتيان
١٧٣	الخراج في عصر البيزنطيين
١٧٤ - ٢٦٨	الفصل الخامس - عصر العرب :-
١٧٤ - ١٩٦	تمهيد :
١٧٤	مايجوز للخليفة اتخاذه عند ما تفتح
١٧٤	البلاد عنوة
١٧٤	هل فتح مصر عنوة أو بصلح وشروط ؟ ...
١٧٤ - ١٧٥	أفكار الرأى الأول

الموضوع	الصفحة
أنصار الرأي الثاني	١٧٥
ذكر من قال فتح مصر عنوة.....	١٧٥-١٧٩
ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح.....	١٧٩-١٨٤
السبب في هذا الخلاف	١٨٤
تفسير مسألة فتح مصر	١٨٥-١٨٩
ما فعله عمر في ارض سورية والعراق	١٨٩-١٩٦
المساحة المفروضة عليها الخراج والمرت التي مسحت فيها ارض مصر	١٩٦-١٩٧
القدان ومساحته قديما وحديثا	١٩٧-٢٠٥
المساحة المزروعة والخراج في عهد الخلفاء الراشدين :	٢٠٥-٢١٣
الخراج في خلافة عمر بن الخطاب	٢٠٥-٢١٣
المساحة المزروعة والخراج في عهد الدولة الأموية :	٢١٤-٢١٦
أول مرة مسحت فيها ارض مصر في عصر العرب في خلافة سليمان بن عبد الملك.....	٢١٤-٢١٥
ثاني مرة مسحت فيها ارض مصر في عصر العرب في خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج	٢١٥-٢١٦

الصفحة	الموضوع
٢١٩-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون
٢١٩-٢١٧	ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج
٢٢٠-٢١٩	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠	الخراج في حكومة احمد بن طولون
٢٢١-٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيديّة :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيدي محمد بن طنج
٢٢١-٢٢٠	الرواتب في حكومته
٢٢٩-٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤-٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المعز لدين الله
٢٢٩-٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩-٢٢٤	النواحي والكفور والخراج عليها :

الصفحة	الموضوع
٢٢٥-٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى
٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى
٢٢٧	جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٢٧-٢٢٨	الكور وخراجها فى الوجه البحرى
٢٢٨ القبلى
٢٢٩	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...
٢٢٩-٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الايوية :
٢٢٩-٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين :
٢٣٠	خراج القدان المزروع قحا
٢٣٠-٢٣٢	خراج المحاصيل عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) :
٢٣١	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية
٢٣١-٢٣٢	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٢	خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الاشجار المختلفة
٢٣٣	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية

الصفحة

الموضوع

٢٣٤ - ٢٣٣	خراج القدان الذى مساحته ٤٧٠٠ م. م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٤	خراج القدان الذى مساحته ٤٧٠٠ م. م من الاشجار المختلفة
٢٣٦ - ٢٣٥	مديريات الوجه البحرى وخارجها
٢٣٧ - ٢٣٦	مديريات الوجه القبلى وخارجها
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٨ - ٢٣٧	استدراك
٢٣٨ - ٢٣٨	الخراج ومساحة الاراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٤٩ - ٢٣٨	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٤٠ - ٢٣٨	الروك الحسامى
٢٤٢ - ٢٤١	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٣ - ٢٤٢ القبلى
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥ القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٦	عدد الافدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ...
٢٤٧ القبلى

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	جلة الأفدنة بالوجهين
٢٤٨	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩ القبلى ...
٢٤٩	المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٨-٢٥٠	حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠	الروك الناصرى
٢٥٨-٢٥٣	الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣	ضريبة ساحل النلة
٢٥٤	» نصف السمسة
٢٥٤	» رسوم الولاية
٢٥٥-٢٥٤	» مقرر الحوائص والبغال
٢٥٥	» » السجون
٢٥٦-٢٥٥	» » طرح الفرايج
٢٥٦	» » الفرسان
٢٥٦	» » الانقصاب والمعاصر
٢٥٦	» » رسوم الافراح
٢٥٦	» » حماية المراكب
٢٥٦	» » حقوق القينات
٢٥٧	» » شد الزعماء

الموضوع الصفحة

٢٥٧	ضريبة متوفر الجراف
٢٥٨ - ٢٥٧	المباشرين
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠ - ٢٥٩	ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ
٢٦١ - ٢٦٠	عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٧ - ٢٦١	القبلى
٢٦٢	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٣	خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤	القبلى
٢٦٤	جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٥	عدد الأقدنة بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٦	القبلى
٢٦٦	جملة الأقدنة بالوجهين
٢٦٧	خراج القدان بكل كورة في الوجه البحرى
٢٦٨	القبلى
٢٦٨	المتوسط العام لخراج القدان في الوجهين البحرى والقبلى
٢٦٩ - ٢٧٥	الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩	خراج مصر في السبع السنين الأولى من
	الفتح العثمانى

٢٧٠	طريقة فرض الخراج
٢٧١	قسما الضريبة في الوجه القبلى وطريقة تحصيلها
٢٧١	قسما المال الاميرى وطريقة تحصيلها
٢٧٢	تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم
٢٧٢-٢٧٣	القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج
٢٧٣	زيادة الخراج في عهود السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى
٢٧٣-٢٧٤	الخراج في أواخر حكم العثمانيين
٢٧٤	عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد
٢٧٤-٢٧٥	المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد الفرنسيين وخراج القدان
٢٧٥-٢٩٠	الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-
٢٧٥	حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية
٢٧٥-٢٧٦	الاعمال التى قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..
٢٧٦-٢٨١	وصف مساحة مصر لأمير الألاى جا كوتان :
٢٧٦-٢٧٧	وصف وادى النيل
٢٧٧-٢٧٨	الدلتا
٢٧٨	شاطى مصر وموقعها ومسطحها

الموضوع	الصفحة
تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام	٢٧٩ - ٢٨٠
استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة	٢٨٠ - ٢٨١
بطريقة المربعات	٢٨١
الفدان ومسطحه	٢٨١
اتساع أرض الزراعة في الزمن الفايرو وأساب	٢٨٢ - ٢٨٣
انتقاصها بعد ذلك	٢٨٣ - ٢٨٤
تفاصيل لمسطحات القطر المصري على	٢٨٣ - ٢٨٤
اختلاف أنواعها :	٢٨٤
مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحري	٢٨٣
» » » » » القبلى	٢٨٤
جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى	٢٨٤
بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه	٢٨٥
مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في	٢٨٦
الوجه البحرى	٢٨٦
مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في	٢٨٧ - ٢٨٨
الوجه القبلى	٢٨٧ - ٢٨٨
جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة	٢٨٧
بالوجهين البحرى والقبلى	٢٨٧
جملة الخراج في سنة ١٧٩٩ م وخراج الفدان	٢٨٨
الواحد	٢٨٨

٢٨٨-٢٩٠	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديرية بالوجه البحرى
٢٨٩-٢٩٠	» » » القبلى
٢٩٠	جملة نواحي المديرية بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩١-٣٢٣	الفصل الثامن — الأسرة للمحمدية العلوية :
٢٩١-٣٠٩	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	النفاذ محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للترمين
٢٩١	مسح الحكومة الاراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩١-٢٩٢	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وصيوبها
٢٩٢	إنهاء الأموال المقررة وإبقاء المال الأميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج
٢٩٣-٢٩٨	عدد القرى والأفندية المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى
٢٩٤	» » » القبلى
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٥	عدد الأفندية المفروض عليها خراج بالوجه البحرى

الصفحة	الموضوع
٢٩٥-٢٩٦	عدد الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى
٢٩٦	جملة الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج القدان
٢٩٩	محصول القدان الواحد
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر
٣٠٠-٣٠١	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٧١ م
٣٠١	ثمن مبيع الارذب من هذه المحاصيل
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الأقطيان
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج القدان
٣٠٤-٣٠٦	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه البحرى
٣٠٥	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه القبلى
٣٠٦	جملة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٣٠٦	مساحة الأراضي غير المزروعة
٣٠٧	مجموع مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م
٣٠٩	جملة الخراج في سنة ١٨٣٣ م وخراج الفدان الواحد
٣١٥-٣١٠	التدبوى نوفيق :
٣١٠	عدد النواحي بالوجه البحرى
٣١١ القبلى
٣١١	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٢	عدد أفدنة الوجه البحرى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣-٣١٢	عدد أفدنة الوجه القبلى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
٣١٣	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى

الصفحة	الموضوع
٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥-٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣-٣١٦	الملك فؤاد الأول :
٣١٦	عدد نواحى المحافظات
٣١٧	عدد نواحى مديريات الوجه البحرى
٣١٨-٣١٧	القبلى
٣١٨	جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٩	عدد الافدة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م
٣٢٠-٣١٩	عدد الافدة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢٠	جملة الافدة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢١	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه البحرى
٣٢٢-٣٢١	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه القبلى

الموضوع	الصفحة
جملة الخسراج والمتوسط العام لخسراج الفدان بالوجهين البحري والقبلي	٣٢٢
مساحة الجزء المزروع والقابل للزراعة	٣٣٣
اجمال عام لقسم الخسراج	٣٢٤-٣٣٥
عائمة الكتاب	٣٣٦-٣٤٠

استدراك

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٦٥	١	الإبرادات	الإبرادات
٩٦	٨	صلدى	صوليد
١٤٣	٤	عسيس	أمازيس
١٧٦	٦	عمرو	عمر
٢٤٠	٢	راضين	راضين
٢٤١	١	يزيد على	ينقص عن
٢٤٦	١٢	١١٠/٢٢٤	١٠٠/٢٢٤
٢٤٦ و ٢٤٧	١٧ و ١٨	٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٨٢٥/٧٦٧
٢٤٧	٢٠	٥/١٣٣/٧٢٣	٥/١٣٣/٦٩٣
٢٥٠	٥	الرابع عشر	الثامن عشر
٢٥٨	١٧	وقالى	وقال
٢٩٥	٤	فدان ساحه ٥٩٢٩ م٢	فدان ساحه ٤٤٤٩ م٢

مُطْبَعَةُ صَلاَحِ الدِّينِ الْكَلْبُجِيِّ

بشارع الكنيسة المارونية رقم ٣
بالاسكندرية



Biblioteca Alexandrina



0458128